جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

أثر التحديات الداخلية والخارجية على الاستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة 2011-2022

إعداد

محمد يوسف عبدالوهاب الطراونة

إشراف

الأستاذ الدكتور صداح الحباشنة

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلاقات الدولية/ قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2022

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتــة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر اجازة الرسالة المقدمة من الطالب محمد يوسف عبدالوهاب الطراونه

والموسومة بـ: أثر التحديات الداخلية والخارجية على الاستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة(2011-2022)

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية

التخصص: العلاقات الدولية في تاريخ 2023/01/19

من الساعة 10 إلى الساعة 12 قرار رقم

أعضاء اللجنــة:	التوقيــع	
أ.د صداح احمد محمد الحباشنه		مشرفا ومقررا
د. المعتصم بالله أحمد عبدالرحيم الخلايله		عضوا
د. تهاني صفاء رمضان جبر مصطفى		عضوا
ا.د.بشير تركي صباح كريشان		عضو خارجي

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د مخلد سليمان الطراونة

٢٠٢٣/١/٢١

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى والدي و والدتي و إلى كل قريب أو صديق وقف معي وساندني وشد من أزري أثناء دراستي في هذه المرحلة

سائلاً الله عز وجل أن يجعل فيها علماً نافعاً ينتفع به

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً الذي تفضل علي بإتمام هذه الرسالة ، كما وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور صداح الحباشنة على تفضله بقبول الإشراف على رسالتي وعلى كل ما قدمه من نصح وإرشاد وتوجيه ، متمنياً له دوام الصحة والعافية .

كما أتقدم بالشكر الكبير الى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لما تحملوه من عناء قراءة الرسالة ونقدها البناء و كل ما سيقدمونه من توجيه لإثرائها .

وأتقدم أيضاً بموفور الشكر والتقدير لجامعتي مؤتة و أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاجتماعية، وقسم العلوم السياسية ممثلاً بكافة الاساتذة أعضاء هيئة التدريس ، لما زودوني به من علم ومعرفة ، فجزاهم الله خير الجزاء .

وكل الشكر لكل من ساهم في إتمام وإنجاح هذا العمل .

والحمد لله رب العالمين

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
قائمة المحتويات	ج
الملخص	و
الملخص باللغة الانجليزية	ز
الفصل الأول: الإطار العام	**1**
1.1 المُقدّمة	1
2.1 مُشكلة الدّراسة	2
3.1 أهميّة الدّراسة	3
4.1 أهداف الدّراسة	3
5.1 أسئلة الدّراسة	3
6.1 فرضيّة الدّراسة	4
7.1 منهج الدّراسة	4
8.1 حدود الدّراسة	6
9.1 مصطلحات الدّراسة	6
الفصل الثاني: الإطار النظري والدّراسات السّابقة	**8**
1.2 الإطار النظري	8
2.2 توظيف النظريات	10
1.2.2 النظرية الواقعيّة	10
2.2.2 المبادئ الفلسفية للنظرية	11
3.2.2 إدارة الصراع الدولي	12
4.2.2 توظيف النظرية	12
5.2.2 نظرية اتخاذ القرار	13
6.2.2 أساليب عملية اتخاذ القرار	14

المحتوى	الصفحة
7.2.2 توظيف نظرية اتخاذ القرار	14
3.2 الدّراسات السّابقة	15
الفصل الثالث: النظام السياسي اللبناني	**20**
1.3 مراحل تطور النظام السياسي	20
1.1.3 لبنان في عهد السلطنة العثمانية والانتداب الفرنسي	21
2.1.3 الميثاق الوطنِي واتفاق الطائف في عهد الاستقلال	24
2.3 طبيعة النظام السياسي اللبناني	30
1.2.3 مؤسسات النظام السياسي اللبناني.	32
2.2.3 النظام الحزبي في لبنان	35
الفصل الرابع: محدّدات السياسة الخارجية اللبنانية	**41**
1.4 المحدّدات الداخلية للسياسة الخارجية اللبنانية	41
2.4 المحدّدات الخارجية للسياسة الخارجية اللبنانية	53
الفصل الخامس: أثر التحدّيات الداخلية والخارجية على الاستقرار السياسي في لبنان والسيناريوهات المحتملة	**68**
1.5 أهم التحدّيات الداخلية في لبنان وأثرها على الاستقرار السياسي.	68
1.1.5 الانقسام الطائفي والسياسي.	68
2.1.5 الفراغ السياسي في لبنان.	73
3.1.5 تداعيات الأزمة الاقتصادية على حالة الاستقرار السياسي في لبنان.	76
1.3.1.5 الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية في لبنان.	82
2.3.1.5 أثر انفجار مرفأ بيروت على الحالة الاقتصادية في لبنان.	84
2.5 أثر التحدّيات الخارجية على الاستقرار السياسي في لبنان.	87
1.2.5 تأثير الأزمة السورية على حالة الاستقرار السياسي في لبنان.	87
2.2.5 تداعيات التدخل الايراني وحزب الله في الازمة السورية والتهديد الاسرائيلي.	90

المحتوى	الصفحة
3.2.5 أهم السيناريوهات المتوقّعة في المستقبل لطبيعة حالة الاستقرار السياسي في لبنان.	93
الخاتمة والنتائج والتوصيات	96
المصادر والمراجع	99

الملخص

أثر التحديات الداخلية والخارجية على الاستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة 2011-2022

إعداد الطالب: محمد يوسف عبدالوهاب الطراونة

جامعة مؤتة 2022

هدفت الدراسة الى بيان أثر التحديات الداخلية والخارجية على الاستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة 2011-2022، وقد بينت الدراسة مراحل تطور النظام السياسي اللبناني، ،وكيف نشأة الطائفية والمحاصصة والانقسام السياسي في لبنان، وبيان ابرز المحددات الخارجية والداخلية للسياسة الخارجية اللبنانية ، واثر هذه التحديات الخارجية والداخلية ، وتدعيانها على حالة عدم الاستقرار على لبنان

واعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم: الذي يقوم بدراسة الظواهر المعقدة والمتغيرات ذات العلاقات المتشابكة. وقد تم توظيف هذا المنهج في دراسة النظام السياسي اللبناني من حيث دراسة بيئة النظام ومدخلات ومخرجات وتأثيرات البيئة الداخلية والخارجية في النظام السياسي ، والمنهج التاريخي والذي يعد اهم المناهج الشائعة فى الدراسات السياسية والعلاقات الدولية وذلك لانه يقوم بالرجوع للماضي من اجل تحليل الوضع القائم والتنبو بالمستقبل.

وقد توصَّلت الدِّراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، حيث أكدت الدراسة ان أسباب عدم الاستقرار السياسي في لبنان هو تقسيم لبنان على أساس المحاصصة، الذي جسد من خلال الدستور اللبناني والذي بموجبه أصبح لبنان مكون من ثلاث طوائف رئيسه (سنة وشيعة ومسيحية). أوصت الدراسة بضرورة توحيد الجبهة الداخلية اللبنانية لتحقيق مظاهر الاستقرار السياسي للبنان .

الكلمات الدالة : التحديات: الاستقرار السياسي : جمهورية لبنان

Abstract

The impact of internal and external challenges on political stability in Lebanon during the period 2011-2022

Prepared by the student: Muhammad Youssef Abdel-Wahhab Al-Tarawneh

Mutah University 2022

The study aimed to demonstrate the impact of internal and external challenges on political stability in Lebanon during the period 2011-2022, and the study showed the stages of development of the Lebanese political system, and how sectarianism, quotas, and political division emerged in Lebanon, and to indicate the most prominent external and internal determinants of Lebanese foreign policy, and the impact of these challenges Foreign and domestic, and claiming the state of instability in Lebanon

The study relied on the systems analysis approach: which studies complex phenomena and variables with interlocking relationships. This approach has been employed in the study of the Lebanese political system in terms of studying the system's environment, inputs, outputs, and the effects of the internal and external environment on the political system, and the historical approach, which is the most common method in political studies and international relations, because it refers to the past in order to analyze the current situation and predict the future.

The study reached a set of results and recommendations, where the study confirmed that the causes of political instability in Lebanon is the division of Lebanon on the basis of quotas, which was embodied through the Lebanese constitution, according to which Lebanon became composed of three main sects (Sunni, Shiite and Christian). The study recommended the need to unify the Lebanese home front to achieve the manifestations of political stability in Lebanon.

Key words: challenges: political stability: the Republic of Lebanon

الفصل الأول

الإطار العام

1.1 المُقدّمة:

شكّلت التحدّيات الداخلية والخارجية أثرًا على الاستقرار السياسي في لبنان، وقد انعكست هذه التحدّيات على الداخل اللبناني؛ فهي تحدّيات متداخلة يرتبط بعضها ببعض، وقد برزت مؤشّرات الانقسام في فترة الاستعمار الفرنسي للبنان، حيث نال لبنان استقلاله عام (1943)، وبموجب الاستقلال السياسي للبنان، تم تقسيم النظام اللبناني دستوريًّا على أساس المحاصصة الذي يستند إلى التقسيم الطائفي الديني ليشهد لبنان حالة من عدم الاستقرار السياسي منذ استقلاله.

لقد شكّل التقسيم المبني على المحاصصة أبرز التحدّيات التي ألقت بظلالها على بقاء لبنان غير مستقر، وبموجب الدستور أصبح لبنان مكوّنًا من ثلاث طوائف رئيسه؛ الطائفة المسيحية وقد منحت رئاسة الجمهورية وخاصة الموارنة، والطائفة السنية تتولّى رئاسة الحكومة، ومجلس النواب تحت إدارة الطائفة الشيعية، وبموجب هذا التقسيم أصبح لبنان لا يملك قراره السيادي **والسياسي**؛ لأنَّه أصبح خاضعًا لإرادة الدول الإقليمية التي تتدخّل في نسيجه الاجتماعي والسياسي والثقافي والديني، حيث إن لكل طائفة امتدادًا خارجيًّا ودعمًا عابرًا للحدود.

وقد برزت التدخّلات الخارجية من خلال تدخّل الدول الخارجية، والتي جعلتها كيانات داخل لبنان بحيث أصبح لبنان نظامًا سياسيًّا يحتوي على مجموعة كيانات تنتمي لولاءات خارجية تتلقّى كثيرًا من الدعم اللوجستي والمعنوي؛ مما أثر في قدرة الدولة اللبنانية في أن يكون له سياسة خارجية مستقلة، أو أن يمتلك قرارًا سياسيًّا سياديًّا؛ وذلك بسبب التدخّلات الخارجية، والتي شكّلت الأسباب الحقيقية لحالة عدم الاستقرار السياسي في لبنان.

ومن أبرز التحدّيات حزب الله الموالي لإيران، والذي يشكّل أحد الأذرع الإيرانية حيث يشكّل دولة داخل دولة؛ لما يملكه من إمكانات كادت تفوق إمكانات الجيش اللبناني، وبالتالي يشكّل حزب **الله** التحدّي الأكبر للوجود اللبناني سياسيًّا وأمنيًّا واقتصادية، بل أصبح القوة الكبرى التي تتحكم في مفاصل الدولة اللبنانية، والذي

يستمدّ قوته ودعمه من إيران وسوريا الراعيتين لمصالحهما؛ مما أدى إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في لبنان.

أمَّا السعودية فكانت من أبرز الدول التي أسهمت في إنهاء الحرب الأهليّة التي دارت رحاها منذ عام (1975)، والتي انتهت بموجب اتفاق الطائف عام (1989)، وبسبب ممارسات حزب الله أجبرت السعودية لتكون حامية للطائفة السنية، وقد أصبحت هناك علاقات متينة لرئيس الوزراء اللبناني (الحريري) مع القادة السعوديين، حيث أسهمت السعودية في دعم الطائفة السنية بقيادة الحريري؛ تخوفًا من التغوّل الشيعي الذي تدعمه إيران.

أمَّا الطائفة المسيحية (الموارنة) فقد تقلّدت حكم رئاسة الجمهورية المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبعض دول الاتحاد الأوروبي، ولكن بسبب عدم التوازنات داخل الوسط اللبناني في الطائفة المسيحية، فإنها تشهد أحيانًا حالة من عدم الاستقرار في إدارة دفّة الحكم في لبنان.

وبما أنَّ الربيع العربي يمتلك دورًا غير مباشر برز من خلال الأزمة السورية التي أدت إلى اختلال في الساحة السياسية في لبنان؛ باعتبار أن لبنان ما يزال مرتبطًا إلى حدّ كبير بسوريا بحكم الجوار والعلاقات التاريخية بين الدولتين، حيث كان للصراع الداخلي في سوريا تأثير كبير على الاستقرار في لبنان على جميع الأصعدة.

2.1 مُشكلة الدّراسة:

تكمن مشكلة الدّراسة في أثر التدخّلات الداخلية والخارجية على الاستقرار السياسي في لبنان، حيث تشكلت التحدّيات الخارجية التي تعصف في استقرار لبنان من الحين والآخر بسبب التدخّلات ممثلة في التدخّل الإيراني والتدخّل **الأمريكي،** والابتعاد السعودي، والتهديد الإسرائيلي، إضافة للتحدّيات الأمنية الداخلية المتمثلة في وجود قوى ومليشيات وتنظيمات عسكرية داخل لبنان شكلت عائق أمام استقرار لبنان، وما يشهده لبنان هو نتاج التدخّلات والتهديدات المحلية والإقليمية والدولية التي جعلت لبنان أسير التبعية والولاءات الخارجية، بحيث أدى ذلك إلى فقدان لبنان انتظام سياستها الخارجية وفقدان القرار السياسي؛ بسبب اختراق الأطراف الخارجية السيادة اللبنانية.

3.1 أهميّة الدّراسة:

تبرز أهميّة الدّراسة في إطار نطاقين: علمي وعملي.

الأهميّة العلمية: قد تسهم الدّراسة في بيان أثر التحدّيات الداخلية والخارجية على الاستقرار السياسي في لبنان في رفد المكاتب العربية ومراكز المعرفة؛ لبيان أهميّة التحدّيات الداخلية والخارجية على الاستقرار السياسي في لبنان

الأهميّة العملية: تبرز الأهميّة العملية من خلال بيان أهميّة التحدّيات الداخلية والخارجية على الاستقرار السياسي في لبنان في الفترة من (2011 – 2022)؛ حيث شهدت هذه الفترة اضطراب كبير، وخاصة التي شهدتها الدول العربية بما يسمى بالربيع العربي، إضافة للتدخّلات الإقليمية والدولية، والتي أسهمت جميعها في حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي اللبناني.

4.1 أهداف الدّراسة:

تسعى هذه الدّراسة إلى التعرّف على ما يلي:

1- التعرّف على تطور النظام السياسي اللبناني.

2- بيان محدّدات السياسة الخارجية اللبنانية.

3 – معرفة أثر التحدّيات الداخلية والخارجية على استقرار لبنان.

4-استنتاج السيناريوهات المتوقعة والمحتملة لحالة الاستقرار السياسي في لبنان.

5.1 أسئلة الدّراسة:

تسعى الدّراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس، والذي مفاده: ما أثر التحدّيات الداخلية والخارجية على الاستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة (2011-2022)، ومن ثم الإجابة عن التساؤلات الفرعية:

1- كيف تطوّر النظام السياسي اللبناني؟

2- ما محدّدات السياسة الخارجية اللبنانية؟

3 – ما أثر التحدّيات الخارجية والداخلية على استقرار لبنان؟

4- ما السيناريوهات المتوقّعة والمحتملة لحالة الاستقرار السياسي في لبنان؟

6.1 فرضيّة الدّراسة:

تقوم الدّراسة على بيان العلاقة بين متغيّرين، هما: متغيّر ثابت يتمثل في (بيان ظاهرة الاستقرار السياسي في لبنان)، ومتغيّر مستقل يتمثل في (أثر التحدّيات الداخلية والخارجية)، وعليه فإنَّ الباحث قام بصياغة مجموعة من الفرضيّات الرئيسة، والتي يمكن إجمالها في ما يلي:

1- هناك علاقة ارتباطية بين التنافس والصراع الإقليمي في المنطقة، والتي تؤدي إلى ضعف وهشاشة النظام الطائفي في لبنان.

2- كلما حدثت تحوّلات وتغيّرات بنيوية في المنطقة، زادت التعقيدات والأزمات على مسار الاستقرار السياسي في لبنان، وقد تتوسع فصل النار إلى الإقليم المحيط.

7.1 منهج الدّراسة:

يعد منهج الدّراسة الخطة أو الطريقة المُتّبعة عند إجراء البحث أو الرسالة العلمية، ويستوجب على الباحث هنا أن يختار أنسب الطرق التي يتبعها لتنفيذ البحث، فالمنهج خطوات مدروسة بعناية؛ للوصول إلى الحقائق المرتبطة بموضوع البحث العلمي.

وستعتمد الدّراسة على منهجين، هما:

أولًا: منهج تحليل النظم: يعدّ من أكثر المناهج المستخدمة في تحليل النشاط السياسي وعلى جميع المستويات، ومن أهم مقولات هذه المنهج: (المنوفي،34،2006)

1- يعدّ مفهوم النظام وحدة التحليل ، والنظام هو تفاعل بين وحدات معينة، وهو مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة.

2- النظام السياسي باعتباره شبكة من التفاعلات السياسية لا يأتي من فراغ؛ إنه يعيش في بيئة أو محيط مادي وغير مادي يؤثر ويتأثر به.

3- إن التفاعل، سواء بين الوحدات المكوّنة للنظام، أو بين النظام ومحيطه يصل إلى درجة الاعتماد المتبادل؛ بمعنى أن أفعال وحدة ما تؤثر على بقية الوحدات، وإن التغيّر في البيئة يؤثر على النظام، كما أن أفعال النظام تؤثر على البيئة.

4- إن المثل الأعلى أو الغاية النهائية لأي نظام هي البقاء والاستمرار؛ فالنظام السياسي على أي مستوى يعمل على النحو الذي يضمن استمرار وجوده وقدرة النظام على الأقل على التغيّرات البيئية.

يعدّ (ديفيد إيستون) من أهم روّاد التحليل النظمي للحياة السياسية، حيث عرّف النظام السياسي بأنه مجموعة التفاعلات التي تحدث في المجتمع، وأن الوظيفة الرئيسة للنظام السياسي تتمثل في التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، وقد أشار (إيستون) إلى أن النظام السياسي يتحرّك ضمن دائرة ديناميكية تتألف من العناصر التالية: (السيد، 2021)

1. المدخلات، وهي جميع المؤثرات والضغوطات التي يتعرّض لها النظام، سواء كانت من البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية، والتي تدفع النظام إلى الاستجابة لها واتخاذ الإجراءات المناسبة، وتكون هذه المدخلات على شكلين؛ الأول: الاحتياجات والمطالب، حيث يتم بلورة المطالب والتعبير عنها ضمن برامج وعن طريق جماعات المصالح والأحزاب أو وسائل الإعلام المختلفة، أما الشكل الثاني فهو مساندة النظام الذي يتمثل في ضمان الحدّ الأدنى من الولاء والمساندة للنظام؛ من أجل ضمان استمراريته، ويتحقق الولاء عادة كنتيجة لعملية التنشئة السياسية وتحقيق حالة من الرضا التي يشعر بها الفرد عند تحقيق مطالبه.

2. عملية التحويل: هي العملية التي يتم من خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات قادرة على استيعاب الاحتياجات والمطالب في أبنية النظام السياسي: التشريعية والتنفيذية، والقدرة على تلبية هذه المطالب، وذلك من خلال عملية مناقشة ظروف بناء السياسة التي تنسجم مع، أو تدعم مطالب مكوّنات البيئتين: الداخلية والخارجية.

3. المخرجات: ويقصد بها تأثيرات النظام على البيئة، وهي بمثابة القرارات ؤالسياسات التي يتخذها النظام لمراجعة المطالب.

وقد تم توظيف هذا المنهج في دراسة النظام السياسي اللبناني، من حيث دراسة بيئة النظام ومدخلات ومخرجات النظام، وأهم عناصر النظام السياسي اللبناني، وتأثيرات البيئة الداخلية والخارجية في النظام السياسي اللبناني.

ثانيًا- المنهج التاريخي: هو ما يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي، ويتم دراستها وتحليلها على أسس علمية منهجية ودقيقة؛ بقصد التوصّل إلى حقائق ومعلومات تساعد في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبّؤ في المستقبل، حيث يتم الاستعانة بالمنهج التاريخي في علم العلاقات الدولية لفهم الماضي ودراسته؛ ليساعدنا على فهم الحاضر. (المحمودي، 2019، 36)

اعتمدت الدّراسة على المنهج التاريخي؛ ذلك من أجل تتبّع نشأة النظام السياسي اللبناني، والتطوّر التاريخي للنظام السياسي اللبناني، وبيان أهم المحطّات التاريخية التي مرّ بها لبنان.

8.1 حدود الدّراسة:

تتضمن الدّراسة في طيّاتها ثلاثة محدّدات:

المحدّد الزمني: أثر التحدّيات الداخلية والخارجية على الاستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة (2011-2022).

الحدّ الموضوعي: الاستقرار السياسي.

الحدّ المكاني: الجمهورية اللبنانية.

9.1 مصطلحات الدّراسة:

التحدّيات: هي المشكلات أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة، وتحدّ أو تعوق من تقدمها، وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الذاتية والمشتركة ويصعب تجنّبها أو تجاهلها، وقد تكون التحدّيات أزمات سياسية واقتصادية تهدد وجود الدولة، وقد تكون التحدّيات نتاجًا للانقسام والمحاصصة؛ مما يثر ذلك حالة من الانقسام. (محمد،10،2013)

جمهورية لبنان: لبنان دولة عربية تقع ضمن منطقة بلاد الشام، وهي عضو في جامعة الدول العربية، يحدّها من الشرق والشمال سوريا، ومن الغرب البحر المتوسط، ومن الجنوب فلسطين، ولبنان دولة ساحلية تقع غرب سوريا على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، ونظام الحكم فيها ديمقراطي برلماني طائفي، تستند إلى نظام توزيع

السلطات على الطوائف المشكلة للنسيج اللبناني. فرئاسة الدولة للمسيحيين للموارنة، ورئاسة الوزراء للسنة ورئاسة مجلس النواب للشيعة، تبلغ مساحة لبنان (10452) كم^2، وبلغ عدد سكان لبنان حسب إحصائيات (2020) حوالي (6،825) مليون نسمة. (خليف، 2021)

الاستقرار السياسي: قدرة النظام على إدارة موارد الدولة وتوظيف مؤسساتها على التكيّف مع التغيّرات واحتواء ما ينشأ من الصراعات دون اللجوء إلى العنف، وهي ظاهرة تمتاز بالمرونة، بحيث يكون هناك غياب للعنف والقوة أو الإكراه مع النظام السياسي، وهو غاية تتحقق بالتعاون ما بين النظام السياسي وأفراد المجتمع، فعندما يكون النظام يتبع سياسات مشجعة يكون لها الأثر على أفراد المجتمع؛ فإن المواطن يشعر بأن هذا النظام يمثله وينتج عن ذلك حفاظ المواطنين على مؤسسات الدولة والنظام السياسي والاجتماعي العام. (مزابية، 2013، 10)

الفصل الثاني
الإطار النظري والدّراسات السّابقة

1.2 الإطار النظري:

تعدّدت النظريات المتعلقة بدراسة العلاقات الدولية تبعًا للمدارس السياسية ومفكريها، وقد اعتمدت هذه الدّراسة على النظرية الواقعية، ونظرية اتخاذ القرار، حيث تم توظيف النظرية الواقعية التي يستند إلى مفهوم القوة والمصلحة والصراع، ونظرية اتخاذ القرار، باعتبار هذه النظريات تحقِّق أهداف هذه الدّراسة من خلال دراسة أثر التحدّيات الداخلية والخارجية على الاستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة (2011-2022).

لقد اختلفت مداخل تناول ظاهرة الاستقرار السياسي من مفكر إلى مفكر آخر، وهو ما أدى إلى ظهور أربع مدارس اهتمت بموضوع الاستقرار السياسي، وهي كما يلي: (أبو عافية ،2016، 315)

1- الاتجاه السلوكي: يتجه أنصار هذه المدرسة: (تدجير)، و(رودولف راميل)، و(فيرا بند) إلى تعريف الاستقرار السياسي من زاوية السلوك والدوافع النفسية والظروف الاجتماعية التي تتحكم في هذا السلوك؛ مثل: الحرمان الاقتصادي، والاضطهاد الديني والسياسي، وبناء على ذلك فإن النظام السياسي المستقر- حسب هذا الاتجاه- هو ذلك النظام الذي لا يشهد أي مظهر من مظاهر العنف المختلفة؛ من مظاهرات، وقلاقل، واضطرابات، وانقلابات، واغتيالات سياسية، وحروب أهليّة، وهو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون، والذي تحدث فيه التغيّرات السياسية والاجتماعية، وتتم عملية اتخاذ القرار وفقًا لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال عنف، وهذا يعني أن الاستقرار السياسي معناه غياب العنف السياسي.

2- **الاتجاه النظمي** (النظم): ومن أبرز روّادها هذا الاتجاه (ديفيد إيستون)، والذي يعود إليه الدور الكبير في ظهور البُعد التنظيمي أو ما يعرف بتحليل النسق، والاستقرار السياسي حسب هذه المدرسة يكون مرادفًا ومساويًا لحفظ النظام والإبقاء عليه؛ لذلك فإن هذه المدرسة تعدّ ذات نزعة محافظة، كما أنها تنطوي على نوع من

الانحياز القيمي؛ لأنها تعدّ أي تغيير يحدث في النظام بمثابة تهديد له، ومؤشّر إلى عدم الاستقرار السياسي.

3-الاتجاه البنائي والوظيفي: ومن أبرز روّاد هذا الاتجاه (ريتشارد روز)، وقد تناولت هذه المدرسة مفهوم الاستقرار السياسي من خلال التركيز على تركيبة الأبنية الحكومية، ويرى (ريتشارد روز) أنه يمكن التمييز بين المؤسسات على أساس قدرتها على إيجاد التقبّل والإذعان لنظمها، وقدرتها على إيجاد الاتجاهات المؤيدة والمدعمة لها، ومن أبرز المؤشّرات المهمة والدالة على ذلك، هي قدرة المؤسسات السياسية على التكيّف والتأقلم مع التغيّرات في البيئة المحيطة بها، والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحدّيات، ولم تسلم هذه المدرسة أيضًا من النقد؛ بسبب تركيزها واعتمادها على بُعد واحد في دراساتها، وهو البُعد المؤسسي.

4-الاتجاه الأدائي : من أبرز روّاده (هاري إيكستين)، و(فيرا بند)، وتعتمد هذه المدرسة على الربط بين الاستقرار السياسي والأداء الحكومي، ويرى أنصار هذه المدرسة أن الأداء الحكومي ضروري في إيجابيته لإيجاد الاستقرار السياسي، إذ يروا أن الاستقرار السياسي ينطوي على عدد من الخصائص المميزة للأداء الحكومي، وهي: (استمرارية الأبنية الحكومية لفترة طويلة من الزمن، وقدرة الحكومة على إصدار قوانين أو تعهدات إيجابية، وقدرة الحكومة على تخفيض العنف السياسي إلى أدنى حدّ ممكن).

هناك عدة مؤشّرات للاستقرار السياسي، ولا بدّ من ذكر أهم هذه المؤشّرات، وهي: (حاج، 2009، 10)

1- نمط انتقال السلطة في الدولة، فيشير انتقال السلطة في الدول التي يتم فيها ذلك طبقًا للدستور، إلى ظاهرة الاستقرار السياسي.

2- الشرعية، أما عن شرعية النظام السياسي فتظهر من خلال تقبّل أفراد الشعب للنظام السياسي وخضوعهم له، وشرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي.

3- قدرة النظام السياسي على حماية المجتمع.

2.2 توظيف النظريات:

جاءت النظرية الواقعية بكل عناصرها، والتي من أبرزها: القوة، والمصلحة الوطنية، وإدارة الصراع الدولي؛ لتوضيح حالة عدم الاستقرار السياسي الذي يشهده لبنان، حيث يشكّل الانقسام الداخلي أبرز التحدّيات التي يعاني منه لبنان، حيث ينقسم النظام السياسي اللبناني إلى ثلاث مجموعات اجتماعية رئيسة: العرب الشيعة، والعرب السنة، والمسيحيون الموارنة. وبحسب النظام السياسي اللبناني، يجب أن يكون رئيس الوزراء عربيًّا سنيًّا، والرئيس مسيحيًّا مارونيًّا، ورئيس مجلس النواب عربيًّا شيعيًّا، ورئيس أركان الجيش درزيًّا، فقد تم تأطير الدستور من أجل الحفاظ على التحقق وإعطاء تمثيل عادل لجميع المجموعات والطوائف لفترة طويلة من الوقت، وبسبب الحرب الأهليّة في لبنان تدخّلت السعودية لحل الصراع الذي دام (15) عامًا في إطار اتفاق الطائف عام (1989)، إضافة إلى ذلك دعمت السعودية التيار المستقل بقيادة الحريري؛ للحدّ من تنامي نفوذ حزب الله المدعوم من إيران.

1.2.2 النظرية الواقعيّة:

تعدّ هذه النظرية بأنها أكثر النظريات اتصالًا بالواقع الدولي وتعبيرًا عن أوضاعه، ومن دعاتها البارزين (هانس مورغنثاو)، حيث يعتمد في التحليل على فكرة المصلحة، وفكرة القوة. وتتحدّد المصلحة في مفهوم هذه النظرية في إطار القوة، حيث تعدّ القوة أحد مقومات الدولة في تحقيق مصالحها، والأداة التي من خلالها تستطيع الدولة أن تفرض نفسها في إطار العلاقات الدولية، وعدّت أن الدولة هي الوحدة الأساسية في التحليل، وأن النظام الدولي يتسم بالفوضى، وأن الهيمنة والقوة هو المسعى الرئيس للدولة. (مقلد،1991،18)

أما أهم مقولات النظرية والمبادئ الفلسفية ودواعي استخدامها، والتي يمكن مقاربتها كما يلي:

1- مقولات النظرية الواقعيّة:

يرى (هانس مورغناثو) تصوّرًا حقيقيًّا لمفهوم القوة ودورها في العلاقات الدولية من خلال كتابه الشهير (السياسة بين الأمم)، وعدّ أن العلاقات الدولية هي صراع على

القوة، وهي تمنح من يمارسها السيطرة على مكامن القوة لدى من تمارس ضدهم. وأن تحقيق أهداف الدولة يعتمد على القوة، وينظر (مورغناثو) إلى العلاقات الدولية بأنها عملية توفيق بين المصالح القومية للدول. (الهرمزي، 2012)

أما (فريدريك شومان)، والذي يعدّ من أبرز دعاة المنهج الواقعي في تحليل وتفسير تطور العلاقات الدولية، فيؤكد "أن النظام الدولي يتكوّن في إطاره الداخلي من مجموعة من الدول المستقلة وذات سيادة، وتملك المقومات الأساسية للقوة، وتنكر وجود سلطة أعلى منها بين الوحدات الدولية الفاعلة، وتعمل على تأمين مصالحها القومية بوسائل الحرب والقتال لزعزعة الأمن والاستقرار للدول الأخرى، ويكون هدفها هو الحفاظ على الذات كهدف نهائي وأعلى، ولا يخضع لأي تحفّظ ولا لأي مساومة" (العمارات، 2020: 13).

2.2.2 المبادئ الفلسفية للنظرية:

أ- مبدأ القوة: يعدّ عامل الوقت من أبرز العوامل المتغيّرة في معايير العلاقات الدولية، والقوة في حالة تغيير مستمر، وأن الدول دائمًا تسعى إلى تعزيز قوتها، وأبرز من تحدث عن ذلك هو (هانز مورغنثاو) الذي أكد أن جوهر السياسة الدولية يقوم على ركنين أساسين، هما: القوة، والمصلحة، وأن سلوك الدولة هو ممتد من سلوك الإنسان، ويرى الواقعيون بأنه إذا لم تبحث الدولة عن القوة في سبيل تحقيق غاياتها فإنها ستبحث عنها لأسباب تتعلق بالحفاظ على الذات. (توفيق، 2010،93).

ب-مبدأ المصلحة الوطنية: لا شكّ أن هناك علاقة ارتباطية بين مفهوم القوة والمصلحة الوطنية، حيث إنه من خلال القوة تحقّق الدول أهدافها ومصالحها، ولكل دولة في العالم لها مجموعة من المصالح القومية، ومن أبرزها: مصلحة البقاء، وهي الأساسية للدولة، ومصلحة تعظيم القوة العسكرية؛ وذلك للدفاع عن نفسها، ومصلحة تعظيم القوة السياسية، فالقوة من جهة هي وسيلة لحماية المصالح الوطنية للدول، مثلما هي غاية بحدّ ذاتها للمصلحة الوطنية؛ أي أن أعلى مرتبة للمصالح الوطنية في المطلق هي تعزيز قوة الدولة الوطنية في المفهوم الشامل (بوبوش،2009)

3.2.2 إدارة الصراع الدولي:

تبرز نظرية الصراع الدولي كجزء من نظريات العلاقات الدولية وهي نظرية معقّدة المراحل؛ وذلك لتداخلها وتشابك أبعادها، وتداخل أسبابها ومصادرها، وتفاوت مستوياتها من حيث المدى أو الكثافة والعنف، وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على المجتمعات والدول والأفراد؛ لذا فالصراع الدولي هو تنازع الإرادات الوطنية الناتج عن اختلاف دوافع القوى والدول من إطار تصوّراتها وتطلّعاتها وأهدافها الحالية والمستقبلية، وتتنوع مظاهر الصراع وأشكاله؛ فهناك الصراع الطائفي السياسي، والاقتصادي، والدعائي، والتكنولوجي، والمعرفي، وللصراع أدوات متعددة، من أبرزها: الضغط، والحصار، والاحتواء، والتهديد، والنظرية الصراعية المتكاملة، والتي تبلورت في بُعدين أساسين: بُعد المداخل والمنطلقات الأساسية للنظرية التي تفسر الصراع الدولي، وذلك من حيث تقرير أسبابها ودوافعها والقوى المحركة التي تكمن وراءها، والبُعد الثاني: البُعد الاحتوائي لهذه الظاهرة من حيث الكيفية التي تحقق عناصر التمكين للسلم الدولي بين الأطراف (مقلد، 1991، 105).

4.2.2 توظيف النظرية:

ما يحدث في لبنان هو نموذج يجسّد مفهوم النظرية الواقعية؛ حيث إن الأطراف المتصارعة والمتنافسة تسعى إلى تحقيق غايتين؛ الغاية الأولى: إبراز مكانتها الإقليمية على الساحة الدولية من خلال عناصر القوة، وتعدّ إيران السعودية من الدول ذات المصالح في لبنان، وهما قوتان متنافستان في إقليم الشرق الأوسط، والغاية الثاني: المصلحة الوطنية، وتعدّ إيران الأبرز في هذا المجال من خلال مدّ أذرعها في لبنان من خلال حزب الله، والتي من خلاله تحقق مصالحها في لبنان وسوريا، كذلك المصالح الأمريكية في لبنان، ووجود المليشيات والقوى الداخلية التي تبرز ولاءاتها للخارج، كلها تشكل تحدّيات على الاستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة (2011-2022).

5.2.2 نظرية اتخاذ القرار:

تعدّ نظرية اتخاذ من النظريات الحديثة التي ظهرت في إطار الحرب الباردة في إطار التنافس بين الاتحاد السوفيتي سابقًا والولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرز روّادها (سنايدر وآليسون)، وقد أجبرت الحرب الباردة منظري العلاقات الدولية إلى إيجاد نظرية تساير الواقع المعيش في تلك الفترة، وبذلك أتت نظرية اتخاذ القرار من أجل تحديد من يصنع القرار، ومن يتخذه، وما الفواعل والأطر المؤثرة في هذه العلاقات بين الدول، وكيفية إدارة الأزمات والتعامل معها (صخر، 2019 :2).

أ-مرتكزات نظرية اتخاذ القرار:

يرى (ريتشارد سنايدر) أن غاية العلاقات الدولية هو معرفة المواقف وردود الأفعال والتفاعلات بين الدول، وهذه النظرية تلتقي مع النظرية الواقعية نوعًا ما في كون الدولة هي المحدّد الرئيس في العلاقات الدولية. كذلك يتبنى (ريتشارد سنايدر) نموذجه الخاص بعملية اتخاذ القرار، حيث يؤكد أن أفضل وسيلة لاستيعاب السياسة الدولية والعوامل المؤثرة في سلوك الدولة يرتبط بعناصر التحليل لسلوك الدولة، وبالتالي فإن الإطار النظري للنموذج يركز على فكرة دراسة مسار التفاعل الذي يبدأ من الفعل الصادر عن الدولة (المحيط الداخلي)، ويقابله ردّ فعل من المحيط الخارجي الذي يأخذ الأشكال ذاتها وتتغيّر لتصبح تفاعلًا، وعند تكرار مثل هذه العملية فستؤدي إلى تكوين أنماط من التفاعل التي عليها اسم نموذج صناعة القرار، ويصيغ (ريتشارد سنايدر) نموذجه من خلال وحدات التحليل التالية (الصحاف، 2022: 3):

1.البيئة الخارجية: وهي العوامل الخارجية التي تؤثر على عملية صناعة القرار.

2.البيئة الداخلية: وهي العوامل الداخلية التي تؤثر على عملية صناعة القرار.

3.البنية الاجتماعية والسلوكية: وتشمل هذه الوحدة نظام القيم السائد في المجتمع.

4.صنّاع القرار وعملية صنع القرار: وتتمثل في (مجال الصلاحيات، والاتصالات والمعلومات، ونظام الحوافز الشخصية، ودوافع صانع القرار وخصائصه.

6.2.2 أساليب عملية اتخاذ القرار:

لا شكّ أن عملية اتخاذ القرار هي عملية جوهرية لا بدّ من وجود مجموع من البدائل والأساليب؛ لكي يكون القرار أكثر نضوجًا وأكثر عقلانية، ومن أبرز الأساليب ما يلي:

1- الأسلوب العقلاني (التحليلي): وينصرف هذا الأسلوب من خلال تحديد البدائل المحتملة كافة، وإجراء تقييم لكل البدائل وللنتائج التي يمكن أن تترتب على كل بديل، ومدى تأثيرها على أهداف الدولة وقيم النظام السياسي. وبعد يتم اختيار البدائل التي تحقق معظم المنافع، بغض النظر عن أي اعتبار آخر.

2- الأسلوب العقيدي (المعرفي): يظهر هذا الأسلوب في النظم التي يحكمها الفرد (حكم الفرد الواحد)، بحيث تكون وحدة اتخاذ القرار السياسي الخارجي متمثلة بفرد واحد يتصرف بمفرده أو في إطار مجموعة صغيرة من الأفراد. ويقوم هذا الفرد باختيار البدائل التي تتسق وفكره الأيدلوجي، ومن ثم اختيار البديل الأكثر توافقًا مع عقائده وإدراكاته وتصوراته؛ أي بعبارة أخرى إن الفرد "القائد السياسي" يقوم بصفة نسقه الأيدلوجي كقاعدة لاختيار البديل.

3-الأسلوب الإداري (التنظيمي): يستند هذا الأسلوب إلى اختيار البدائل بالاعتماد على تجميع معلومات من الخبرات والتجارب وربطها بإمكانات الدولة. وتحويل تلك البيانات إلى برامج تعدّ سلفًا. فالبرامج تتضمن مجموعة من البدائل المقترحة، ومن ثم يتم اختبار البديل المناسب الذي يتعامل مع طبيعة الحالة؛ أي أن عملية اختيار البدائل التي تركز على المتغيّرات المتعلقة بالحافز مع تقويم للمعلومات والبدائل وفق التعليمات المحدّدة سلفًا (البياتي ،2018 :4).

7.2.2 توظيف نظرية اتخاذ القرار:

في حقيقة الأمر ليس للدول المتنافسة، والتي أسهمت في عدم الاستقرار السياسي قي لبنان، القدرة في امتلاك القرار المناسب، أو لم يكن لديها أي عقلانية في اختيار القرار المناسب من البدائل المتنوعة، فكان الصراع داخل لبنان هو البديل عن التفاوض والحوار كبدائل من نظرية اتخاذ القرار، وتعكس هذه النظرية مدى القدرة على

التحليل والتمحيص في التفاعلات التي تجري في لبنان، وكذلك ما تشكله من حالات التباين والاختلافات، والتي تؤدي إلى الصراع في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية، والصراعات والتي تؤجّجها الصراعات الإقليمية (السعودية إيران). وما ينتج عن ذلك من تقاطع لمصالح الدول، ومن خوفها على مكانتها وأمنها واستقرارها، فمن الضروري تدخّلها في شؤون غيرها لحماية مصالحها، فكان التدخّل في شؤون لبنان له مبررات سياسية ودينية واجتماعية، لذلك شكل التدخّل إلى خلق نوع من التحدّيات؛ ما أدى إلى تشكيل حالة من عدم الاستقرار في لبنان.

3.2 الدّراسات السّابقة:

دراسة (مهدي،2021): بعنوان "أزمة لبنان: بين طموح شعب وهشاشة النظام السياسي". تناولت الدّراسة شكل وطبيعة الصيغة الطائفية وأثرها على بناء الدولة اللبنانية، وبيان مدى فعاليتها بالرغم من دعوة ميثاق الطائف لإلغائها. كما تسليط الضوء على التركيبة السياسية والطائفية للبنان، مع بيان الصورة لحالة التعامل الإقليمي والدولي على الساحة اللبنانية؛ وذلك لأنها مكشوفة أمام التدخّلات الخارجية، وإن الصيغة الطائفية في لبنان شكّلت تحدّيًا فعليًّا للدولة الوطنية اللبنانية، وكان لها بالغ الأثر على المؤسسات الدستورية، كما بيّنت دور الأحزاب في الحياة السياسية اللبنانية، وسلّطت الضوء كذلك على أثر العامل الخارجي في استقرار لبنان.

دراسة (رزق،2022) بعنوان "أثر المحاصصة الطائفية علي استقرار النظام السياسي اللبناني: دراسة حالة للطائفة الشيعية 2005 – 2014" ، حيث تناولت الدّراسة تأثير تقاسم السلطة على استقرار النظام السياسي اللبناني، وأبرز العوامل الخارجية المؤثرة على استقرار النظام السياسي اللبناني، و**معرفة** مدى تأثير الجماعات في النظام السياسي، مع التركيز على دراسة جماعة الشيعة، وتحديد العلاقة بين الطوائف المختلقة لمعرفة مدى درجة تماسكها أو تفكّكها وتأثيرها في استقرار النظام السياسي، وتحديد أهم الجماعات والأحزاب المسيطرة في لبنان، والتي تدور بينها صراع طائفي.

دراسة (إبراهيم، 2020) بعنوان "التطورات السياسية في لبنان دراسة في ضوء ديناميكيات الطائفية السياسية والديمقراطية التوافقية". وقد تناولت الدّراسة وصف طبيعة النظام السياسي اللبناني، وإن صيغة الحكم مرتكزة على الطائفية السياسية؛ مما يؤدي إلى نشوب أزمات حادة، الأمر الذي يؤدي إلى انعدام الاستقرار السياسي، كما سلّطت الضوء على تجربة الديمقراطية التوافقية باعتبارها سببًا في الأزمات الداخلية والمتعلقة بطبيعة العملية السياسية في لبنان. كما تناولت واقع البنية الدستورية في لبنان.

دراسة (السيوف،2022) بعنوان "دور الفواعل غير الحكومية في التأثير على الاستقرار السياسي في لبنان1989-2021". وقد تناولت هذه الدّراسة طبيعة النظام السياسي في لبنان، وبيان دور الفواعل غير الحكومية في التأثير على الاستقرار السياسي في لبنان، ولقد بيّنت الدّراسة أن حزب الله أهم وأبرز الفواعل غير الحكومية، وقد توصّلت الدّراسة إلى أن المحاصصة هي أساس الانقسام وعدم الاستقرار في لبنان.

دراسة (عيشاوي،2019) بعنوان "الديمقراطية التوافقية وأثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان)". هدفت الدّراسة إلى بيان الديمقراطية التوافقية وأثرها على الاستقرار السياسي اللبناني، وقد طرحت الدّراسة نموذج الديمقراطية التوافقية كنموذج لتحقيق الاستقرار السياسي في لبنان والتخفيف من حدة الصراعات والصدامات الداخلية داخل المجتمعات غير المتجانسة ومعقدة التركيب الاجتماعي، والتي دفعت باتجاه انهيار الدولة وتفكّكها؛ بسبب عجز النظام السياسي اللبناني في إشراك مكوّنات المجتمع في العملية السياسية وصناعة القرار. وتناولت الدّراسة التجربة الديمقراطية التوافقية في لبنان منذ (1943)، والتي تكرّست باتفاق الطائف عام (1989)، والذي أسهم في إشراك جميع التيارات والطوائف المتعددة والمتنوعة في المجتمع اللبناني، والتي أسهمت في الاستقرار السياسي للبلاد في مراحل وكانت سببًا في عدم الاستقرار في مراحل أخرى.

دراسة (حيوني، 2019) بعنوان "مسألة الطائفية في لبنان 1975-2011". وقد تناولت الدّراسة المسألة الطائفية ومدى مساهمتها في رسم واقع لبنان السياسي،

ومدى نجاح السياسة الخارجية للدول الأجنبية في إثارة النعرات الطائفية واستغلالها في تحقيق أهدافها في تجزئة المنطقة العربية عامة، ولبنان خاصة، وتسليط الضوء على الأحزاب السياسية في لبنان ودورها في إثارة الصراعات الطائفية، كما هدفت الدّراسة إلى معرفة انعكاسات الحرب الأهليّة اللبنانية على استقرار لبنان، وهل كان لاتفاق الطائف دور في إيجاد حلّ لهذه المسألة، أم أنه زاد من حدة الصراعات؟

دراسة (أبو الحصين، 2017) بعنوان "المتغيّرات السياسية الإقليمية وأثرها على مستقبل النظام السياسي اللبناني(2005-2013)". تناولت الدّراسة أهم المحدّدات السياسية والإقليمية والدولية التي تؤثر على الاستقرار السياسي في ظل هيمنة الطائفية التي تشكل تحدّيًا فعليًّا لمستقبل وحدة الدولة اللبنانية، كما ألقت الضوء على الواقع اللبناني الذي ازداد تعقيدًا؛ بسبب ارتباط القوى الوطنية وارتهانها لجهات خارجية، فضلًا عن وجود مصالح لعدد من القوى والدول في إرباك المشهد السياسي اللبناني.

دراسة (عنقر، 2018) بعنوان "الأحزاب السياسية والانتماءات التقليدية في الدول العربية دراسة حالة لبنان". ذكرت الدّراسة أن لبنان يتميّز عن غيره من الدول بنظامه السياسي؛ وذلك لتنوّع الأحزاب الطائفية، وأن لهذه الأحزاب الطائفية تأثيرًا على تنظيم الطوائف في النظام السياسي اللبناني، كما سلّطت الضوء على الدوافع الداخلية والخارجية الداعمة للأحزاب اللبنانية.

دراسة (زايدي، 2017) بعنوان "الطائفية الدينية وأثرها على الاستقرار السياسي في الدولة". تناولت الدّراسة الطائفية الدينية وأنها من أسباب الضعف في النظام السياسي اللبناني؛ فهي تعدّ من أحد أهم عوامل عدم استقرار السياسي والاجتماعي في البلدان التي تعاني من تعدّد الطوائف فيها، وبالأخص لبنان.

ثانيًا: الدّراسات الأجنبية.

Study of Mona(2021) Lebanon: Assessing Political Paralysis, Economic Crisis and Challenges for U.S. Policy

لبنان: تقييم الشلل السياسي والأزمة الاقتصادية وتحدّيات السياسة الأمريكية.

وقد تناولت الدّراسة حالة سقوط لبنان المدفوعة بسلسلة من الأزمات المتتالية؛ مدفوعة بالديون المتزايدة، بالإضافة إلى جائحة كورونا التي أدت إلى تفاقم الأزمة؛ مما أدى إلى تعميق الركود الاقتصادي في البلاد وإرهاق نظام الصحة العامة. إضافة إلى البؤس، وما شكله انفجار ميناء بيروت الذي أدى إلى مقتل (200) شخص، وإصابة الآلاف، وتدمير العديد من الأحياء في قلب المدينة. في حين أن السبب الدقيق للانفجار ما يزال غير معروف، بل كان السبب المعلن التخزين غير السليم لأكثر من ألفي طن من نترات الأمونيوم المتفجرة على مدى عدة سنوات هو الدافع المباشر. وحتى الآن لم تتم محاسبة أحد، ومن خلال المؤشّرات الأولية، لعبت سنوات من سوء الإدارة الحكومية والفساد دورًا؛ مما يشير إلى أن الانفجار هو أحد أفظع الأمثلة على المخالفات العامة في التاريخ الحديث.

Study of LovishaDarad| (2021) Lebanon's political instability is burning down the economy.

عدم **الاستقرار السياسي في لبنان يحرق الاقتصاد،** تناولت الدّراسة أثر عدم الاستقرار السياسي على استفحال الأزمة الاقتصادية في لبنان، حيث تمرّ الحكومة اللبنانية بمخاض عميق من الانهيار الاقتصادي منذ أواخر عام (2019). وازدادت الأمور سوءًا بعد أن أدى انفجار ميناء بيروت إلى مقتل (211) شخصًا، وانتشار فيروس كورونا لاحقًا. وعلق البنك الدولي في تقرير له أن "الانهيار الاقتصادي في لبنان هو الأسوأ الذي يشهده العالم منذ أكثر من (150) عامًا. وقد بيّنت الدّراسة حدة الخلاف وانعدام الثقة السياسي العميق بين النخبة السياسية. وشكّل الخلاف بين الحريري مع الرئيس ميشال عون– بشأن مناصب– إلى تبادل الانتقادات حول اغتصاب سلطات بعضهما بعضًا. ويشير البنك الدولي إلى أن الجمود السياسي الراكد وغياب حكومة تعمل بكامل طاقتها يهددان الظروف الاجتماعية والاقتصادية، مع عدم وجود نقطة تحول واضحة في الأفق.

Study of Magut Arnos(2018) The Robustness of Sectarian Politics in Lebanon: Reflections on the 2018 Elections.

متانة السياسة الطائفية في لبنان: تأملات في انتخابات 2018.

ذكرت الدّراسة أنه عندما بدأت نتائج الانتخابات اللبنانية – التي جرت في 6 مايو 2018 ، بعد تسع سنوات من تمديد التفويضات البرلمانية في الظهور، أصبح من الواضح أن تقاسم السلطة استمر في الانقسام بين الأحزاب السياسية طويلة الأمد في على حساب الأصوات المستقلة الجديدة التي كان القانون النسبي سيقدمها. وإن الركيزة الأساسية للنظام السياسي اللبناني هي تقاسم السلطة على أساس الطائفية.

Study of **ALEXANDER D. M. HENLEY(2016) Religious Authority and Sectarianism in Lebanon.**

المرجعية الدينية والطائفية في لبنان.

تناولت الدّراسة مدى ارتباط النظام السياسي اللبناني بالتمثيل الطائفي، حيث تعترف الدولة اللبنانية بثمانية عشر طائفة، وأن لكل طائفة من يمثلها، وأن هؤلاء القادة الدينيين مسؤولون قانونيًّا عن إدارة الشؤون الدينية، ويجلسون على قمة التسلسلات الهرمية على مستوى البلاد.

ما يميّز هذه الدّراسة عن الدّراسات السّابقة:

تميّزت هذه الدّراسة عن الدّراسات السّابقة في أنَّها كانت أكثر شمولًا، وقد تناولت كل التحدّيات التي أدت إلى عدم الاستقرار السياسي في لبنان، وقد أبرزت الدّراسة حالية الضغوطات والتدخّلات الإقليمية التي يواجهها لبنان ممثلة في إيران والسعودية وإسرائيل وسوريا، وتحدّيات دولية تتمثل في وقف المساعدات الأمريكية للبنان، والتحدّيات الداخلية ممثلة بالمليشيات والأحزاب ذات الأجنحة العسكرية (حزب الله)، وبعض القوى الداخلية التي تتلقّى دعمًا خارجيًّا.

وقد استفادت هذه الدراسة من الدرسات السابقة عَبر تكوين تصور واضح لطبيعة التحديات التى واجهت حالة الاستقرار السياسي في لبنان، وقد واكبت الدراسة الأحداث ومحطات التغيير التي أثرت على لبنان من عام (2011– 2022م) وما ننتج عنها بلاستناد على مراجع ومصادر حديثة.

الفصل الثالث

النظام السياسي اللبناني

سيتناول هذا الفصل الحديث عن النظام السياسي اللبناني من حيث طبيعته وشكل الدساتير الخاصة به في كل مرحلة منه، وتتبع مسارات التطوّر فيه، وقبل البدء بالبحث عن طبيعة النظام السياسي اللبناني وتطويره، لا بدّ من مراعاة البنية الدستورية والبنية الطائفية ومحاولة فهم الارتباط الوثيق بين هذه البنى، فالنظام السياسي اللبناني يوصف بأنَّه نظام ديمقراطي، جمهوري، برلماني، طائفي، يتيح ممارسة التعددية السياسية، ضمن مجالات واسعة، من الحريات العامة، والتي تختلف في مسارها، عن جميع النظم السياسية الموجودة في دول عالم الجنوب على وجه التحديد، ويرجع سبب ذلك إلى تركيبته الاجتماعية، والسياسية، والقائمة على منهج الطائفية ، والمنصوص عليها في الدستور، والتي تجعل من جميع المكونات، أقليات غير قادرة على الاستئثار، والهيمنة على السلطة بمفردها، إلا أنَّ هذا الوصف الايجابي لا يلغي وجود ثغرات، وعيوب متعددة، قد أفرزت على الدوام عدم استقرار بالأوضاع الداخلية، وتعريضها دوما لنكسات سياسية، كادت أن تطيح بالتركيبة اللبنانية من أساسها، لذلك كان لابدَّ من معالجة الأمور التالية:

1.3 مراحل تطور النظام السياسي.

عند دراسة أي نظام سياسي لا بدّ من الرجوع إلى التاريخ؛ حتى نتمكّن من فهم طبيعة النظام، وعند تتبّع التاريخ السياسي اللبناني نجد نظام السياسة في لبنان قد مرّ بمجموعة مراحل أسهمت في تطوره، وكانت انطلاقة النظام في عهد الإمبراطورية العثمانية، ومن بعدها الانتداب الفرنسي وإعلان الجمهورية دستورها الأول عام (1926)، مرورًا بالميثاق الوطني لسنة(1943)، وصولًا إلى اتفاق الطائف سنة (1989)، والذي كان السبب في نهاية الحرب الأهليّة التي دامت (15) عامًا، حيث مرّ تشكيل النظام السياسي اللبناني بأربع مراحل رئيسة، سيتم تناولها كما يلي:

1.1.3 لبنان في عهد السلطنة العثمانية والانتداب الفرنسي.

أولًا: النظام الأساسي لإمارة جبل لبنان عام(1864): وترجع بداية الكيان السياسي في لبنان إلى إمارة جبل لبنان التي تشكّلت في نهاية القرن السادس عشر، وكانت على قدر من الاستقلال الذاتي داخل حدود الدولة العثمانية، وكان يسود آنذاك نظام الاقطاع، حيث تمتّعت الإمارة وقتها بمجموعة من الخصائص التي كان لها أثر بارز على بنية النظام اللبناني الحديث وتطوراته (الطرابلسي،2008، 10).

وخلال الفترة (1845–1860) ظهرت أحداث قاسية؛ بسبب ظهور نظام عرف بنظام القائمقاميتين، والذي عمل على تقسيم لبنان إلى منطقتين: درزية ومسيحية؛ مما أسهم في ظهور تنافس حادّ بين فرنسا وبريطانيا، وجعل أفراد المجتمع يسيرون كلًا وفق مصلحته عن طريق الفتن والدسائس، كما كثرت المداخلات الأجنبية وتضاربت المصالح بين الزعماء الاقطاعيين في ما بينهم، وعدم تقبّل المسيحين والدروز لبعضهم وككثرة الصدامات بينهم؛ لذا عملت الدولة العثمانية للقضاء على النظام الاقطاعي من خلال وضع نظام خاص لجبل لبنان، والذي تم إقراره سنة (1864) بعد أن تم إجراء بعض التعديلات اللازمة عليه، وسمي بالنظام الأساسي لإمارة جبل لبنان، وهكذا تشكّلت متصرفية جبل لبنان مؤلفة من سبعة أقضية(حسين،2012، 34).

وتم تأسيس المجلس التمثيلي وفق البروتوكول وهو المجلس الإداري الذي تم انتخاب أعضائه بالاقتراع بشكل سري على درجتين، ويرأس هذا المجلس الحاكم، ويتألف على أساس طائفي ديني، وعمل هذا المجلس وفق نظام ينصّ على أن يعاون المتصرف في شؤون الحكم مجلس إداري يتكوّن من (12) عضوًا يمثلون مختلف الطوائف، وتم تقسيمهم كما يلي: (أربعة أعضاء عن الموارنة، وثلاثة أعضاء عن الدروز، وعضوين عن الروم الأرثوذكس، وعضو واحد عن الروم الكاثوليك، وعضو واحد عن السنة، وعضو واحد عن الشيعة)،(الصليبي،1991، 148).

وبعد إعلان قرار النظام الأساسي لإمارة جبل لبنان أصبح لبنان سنجقًا عثمانيًا له استقلاله الداخلي مع ضمان كيانه من الدول الست الموقعة على قرار النظام، وأُعيدت للجبل وحدته في إطار الحدود التي رسمها نظام (القائمقاميتين) سنة(1943)، فقد نصت المادة الثالثة من النظام الأساسي على أن متصرفية جبل لبنان تتكوّن من

سبع دوائر إدارية، واقتصرت المتصرفية على مناطق لبنان فقط دون طرابلس وبيروت وصيدا والباقع وصور وغيرها، وكانت متصرفية جبل لبنان تحت إدارة متصرف مسيحي كاثوليكي وفق المادة الأولى من نظام الحكم، واشترط في المتصرف أن يكون عثمانيًّا دون اللبنانيين، وأن توافق على تعيينه الدول التي وقعت على النظام الأساسي، ومن مهماته: أن يكون مسؤولًا عن الآستانة، وممارسة السلطة التنفيذية من حفظ الأمن والنظام العام، وجباية الضرائب، وتعيين المسؤولين والموظفين الإداريين والقضاة، ورئاسة جلسات المجلس الإداري المنعقدة، ويأمر بتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم (سليمان،1991، 103).

ويمكن تلخيص الوضع الدستوري الذي ساد في لبنان عام 1868 بما ذكره (شيحا، 2009، 66)، بما يلي:

1. استقلت لبنان بإدارة شؤونها الداخلية مع تبعيتها للدولة العثمانية، إلا أنها كانت تبعية شكلية، حيث كان يقتصر دور الدولة العثمانية على تعيين المتصرف وإصدار قرار تعيينه.
2. تمتّعت لبنان باستقلال ذاتي، واتسم نظام الحكم بطابع مطلق؛ إذ تركزت مظاهر السلطة في يد الحاكم، ولم يكن للمجلس التمثيلي سوى اختصاصات استشارية، فلم يكن له أية اختصاصات فعلية في ممارسة شؤون الحكم؛ مما يعني أن هذا النظام كان يقوم على أساس فكرة الحكومة المطلقة لا الحكومة المقيدة التي تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات.
3. إن نظام (1864) كان يقوم على تكريس الطائفية فكان المجلس التنفيذي يتألف على أساس طائفي، وكذلك المجلس القضائي؛ مما تسبّب في ضعف الوحدة الوطنية بين فئات الشعب اللبناني وزرع عوامل التفرقة.

ثانيا: لبنان الكبير ودستور(1926) في زمن الانتداب الفرنسي:

بعد انعقاد اتفاقية (سايكس بيكو) أعطي الحق لفرنسا للتصرّف بكل من سوريا ولبنان وهو ما وافق عليه مؤتمر (سان ريمو) أيضًا، واعترفت به تركيا في معاهدة سيفر لسنة (1920) بانتداب فرنسا للبنان، ووفقًا لذلك قامت فرنسا بحكم مناطق لبنان المختلفة من خلال إرسال مندوبيها لحكم المناطق، وبدأت فرنسا تتدخّل في تنظيم

شؤون لبنان، فعملت على تكريس الطائفية وكانت حجتها تحقيق التوازن الطائفي في المجتمع اللبناني، كما أنها وضعت القواعد والأسس التي ما زالت قائمة إلى اليوم؛ مثل إن الرئاسات الكبرى موزّعة حسب أهميّة الطوائف، واستمر الوضع كذلك حتى طالب الوطنيون اللبنانيون باستقلال لبنان، الأمر الذي رضخت له فرنسا حين أعلنت قيام جمهورية لبنان، واستمر العلم الرسمي للدولة هو علم فرنسا مع وضع علامة شجرة الأرز كرمز من رموز لبنان، وصدر الدستور اللبناني في نفس السنة (الطاهري، 2006، 64). ولترسيخ الفرقة بين أبناء الشعب اللبناني؛ عمل الفرنسيون على تقسيم الطوائف اللبنانية إلى خمسة عشر مذهبًا، ولم تكتفِ بذلك، بل عمدت إلى احتضان الموارنة وحمايتهم عبر الوظائف والمقاعد النيابية، وجعلتهم الفئة الأولى الحاكمة في لبنان، الأمر الذي زاد في تعميق فجوة التمايز الطائفي بين الموارنة والمسيحيين من جهة، وبين المسلمين والمسيحيين من جهة أخرى (فتوني، 2013، 74).

وبالحديث عن صدور الدستور اللبناني، يجدر الإشارة إلى أن لبنان لم يعرف النظام الدستوري بمعناه الصحيح طوال العهد العثماني وعهد الانتداب الفرنسي حتى تاريخ صدور الدستور اللبناني لسنة (1926)؛ وذلك لأن نظام الحكم الذي ساد حتى صدوره اتصف بالحكم المطلق الذي عمل على تركيز السلطة، سواء بين يدي الحاكم المعين من قبل الباب العالي، أو بين يدي المفوض السامي الفرنسي المنصّب من قبل فرنسا. (خليل، 1967، 140)

وجاء إصدار هذا الدستور على غرار دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة لعام (1875)، الذي أعطى لرئيس الجمهورية اختصاصات واسعة خلاف ما هو مألوف في النظم البرلمانية، ومن أهم ما جاء في الدستور اللبناني الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، ولكنه لم ينصّ بوضوح إلى مبدأ سيادة الأمة، وما يزال الدستور اللبناني لعام (1926) له أثره رغم التعديلات التي أدخلت عليه (تيم، صالح،1988،155).

ويعدّ إصدار الدستور أحد أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع الكثير من الأزمات السياسية في لبنان، وخاصة الحروب الأهليّة، ولم يحدد هذه الدستور مذهب رئيس الجمهورية أو ديانته، وتجسّدت السلطة التشريعية فيه، ببرلمان يتكوّن من مجلس نواب ومجلس شيوخ، وقام بالاعتماد على الطائفية في كلا المجلسين، وتم تعديل الدستور

ثلاثة مرات منذ إصداره لأول مرة عام (1927)، حيث تم إلغاء مجلس الشيوخ، والتعديل الثاني كان في عام(1929)، وتم تمديد ولاية رئيس الجمهورية من ثلاث سنوات إلى ست سنوات، والثالثة عام (1943) (القرالة،198،2015).

والدستور اللبناني يعدّ تجسيدًا لإرادة المجلس التمثيلي الذي يعد بمقام هيئة تأسيسية قامت بدورها بكل نضال وبلا كلل؛ من أجل وضع مشروع الدستور، وعدّوا أن المجلس التمثيلي قد وقف وقفة جدية حازمة؛ مما أجبر السلطات الفرنسية على الموافقة لمطلبهم، وتركت لهم حرية وضع الدستور.(نعلبنديان، 22،2011)

وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن ما يميّز الدستور اللبناني الصادر(1926) أن نظام الحكم فيه جاء جمهوريًّا من ناحية الشكل، وذلك باعتبار أن رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، كما أنه نظام نيابي من حيث صورة الديمقراطية المأخوذ بها، فهو نظام برلماني من جهة نوع الديمقراطية النيابية المطبقة، وقد خصص المشرع الدستوري المواد (73و75) من الباب الثالث من الدستور للأحكام الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية، وبذلك يكون الدستور اللبناني قد أخذ بالنظام الجمهوري بشكل قطعي، ولم يأخذ أبدًا بالنظام الملكي في الحكم(عبد الله، 1987، 242).

2.1.3 الميثاق الوطنِي واتفاق الطائف في عهد الاستقلال.

الميثاق الوطني: هو صيغة وطنية سياسية غير مكتوبة تبنّاها بشارة الخوري ورياض الصلح، بعد وصولهما إلى الحكم عام (1943) بموافقة من الحركة الوطنية في سوريا، وبتشجيع من ممثل الحكومة البريطانية (الجسر،1998،128).

ولقد وازن الميثاق الوطني بين مختلف الطوائف، فوكّل رئاسة الجمهورية لمسيحي ماروني، وكانت رئاسة مجلس النواب موكلة لمسلم شيعي، وأما رئاسة الوزراء فقد استلمها مسلم سني، وكان الميثاق الوطني يشترط أن يراعي في تشكيل الوزارة العدد النسبي لكل طائفة، وأن تكون نسبة النواب المسيحيين إلى النواب المسلمين في المجلس النيابي 5:6، والتطبيق العملي للميثاق لم يقتصر على المناصب الثلاثة فقط، بل شمل القيادات العسكرية والمراكز الإدارية والقضائية، وعلى الرغم من أن الميثاق الوطني اللبناني هو اتفاق عرفي، فإنه بقي يعدّ الأساس في الحفاظ على العلاقات بين

الطوائف الدينية المختلفة ضمن إطار الكيان اللبناني، وكثيرًا ما رُجع إليه لتهدئة الأزمات التي شهدها لبنان بين فترة وأخرى.(حسين،2012، 203-201)

وقد نجح الميثاق الوطني في تهدئة الفريقين في أولى سنوات تطبيقه، ولقيت فكرة وجودة حماسًا وتمتّعت بالاستقلالية، إلا أنه تبيّن لاحقًا بأن الميثاق كان مجرد علاج مؤقّت في ما يخص المسألة الطائفية التي تعاني منها البلاد؛ حيث كان الميثاق يعمل على تثبيت وتنمية الطائفية بدلًا من العمل على التخلّص منها. (الطاهري، 2006، 123)

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ولادة الميثاق الوطني هو وجود فكرتين متناقضتين حول مستقبل لبنان ومصيره، والتي ذكرها(تيم، صالح،1988، 158) بما يلي:

الفكرة الأولى: وهي التي نادى بها المسيحيون حيث طالبوا بأن يكون لبنان وطنًا مسيحيًّا فقط ومرتبطًا بفرنسا، مبررين ذلك بالعلاقة البعيدة معها التي وثقت الصلة الثقافية والروحية في لبنان بالحضارة الغربية، ووجوب استمرار هذه الرابطة من خلال معاهدة حماية، لكن استمرار الحماية لا يعني شيئًا آخر غير غياب الاستقلال.

الفكرة الثانية: فهي التي نادى بها المسلمون حيث قامت هذه الفكرة على المطالبة بأن يكون لبنان جزءًا من سوريا على اعتبار أنه بلد عربي، ولذلك تطلّع المسلمون إلى ضم لبنان إلى سوريا، أو إلى بلد عربية أكبر، لكنّ المسيحيين رأوا بأن ذلك قد يمسّ بأوضاعهم؛ لأنهم سوف يشعرون بأنهم أقليّة إذا كانوا جزءًا من بلد عربي أكبر، وعندما لم يتم الاتفاق على واحدة من هذا الأفكار التي تتناقض في ما بينهما، فقد اتفق الفريقان على مجموعة من المبادئ التي شكّلت ما عُرف باسم الميثاق الوطني الذي يعدّ حجر الأساس في لبنان الحديث، وقد مثل المسلمين في أفكارهم رياض الصلح (أول رئيس وزراء)، وأما المسيحيون فمثلهم بشارة الخوري (أول رئيس للجمهورية في عهد الاستقلال)، وخلص الميثاق الوطني إلى مجموعة من البنود، وأشير إليها بخمسة نقاط رئيسة (العبد، 2001، 85)، وهي:

أ . ضرورة تخلّي المسيحيين اللبنانيين عن مطالبتهم بالحماية الفرنسية أو الأجنبية لهم وللكيان اللبناني.

ب. ضرورة تخلّي المسلمين اللبنانيين عن مطلب الوحدة السورية أو الانضمام إلى كيان عربي آخر.

ج. استقلال لبنان الكامل وسيادته التامة، وعدم ارتباطه بمعاهدة تقيّده أو تمنح دولة أجنبية امتيازًا أو مركزًا مميزًا فيه.

د. اعتراف المسلمين اللبنانيين بالحدود الدولية التي أقامتها سلطات الانتداب سنة (1920).

هـ. اعتبار لبنان السيد المستقل عضوًا في الأسرة العربية متعاونًا إلى أقصى حدود التعاون مع الدول العربية.

إن مبدأ التوافق الذي نصّ عليه الميثاق الوطني، عدّ لبنان بأنه لا عربي ولا غربي، ومن هنا فإن الدولة مسؤولة عن تطوير العلاقات التعاونية مع العالم العربي ما دامت هذه العلاقات لا تفسد الروابط الثقافية والروحية مع الغرب، والعنصر الذي يضمنه الميثاق والذي يدعو إلى توزيع المراكز الرئيسة حسب اتفاق بين رئيس الجمهورية الماروني، ورئيس الحكومة السني، ورئيس مجلس النواب الشيعي، وحتى الحقائب الوزارية توزّع بحسب الانتماء الطائفي. (حبيب، 2014، 62)

ويمكن اعتبار أن الميثاق ليس دستورًا في لبنان؛ وذلك لأن لبنان كدولة لها دستورها المدوّن الذي ينظم الحياة الدستورية فيها منذ (1926)، وإذ إنه من الأفضل اعتبار الميثاق عرفًا دستوريًّا؛ لاحتوائه على بعض القواعد العرفية التي لم ينصّ عليها دستور (1926)؛ مثل احترام مبدأ المشاركة في الحكم، ومسألة الحياد، والتعاون الإيجابي بين مع الدول العربية الشقيقة؛ أي أنه جاء ليكمل، ويوضّح، ويفصّل كثيرًا من الأمور المنظمة لسير النظام السياسي اللبناني وهو ما لم يتضمنه الدستور المقرر(عبد الحي، 1994، 109).

ومما حمله الميثاق الوطني من مبادئ أساسية، وذلك بحسب ما جاء في خطب الشيخ بشارة الخوري، هو الإبقاء على الدستور اللبناني الذي يشير إلى إقامة التوازن بين الطوائف اللبنانية جميعها، والمحافظة على الوفاق والتفاهم بين اللبنانيين عن طريق تمكين إرادة العيش المشترك بينهم، باشتراك مختلف الطوائف في الحكم (سعيفان، 2008، 539).

ب_ اتفاق الطائف: هو الاتفاق التاريخي المنعقد في (1989/10/22) في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية، ووافق على هذا الاتفاق النواب اللبنانيون وتمت المصادقة على وثيقة الاتفاق من قبل مجلس النواب في جلسته المنعقدة في القليعات بتاريخ (1989/11/5)، واحتوت الوثيقة على أربعة محاور رئيسة، وهي: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها، وتحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، وتضمنت المبادئ العامة والإصلاحات في العلاقات اللبنانية السورية، (الشوبكي،67،2000)

وأصبحت وثيقة الوفاق الوطني التي أقرّت في مدينة الطائف في السعودية مرتكزًا جديدًا للنظام السياسي والدستوري في لبنان، وقد جاءت نتيجة جهود مكثفة قامت بها الجهات العربية لإيجاد حل للمسألة اللبنانية، فكان هناك دعوة لوزراء الخارجية العرب في تونس في كانون الثاني من عام (1989) للبحث في كيفية حل الأزمة اللبنانية، نتج عن هذا المؤتمر تشكيل لجنة سداسية ضمت وزراء خارجية ستة دول عربية، وهي: الكويت، السودان، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والأردن، تونس (عبد الحي، 1994، 144).

ولا يمكن اعتبار اجتماع الطائف جلسة نيابية، واعتبار أن الوثيقة ليست قانونًا أو مشروع قانون مقدّمًا من السلطات المختصة، فغاية النواب من الاجتماع كانت إصدار وثيقة تشكل ميثاقًا وطنيًّا، ثم تكريس مبادئها دستوريًّا، وعليه فإن قيمة الوثيقة القانونية والفعلية هي إمكانية تحويل معظم مبادئها إلى نصوص دستورية، وهذا ما حصل في (1990/9/21).(المجذوب،2002، 266).

وقد وضعت في وثيقة الوفاق الوطني ولأول مرة في تاريخ لبنان، مقدمة للدستور تنصّ على المبادئ والقواعد العامة وتعدّ جزءًا منه ولها فعالية في مواده، وقد وصفت المقدمة النظام السياسي اللبناني قائلة: لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية، والشعب مصدر السلطات، والنظام قائم على فصل السلطات وتوازنها وتعاونها(منصور،1993،79).

وقد أسس الاتفاق لعنصر مهم من عناصر الديمقراطية التوافقية وهو عنصر النسبية في التمثل، حيث تم توزيع المقاعد النيابية وفقًا للقواعد الآتية، والتي ذكرها (فتوني، 2013،197):

1- المساواة بين المسيحيين والمسلمين.

2- المقاعد توزع نسبيًّا بين طوائف كل فئة.

3-المقاعد توزع نسبيًّا بين المناطق.

4- زيادة أعضاء مجلس النواب إلى(108) نواب مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، ووصل بعدها إلى (128) نائبًا.

وكان من أهم أهداف اتفاق الطائف العمل على إلغاء الطائفية السياسية، وذلك من خلال تطبيق المادة (95) من الدستور، والناصّة على إنشاء هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء؛ لوضع برنامج لإلغاء الطائفية السياسية، وهذا الإلغاء يعدّ من وجهة نظر البعض العلمنة السياسية، بحيث لا يُنصب أحد في إدارات الدولة ولا في الرئاسات إلا على أساس كفاءته، بغض النظر عن طائفته.(الآغا،337،1991)

وقد عادل اتفاق الطائف درجة الدستور لما احتوى عليه من قواعد دستورية تتعلق بنظام الحكم في الدولة، وترجمت جميع القواعد الدستورية التي تضمنها تلك الوثيقة كما هي إلى نصوص دستورية عملت على تعديل أحكام الدستور دستور (1926). ونصّ القانون الدستوري رقم (18) الذي عدل من أحكام دستور (1926) بأنه "القانون الدستوري الرامي إلى إجراء تعديلات تنفيذًا لوثيقة الوفاق الوطني". كما أن مواد هذا التعديل قد نصّ فيها صراحة على أنها عدلت «وفقًا لوثيقة الوفاق الوطني، الأمر الذي يقطع أن اتفاق الطائف له طبيعة دستورية، ومن ثم تكون له درجة الدستور في قوته الإلزامية. (خليل، 1992،162).

ومن أهم محاور اتفاق الطائف ما أشار إليه (حبيب،2014،180) في ما يلي:

المحور الأول: تضمن التعديلات الداخلية، متضمنة عدد الممثلين المسيحيين والمسلمين في مجلس النواب، والعمل على الحدّ من سلطة رئيس الجمهورية، والسعي المستمر إلى إلغاء الطائفية السياسية بكل جدية؛ للتمكّن من القضاء على التمييز الطائفي في مجلس الخدمة المدنية، وتضمن أيضًا تعديلات أخرى؛ مثل: اعتماد المحافظة على الانتخابات التشريعية، وتأسيس المجلس الدستوري، وكان من أهم ما تضمنه هذا المحور هو أن الاتفاق أكد بشكل كبير إلغاء شرعية أي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك بين كل الطوائف.

المحور الثاني: دعا الاتفاق إلى وضع حدّ للحرب الأهليّة والمحافظة على أمن البلد وسيادته واستقلاله، وذلك من خلال حلّ كل الميليشيات ونزع سلاحها، وتعزيز قوات الجيش؛ لفرض سيادة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية، وإقامة علاقات طيبة بين سوريا ولبنان.

وقد نصّ اتفاق الطائف على عدد من المبادئ لضمان عدم تجدد الحرب الأهليّة، ومن هذه المبادئ تحوّل رئيس لبنان من رئيس للسلطة التنفيذية والسلطة الإجرائية إلى رئيس للدولة؛ فهو يعمل على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه، وإلغاء هيمنة طائفة على الطوائف الأخرى، وهي الطائفة المارونية المهيمنة بوساطة رئيس الجمهورية الماروني المتمسّك بالسلطة الإجرائية والمحتكر للسلطات الأساسية كافة خارج إطار المسؤولية (حسين، 2012، 407).

وترجع أسباب الخلل الذي وقع على النظام السياسي في لبنان قبل صدور وثيقة الطائف، ومن خلال الحياة السياسية للبلاد إلى ما يلي: (المجذوب، 2002،248)

1- عدم قدرة الدستور على التكيّف مع المستجدات السياسية والاجتماعية.

2- الخطأ في تطبيق النظام البرلماني.

3- العمل بقوانين انتخابية غير فعالة في تحقيق الوحدة الوطنية.

4- خضوع المجتمع لمراكز قوى متوازنة.

5- النخب السياسة قائمة على أساس المصلحة.

وهناك عدد من العوامل التي ساعدت لبنان على اعتماد النظام التوافقي، وهي ما ذكره (طي،2011،94) بما يلي:

1. تألّف لبنان من مجموعات طائفية تمثل أقليات كبيرة وصغيرة، ولكن لا تشكّل أي منها أغلبية؛ لذا يجب احترام التنوّع، واحترام الأقليّات، والحفاظ على خصوصيتها.
2. حجم الدولة: فصغر حجم الدولة له تأثيرات على قيام ديموقراطية توافقية ونجاحها المحتمل.
3. الأخطار الخارجية: إن الشعور بالخطر في هذه الدول فرض عليها التوحّد في مواجهة هذه التحدّيات لحماية بلدانها.

4. التوازن بين القوى: فكلما كان هناك توازن بين طبقات ومكوّنات المجتمع المتعدد، زادت فرصة قيام ديموقراطية توافقية.
5. نوعية الأحزاب المتعددة على أساس طائفي، أو قومي، أو أثني فأكثر، فالمجتمع اللبناني بالرغم من صغر حجم السكان، فإنه شهد تعدّدًا حزبيًّا لامثيل له.

2.3 طبيعة النظام السياسي اللبناني.

وبعد البحث في نظام الحكم في لبنان من خلال دستوره وما تبعه من تعديلات يتضح بأنه نظام (جمهوري، نيابي، برلماني، ديمقراطي، طائفي).

أولًا: النظام الجمهوري.

أقرّ الدستور اللبناني العمل بالنظام الجمهوري وذلك منذ بداية صدوره عام (1926)، وفقًا لما جاء في أحكام المادة(101) منه بأنه ابتداء من أول أيلول سنة (1926)، والتي تنصّ على: "دولة لبنان الكبير الجمهورية اللبنانية دون أي تبديل أو تعديل آخر"، وبهذا تعدّ لبنان من أوائل الدول العربية التي أقرّت العمل بالنظام الجمهوري، وكان (شارل دباس) أول رئيس منتخب للجمهورية، وعليه ابتعد نظام الحكم في لبنان عن النظام الملكي القاضي بتولّي الحكم عن طريق الوراثة ولمدى الحياة، وأخذ العمل بالنظام الجمهوري الذي يجعل رئاسة الدولة لأي مواطن إذا ما توفرت فيه الشروط التي يتطلّبها الدستور، وتكون الرئاسة لمدة معينة (شيحا، 1995،437).

ثانيًا: النظام النيابي.

عمل الدستور اللبناني بالنظام النيابي وهو الديمقراطية غير المباشرة، ومظاهر هذه النظام تتجلّى في العناصر التالية (سعيفان،2008، 206):

أ. تشكيل مجلس برلمان منتخب من الشعب؛ لأن الشعب اللبناني هو مصدر السلطات وصاحب السيادة الممارسة عبر المؤسسات الرسمية.
ب. السماح للبرلمان بإصدار التشريعات ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية، وتمليكه الحقّ في الحقل المالي والضريبي، وحق اقتراح القوانين وفرضها، وحق إقرار الموازنة العامة للدولة.

ج. عضوية البرلمان تكون لفترة محدودة؛ وذلك ليتمكّن الشعب من مراقبة النواب الذين يمثلونه ومحاسبتهم كل أربع سنوات.

د. عدّ الدستور أن عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء، واستقلال البرلمان يعني أنه مستقل في أداء مهامه عن الشعب، وأنه لا يجوز للشعب المشاركة مباشرة في ممارسة الحكم.

ثالثًا: النظام البرلماني.

ويقوم النظام البرلماني على وجود مجلس يطلق عليه البرلمان يستمدّ سلطته من الشعب الذي انتخبه، والصفة البرلمانية للنظام اللبناني كانت محدّدة بما يلي (المجذوب، 2002،252):

أ. ثنائية السلطة التنفيذية: ومعناها وجود رئيسين؛ الأول: رئيس الدولة وهو غير مسؤول، والثاني: رئيس للحكومة، وهو مسؤول أمام وزرائه، وأمام البرلمان، وقرارات رئيس الدولة لا تكون نافذة إلا إذا وقّعها رئيس الحكومة والوزير المختصّ، وكانت السلطة التنفيذية في لبنان قبل تعديلات (1990) توكل لرئيس الجمهورية فيتولاها بمعاونة الوزراء، وأصبحت بعد التعديلات تمثل بمجلس الوزراء.

ب. الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في لبنان لا يكون بشكل مطلق، وإنما بشكل مرن يحقق التعاون بينهم، فالسلطة التشريعية تتدخّل في عمل السلطة التنفيذية، كما أن السلطة التنفيذية لها الحق في التدخّل في عمل السلطة الأخرى، والتعاون بين السلطتين لا يمنع وجود رقابة متبادلة بين عمل السلطات، فللسلطة التشريعية حقّ مراقبة الحكومة، وللحكومة حقّ حل البرلمان.

رابعًا: نظام ديمقراطي.

وينصّ النظام الديمقراطي على مبدأ عدم تدخّل الدولة في شؤون الأفراد الخاصة، وعلى احترام الحريات العامة والحقوق الفردية، والعمل وفق النظام الاقتصادي الحرّ الذي يحقق المبادرة الفردية والملكية الخاصة أيضًا، وهذا يشي إلى أن النظام الدستوري اللبناني يمشي على نهج الليبرالية الغربية التي تقوم على أساس المذهب الفردي بالشكل التقليدي (المجذوب،1998، 192).

خامسًا: نظام طائفي.

تعود أصول الطائفية في لبنان إلى عهد الدولة العثمانية، وعند ولادة لبنان عام (1920) بقيت الطائفية تظهر في الحكم الذي كان يقوم على أساس الطائفة، وعند وضع الدستور عام (1926) بقي يكرّسها في المادة(95) بصورة مؤقتة لتنظيم السلطات العامة، ثم أصبحت بصورة دائمة من خلال إقرار القوانين التي أقرّت مبدأ الطائفية السياسية؛ مثل: قانون الانتخاب الذي وزّع المقاعد على مختلف المذاهب، والعرف المتّبع عند توزيع الرئاسات الثلاث (عبد الله،1987،258).

1.2.3 مؤسسات النظام السياسي اللبناني.

يقوم النظام السياسي اللبناني على الفصل بين السلطات والموازنة بينها وتعاونها ضمن النظم البرلمانية حسب نصّ الدستور في المادة الأولى الفقرة (ج)، إذ تقول: "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية" (سرحال،2006 15).

1. المؤسسات الرسمية:

أولًا: السلطة التنفيذية.

اعتمد الدستور اللبناني مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية، والتي أطلق عليها اسم السلطة الإجرائية، فنصّ الدستور اللبناني، قبل التعديل الدستوري لعام (1990) على أن "تناط السلطة الإجرائية برئيس الجمهورية، وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وفقًا لأحكام هذا الدستور" (المادة 17)، وأن "يتحمّل الوزراء إجماليًّا تجاه المجلس تبعة سياسة الحكومة العامة، ويتحملون أفراديًّا تبعة أفعالهم الشخصية، وبعد بيان خطة الحكومة يعرض على المجلس بواسطة رئيس الوزراء أو وزير يقوم مقامه" (المادة 66)، ومن خصائص النظام البرلماني اللبناني أن رئيس الجمهورية هو عضو أحادي مستقر من جهة، والوزارة أو الحكومة وهي عضو جماعي يرتبط بقاؤها في السلطة بتمتعها بثقة مجلس النواب من جهة أخرى (سعيفان، 2008، 383).

فالسلطة التنفيذية تتمثل بمجلس الوزراء المسؤول عن رسم السياسة العامة، ويكون تعيين رئيس الوزراء على أساس المشاورات النيابية، وتتكوّن السلطة التنفيذية في النظام السياسي اللبناني من منصبين، وهما:

أ. **رئيس الجمهورية:** وحسب المادة(49) من الدستور فإن رئيس الجمهورية اللبنانية هو رئيس الدولة، يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وفقًا لأحكام الدستور، وينتخب رئيس الجمهورية اللبنانية حسب المادة (49) بالقرعة السرية بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويكتفي بغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التالية، على أن تكون مدة حكمه ست سنوات، ولا يجوز إعادة انتخابه قبل انقضاء ست سنوات على حكمه. (عبد الحي، 1994،241).

ويتمتّع رئيس الجمهورية بصلاحيات منها ما ذكره(أبو عيسى،191،2008) بما يلي:

1. يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت.
2. يسمى رئيس الحكومة بالمكلف، بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استنادًا إلى استشارات نيابية ملزمة.
3. يصدر مرسوم تسمية رئيس الحكومة منفردًا.

ب. **الحكومة:** والحكومة اللبنانية تتكوّن من الرئيس ونائبه ومجموعة من الوزراء الذين يعينهم ويقيلهم رئيس الجمهورية وفقًا لما جاء به الدستور في مادته (53)، ومن الصلاحيات التي يمارسها حسب المادة(65) من الدستور اللبناني:

1. يعدّ مجلس الوزراء اللبناني هو المرجع الإجرائي للدولة اللبنانية.
2. تتولى الحكومة ممثلة برئيسها ووزرائها وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات، ووضع مشاريع القوانين والقرارات، واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذها.

ج. يقع على الحكومة التأكد من تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أنشطة جميع أجهزة الدولة؛ مثل الإدارات المدنية والعسكرية والأمنية.

د. تتولى الحكومة تعيين موظفي الدولة وفصلهم وقبول استقالتهم وفق أحكام القانون.

ثانيًا: السلطة التشريعية.

يتولى مجلس النواب السلطة التشريعية؛ وذلك لأن الدستور اللبناني اعتمد النظام البرلماني كنظام سياسي للدولة، ويتألف مجلي النواب من (128) نائبًا يتولون السلطة التشريعية وفق مقتضى أحكام المادة(66) من الدستور، ويقوم المجلس النيابي

على رقابة سياسة الحكومة وأعمالها، كما أن مجلس النواب هو الذي ينتخب رئيس الجمهورية حسب الفقرة الثانية من المادة (49) (سعيفان،2008، 289).

ولقد نظم الدستور اللبناني لسنة (1990) واللائحة الداخلية للمجلس اختصاصات لمجلس النواب، أهمها (إبراهيم،2020، 189):

1. الاختصاص التشريعي: جاءت المادة (18) من الدستور تنصّ على أن للنواب ومجلس الوزراء الحق في اقتراح القوانين، ولا يعمل بأي قانون ما لم يقرّه مجلس النواب، وبذلك يكون الدستور قد منح مجلس النواب، سلطة التشريع الكاملة.
2. الاختصاص المالي: تعد الحكومة مشروع الموازنة وتحوله بمرسوم كأي قانون آخر، وتجري مناقشة الموازنة وإقرارها قبل أي عمل آخر، وذلك حسب المادة (83) من الدستور اللبناني.
3. الاختصاص الرقابي: أوكلت لمجلس النواب دور الرقيب على تصرّفات السلطة التنفيذية التي تُسأل عن أعمالها أمام المجلس.

وتتأثر العملية الانتخابية في لبنان بعدد من العوامل منها(الطاهري، 2006، 203-205):

1. الطائفية: فتوزيع المقاعد يكون حسب نسبة كل طائفة في الدائرة الانتخابية.
2. الإقطاع: فالعشائرية لها تأثير في عملية الانتخابات، ضمن إقطاع عقاري، أو إقطاع رأسمالي، أو إقطاع سياسي.
3. التيارات الخارجية: حيث تتأثر الانتخابات في لبنان بالتيارات الخارجية، سواء أكانت أجنبية أم عربية؛ وذلك بسبب ارتباط بعض القوى اللبنانية ببعض الدول، فمثلًا الطائفة الشيعية تتأثر بإيران؛ وذلك لأن إيران تدعم الشيعة باعتبارها دولة شيعية، والطائفة السنية تتأثر بالسعودية، والمسيحية بفرنسا والولايات المتحدة، والبعض يتأثر بالمعسكر الشيوعي. ولهذا؛ فإن الطائفية تغلب على المصالح الوطنية والقومية.

ثالثًا: السلطة القضائية.

استقلال القضاء في لبنان يتمثل من خلال السلطة القضائية، والذي يعني تحقيق نزاهته وابتعاده عن سلطة الإدارات الأخرى، وتجرّده من التدخّلات الخارجية من

أصحاب النفوذ والسياسيين؛ ولذلك عدّ الدستور اللبناني السلطة القضائية سلطة مستقلة وخصص لها مادة واحدة وردت في الفصل الأول تحت عنوان الأحكام العامة، وهي المادة (20) التي أشارت إلى أن السلطة القضائية في لبنان تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها (المجذوب، 1998،286)

واستقلال القضاة يعني أن القضاة أيضًا مستقلون في عملهم وإصدار القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم، والتي تنفذ باسم الشعب اللبناني، فالقضاء اللبناني على ثلاث درجات مع وجود مجلس دستوري يفصل في دستورية القوانين، أما بناء السلطة القضائية فيتكوّن من القضاء العدلي، والقضاء الإداري، والقضاء المالي، والقضاء المذهبي، والقضاء الدستوري.(مهدي،2021)

رابعًا: العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

تشترك السلطة التنفيذية مع السلطة التشريعية في مبدأ فصل السلطات والتعاون في ما بينها؛ فمجلس النواب هو الذي يمنح الثقة للحكومة بعد تشكيلها وتكون موافقة على البرنامج الحكومي تأكيدًا للموافقة النهائية على تشكيل الحكومة بمختلف صورها، فهو يستطيع توجيه الاستفسارات والاستجوابات إلى أي وزير في مجال اختصاصه ونظام وزارته، أو إلى الحكومة.(عنقر،2018،98)

2.2.3 النظام الحزبي في لبنان.

لم يتضمن الدستور اللبناني قبل التعديل الدستوري الأخير وبعده، أي نصّ بشأن الأحزاب السياسية، بل اكتفى في الفصل المتعلق بحقوق الأفراد وحرياتهم العامة بالنصّ في المادة(13)، إذ يعدّ النظام الحزبي في لبنان داخل إطار النمط التنافسي التعدّدي، ويمكن ملاحظة كثرة الأحزاب التي تعدّدت وتشعّبت كثيرًا حتى أصبح من المستحيل وصف النظام الحزبي اللبناني بالتعدّدي، أو مقارنته مع نماذج الديمقراطيات، بل إن الطبعة الحزبية اللبنانية تصل إلى حدّ التشرذم؛ وذلك بسبب الانقسامات الكثيرة داخل النظام اللبناني. (سعيفان، 2008، 560)

ولقد تسبّب كثرة الأحزاب والتنظيمات السياسية في لبنان وتعدّد المذاهب والأيدولوجيات التي تستمد مبادئها عبارة ناقصة، في فتح المجال أمام القوى الخارجية

في التدخّل في الشؤون الداخلية للبنان، حيث إن لكل حزب ولاء وانتماء خارجيًّا. (سليمان، 1991،132)

يمكن التمييز بين نوعين من البنى الحزبية في لبنان، هما (بن يزة،2012، 173):

أ. **الأحزاب الطائفية:** وهي حزب الله، وحركة أمل، والحزب التقدمي الاشتراكي، وحزب الكتائب اللبنانية، والقوات اللبنانية، وتيار المستقبل، والتيار الوطني الحر، وحزب الطاشناق، والجماعة الإسلامية، وهي ذات انتشار محدود.

ب. **الأحزاب اللاطائفية:** وهي الحزب الشيوعي اللبناني، والحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، ويتركز انتشار الأحزاب اللاطائفية بين مختلف الطوائف جميعها، مع انتشار جماهيري لها في بعض المناطق.

ولقد أعدت مشاريع كثيرة في لبنان من أجل رعاية شؤون الأحزاب السياسية، إلا أنها جميعها فشلت في ذلك؛ بسبب اختلاف النزعات وتعدّد التيارات، ولهذا بقيت الأحزاب في لبنان قانونيًّا تابعة لأحكام قانون الجمعيات العثماني الصادر عام (1909) ، وهو ما جعل الأحزاب في لبنان تخضع لمزاجية الوزراء ومصالحهم الشخصية، ولا تأخذ بحسبانها ما تتطلبه مصلحة لبنان العليا، وهذا ساعد على الشرذمة الحزبية وانعدام التعايش، بحيث لا يسمح للأحزاب التي تضم مسلمين أن ينضم إليها مسيحيون، والعكس.(بن نوى، 2015،156).

وشهدت مرحلة ما بعد الطائف بروز مجموعة من الأحزاب والتيارات الجديدة التي تتصف بالتفافها حول زعيم، أو رمز، أو صاحب سلطة سابق، أو ذي شأن اقتصادي ومالي، وله علاقات واسعة في الوسط السياسي الإقليمي والدولي. ومن هذه التيارات، تيار المستقبل الذي التف حول رفيق الحريري رجل الأعمال والاقتصادي اللبناني المشهور القادم من السعودية، وهو يعدّ من عرّابي اتفاق الطائف ورجل السعودية في لبنان، وكذلك التيار الوطني الحر الذي تشكل حول العماد ميشيل عون بعد أن لجأ إلى فرنسا قبل أن يستقر على اسمه الحالي.(ناصوري،2015، 400)

ومن سمات النظام الحزبي اللبناني ما أشار إليه (نعلبنديان،2011،54) بما يلي:

أولًا: التعدّدية الحزبية: وتعني وجود أحزاب عديدة في لبنان، مختلفة الاتجاهات والتوجهات الفكرية والعقائدية ضمن نظام حزبي تنافسي قاصر.

ثانيًا: تتسم الأحزاب بالطابع الفردي، ويتمثل بالأوضاع العائلية السائدة ليكون مصدر القيادة هو الوضع الأساس، والانتساب إلى الأسر ذات نفوذ عشائري، أو اقطاعي، أو إقليمي قوي في وسط المجتمع اللبناني.

ثالثًا: التوارث في الأسرة الواحدة قيادة الحزب: ومنها تيار المردة، وحزب الكتائب، والحزب التقدمي الاشتراكي، وحزب الوطنيين الأحرار، فقيادات هذه الأحزاب توارثوها عن آبائهم.

رابعًا: عدم وجود حزب أغلبية في مجلس النواب؛ وذلك لأن الأحزاب مشاركتها ناقصة، فهي لا تمارس دورا فعالًا في العملية السياسية؛ نظرًا للمعايير التي يفرضها الوضع الطائفي بالنسبة لاختيار النواب.

خامسًا: عدم وجود قانون خاص بالأحزاب السياسية،، بل وجود قانون الجمعيات العائد لعام (1901).

والأحزاب السياسية في لبنان تنقسم إلى تيارات وتحالفات أساسية، وتتعدّد بالتعدّد الطائفي داخل المجتمع اللبناني، ومنها:

أولًا: أحزاب تيار (14 آذار).

وتضم أحزاب (14) آذار مجموعة من الأحزاب التي تتلقّى الدعم من عدد من الدول في مقدمتها فرنسا وأمريكا والسعودية، وهي:

1. **تيار المستقبل:** وهو جمعية سياسية أسسها رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري وتسلم نجله قيادة الحزب بعد اغتياله عام (2005)، ويعدّ من أهم التيارات السياسية في لبنان ومن أهدافه ما ذكره (زايدي،2017، 57) ما يلي:

أ. تكريس حرية وسيادة لبنان.

ب. احترام الحريات العامة.

ج. إلغاء الطائفية ووحدة الوطن.

د. ضمان الإقامة لكل لبناني على أي جزء من لبنان في ظل سيادة القانون.

ونجح تيار المستقبل في تشكيل خمس حكومات في لبنان، وكانت أولى هذه الحكومات حكومة رفيق الحريري سنة (1992)، وآخر حكومة وهي الخامسة والتي استقالت سنة (2004)، وفي انتخابات (2009) النيابية حقق التيار الفوز، وتولى زعيمه سعد الحريري رئاسة الحكومة إلى غاية (2011)، ولعب تيار المستقبل دورًا كبيرًا في تشكيل تحالف (14 آذار)، ومثل التيار الوجه السني للمسلمين في لبنان المتحالف مع نظام المملكة العربية السعودية، واعتمد في السياسة الداخلية على الشراكة مع جميع الأطراف، وتقوم رؤيته السياسية في بناء الدولة على حصر السلاح في يد الدولة، ونزع سلاح الميليشيات بما فيها حزب الله.(شقير،2015،4)

2. **حزب القوات اللبنانية:** يعمل حزب القوات اللبنانية لتحقيق مجموعة من الأهداف، ومن أهمها(موالي،2017،105):

أ. صيانة سيادة واستقلال لبنان وتثبيت دوره وتفاعله مع دول العالم.

ب.تعميق مبدأ الديمقراطية تبعًا للمبادئ والأسس الواردة في اتفاق الطائف ولواقع لبنان التعدّدي.

ت.تنشيط الاقتصاد الحديث وبناء مجتمع متحرر ومتصالح مع نفسه.

ومن مبادئ الحزب ما ذكرته (عنقر،2018،85) ما يلي:

أ. سيادة الأمن والعدل والمساواة، ونشوء الحياة المشتركة في الدولة الواحدة.

ب.احترام حرية المعتقد.

ج. ضمان حق المشاركة المتساوية في إدارة شؤون لبنان.

د. منع أي سياسة تشكل مساسًا بإحدى الطوائف.

3-**حركة التجدد الديمقراطي:** تأسست سنة (2001) باعتبارها حركة سياسية حديثة ولها مكتب سياسي مؤلف من (14) عضوًا، وتدعم الحركة بشكل كبير قوى الرابع عشر من آذار، ومن أهم أهدافها ما ذكره (مزابية،2013،77) ما يلي:

1- إعطاء حرية لبنانية للديمقراطية والحريات.

2-السماح بوجود اعتبار للمدنية غير الطائفية في المجتمع اللبناني

3- محاولة الإصلاح للحياة السياسية عبر إحياء المواطنة، وإعادة تأهيل للسياسة.

4- السعي إلى تطوير النظام الساسي، ومكافحة الفساد، ومعالجة مشكلة الدين العام.

ثانيًا: أحزاب تيار (8 آذار):

نشأ هذا التيار بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في شباط (2005)، وخروج الجيش السوري من لبنان، وضم التيار مجموعة من الأحزاب تابعة للمقاومة معروفة بسياستها ومواقفها المعادية للكيان الصهيوني، ومن أهم هذه الأحزاب:

1. **حزب الله:** يعدّ من أقوى الأحزاب ذات الطابع العسكري الأقوى في لبنان، وتأسس الحزب عام (1982) من قبل الحرس الثوري الإيراني و تطور في نفس السنة من حركة سرية إلى حزب سياسي مهيمن في لبنان، وبرز دور حزب الله في المنطقة كأقوى ميليشيا إقليمية، وعدّ أحد أقوى الأحزاب غير الحكومية في لبنان منذ عام (1992)، بل أصبح عنصرًا أساسيًّا في الحكومة اللبنانية، وحصل الحزب على مناصب وزارية منذ عام (2005)، بالإضافة إلى مقاعد في مجلس النواب. (السيوف، 2021، 63)

ومن الناحية الاجتماعية فقد عمل الحزب على توسيع دائرته الشعبية قدر الإمكان؛ لكي تمده بالمقاتلين، وذلك فقد أطلق مشروعًا ضخمًا تضمن عددًا من المؤسسات الاجتماعية والخيرية ذات الصلة بمشروعه الداخلي الثقافي والديني والسياسي، وبمشروعه الوطني المشتبك مع الاحتلال، التي تمده بالمقاتلين، وأنشأ مؤسسات دينية وأخرى اجتماعية وإعلامية ومستشفيات كبرى وعيادات متعددة الخدمات، أصبحت تقدم خدمات للمواطنين متجاوزة في ذلك المؤسسات التي تمتلكها الدولة. (بلقزبر، 2006، 42)

1. **حركة أمل:** وهي حركة المقاومة اللبنانية التي أسست بمسمى حركة المحرومين عام(1974) بعد دعوة الإمام موسى الصدر بمناسبة عاشوراء؛ بهدف التصدي للاعتداءات الإسرائيلية، وتعدّ الشريك القومي لحزب الله، ويترأسها الآن رئيس مجلس النواب نبيه بري (مزابية، 2013، 34)
2. **التيار الوطني الحر:** وقد أُسس هذا التيار على يد ميشال عون وأعلن انضمامه إلى تحالف (8 آذار) بعد توقيعه اتفاق (2006)، وتطورت حركة التيار من السرية إلى تيار شعبي منظم له قوانين داخلية عام (1990)، وذلك بعد نفي ميشال عون إلى

باريس، وبعد خروج القوات السورية من لبنان عاد ميشال عون من منفاه وأصبح التيار الوطني حزبًا في سبتمبر عام (2005)، وتحالف مع حزب المردة خلال فترة الانتخابات النيابية، وبعدها أعلن تحالفه مع حزب الله وحركة أمل، وقد عدّ التيار الوطني الحر من أكبر المعارضين للوجود السوري في لبنان (زايدي،2017، 62).

الفصل الرابع
محدّدات السياسة الخارجية اللبنانية

هناك العديد من الأسباب التي تدفع النظام السياسي اللبناني نحو حالة من اللاإستقرار، وتفجّر الأزمات، وانتشار الفوضى، بالإضافة إلى اندلاع صراعات تهدّد مصير الدولة اللبنانية. لهذا؛ يتم تحديد العلاقات بين الدول والسيطرة عليها، من خلال السياسة الخارجية. ولبنان كأي دولة في المجتمع الدولي لها محدّدات داخلية، تتمثل في المحدّدات السياسية، والاقتصادية، والجغرافية، والعسكرية، والسكانية والتاريخية، بالإضافة إلى محدّدات خارجية تتمثل في طبيعة العلاقات مع الدول المجاورة.

لذا؛ سيعرض الباحث من خلال هذا الفصل هذه المحدّدات على الصعيد الداخلي والخارجي، ودورها في تنامي بؤر الصراعات والتأثير على حالة الاستقرار السياسي في الدولة اللبنانية، وذلك من خلال المباحث التالية:

1.4 المحدّدات الداخلية للسياسة الخارجية اللبنانية

أولًا: المحدّد السياسي ونظام الحكم الطائفي.

بني النظام السياسي في لبنان على مبادئ التعددية الطائفية، وفق صيغة الديمقراطية التوافقية، ومنذ استقلال لبنان في عام (1943)، تم التوافق على إدارة شؤون الحكم وفق صيغة الميثاق الوطني، وهي غير مكتوبة، فقد بنيت على أعراف وتقاليد أسسها بعض زعماء الطوائف، فجرى العُرف بأن يكون رئيس الجمهورية من "الطائفة المارونية"، ورئيس مجلس الوزراء من الطائفة "السنية"، ورئيس مجلس النواب من الطائفة "الشيعية". (ظاهر،11،2009)

حيث إن النظام السياسي الطائفي في لبنان، والقائم على ممارسة توفيقية، بالرغم من أنه حقق التزامًا، لكنه يعد عنصرًا أساسيًّا في الأزمات التي يشهدها البلد متعدد الطوائف، لا سيما أنه نظام معقد، يقوم على المحاصصة؛ حيث لكل طائفة حصتها المثبتة دستوريًّا من مناصب الحكم، فقصور النظام السياسي في لبنان وعدم استعداده لفهم واستيعاب واقع الأمور، يؤدي من حين إلى آخر إلى مراحل عنف واشتباكات من مختلف الأشكال. (بن نوى، 2015، 152)

إن الحياة السياسية في لبنان، قامت على ما يمكن الاصطلاح عليه بـ"التكاذب التاريخي" بين نخب الطوائف وزعمائها. لذلك؛ فهي تنشئ لعبة أقل ما يقال فيها إنها كانت واحدة من الثوابت المؤسسة للعنف المسلح، وللحروب الأهليّة الباردة المستمرة؛ فالانقسامات الطائفية نتج عنها حرب أهليّة استمرت منذ عام (1975– 1990م)، حيث اقتحمت القوات الإسرائيلية والسورية الأراضي اللبنانية، ونتج عن ذلك قتل أكثر من مئة ألف شخص. (الريس، 2001، 49)

فلا تكمن الطائفية كمظهر من مظاهر الضعف في النظام السياسي اللبناني، في مجرد تعدّد الطوائف، حيث إن هذا التعدّد سابق على قيام الدولة، وإنما تكمن في الأثر النفسي الذي يتركه الانتماء الطائفي داخل الجماعة الدينية، والذي ينعكس على سلوكها إزاء الجماعات أو الطوائف الأخرى، فكل طائفة تنظر بعين الشك والريبة إلى بواعث ودوافع السلوك الاجتماعي والسياسي للطوائف الأخرى، وهو ما يترتب عليه سلوك لا يقوم إلا على الترقّب والترصّد والتحفّز.(تيم، صالح، 1988، 131)

ومن هنا، يتضح أن إشكالية النظام السياسي اللبناني كانت تتمثل في الإخلال بمبدأ المشاركة السياسية الفاعلة لمكوّنات المجتمع اللبناني، سواء أكان طائفيًّا أم مناطقيًّا، وهي ليست قضية هامشية؛ حيث إن الأحداث التاريخية والحاضرة، تثبت أنه كلما سعت طائفة إلى الاستفراد والاستئثار بالسلطة، وغالبًا عن طريق الاستقواء بالخارج، تكون فريقًا آخر يتخذ موقفًا مناقضًا، وأدى الأمر إلى حدوث الانقسام السياسي. (طي، 2011، 110).

وبناء على ما سبق، يرى الباحث أنه وبناء على هذا النظام السياسي الفريد الذي يجري في لبنان، والذي نتج هن طائفية لم تجد حلًا توافقيًّا إلا من خلال هذا النظام، بدا أن الواقع اللبناني صعبًا، وأصبح في أشدّ الحاجة إلى إجراء تغييرات عليه؛ لتحفظ للبنانيين استقرارهم، فقد سببت طول فترة إقرار هذا النظام غياب المسائلة، وكثرة التدخّلات الخارجية، كما انتشر الفساد وتوغل في جميع مؤسسات الحكم، وهو ما ينعكس سلبيًّا على حياة المواطنين.

ثانيًا: المحدّد الجغرافي.

تقع دولة لبنان في الجزء الغربي من القارة الآسيوية ضمن منطقة الشرق الأوسط، وتعدّ لبنان أصغر دولة عربية من حيث المساحة، حيث تبلغ (10،452كلم)، وطول حدوده (454 كم)، كما تحدّها فلسطين من الناحية الجنوبية بحدود تبلغ طولها (79كلم)، وسوريا من الشمال والشرق بطول (375كلم)، كما تبلغ أهميّة الموقع الجغرافي للبنان في كونه نقطة إلتقاء بين ثلاث قارات، وهي: أوروبا، وآسيا وإفريقيا. (سعد، 1998، 358)

أما على المستوى التضاريسي، فيتكوّن لبنان من السهل الساحلي، وسلسلة جبال لبنان الغربية، وسلسلة جبال لبنان الشرقية، وسهل البقاع. (فاعور، 2007، ص14_16)، ويمكن تفصيلها كالتالي:

أ. السهل الساحلي: وهو شريط رفيع لا يزيد عن كيلومترين، ويقل عن ذلك في بعض الأماكن الضيقة، وهو صخري بصفة عامة، وتكثر فيه الأنهار التي تنبع من قمم سلسلة جبال لبنان الغربية، وتمتاز أراضيه بالخصوبة، وتقع المدن الكبرى في لبنان داخل هذه السهل؛ مثل: طرابلسن وبيروت، وصيدا.

ب. سلسلة جبال لبنان الغربية: وهي من أعلى القمم في مجموعة الجبال في المنطقة، وهي سلسلة شكلت عبر التاريخ ما عرف بجبل لبنان، وتقع هذه السلسلة بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط، ويبلغ طولها حوالي (160 كم)، كما تتميّز بإرتفاع قممها، مثل قمة القرنة السوداء، وهي أعلى قمة في لبنان، حيث يبلغ إرتفاعها حوالي (3088م) فوق سطح البحر.

ج. جبال لبنان الشرقية: والتي تمتدّ من الشمال الشرقي وحتى الجنوب الغربي، وذلك على طول الحدود السورية اللبنانية، وهي موازية لجبال لبنان الغربية، وما يميّزها هو أنها ذات تربة رقيقة، كما تنتشر المنحدرات الشديدة فيها والجفاف، وهذا ما يجعلها أقل صلاحية للاستقرار، كما أن أعلى الجبال ارتفاعًا فيها هو "جبل الشيخ"، والذي يبلغ إرتفاعه مايقارب (2814 م) عن سطح البحر.

د. وادي البقاع: وهو وادٍ ينبسط بين سلسلتي جبال لبنان الشرقية وجبال لبنان الغربية، والتي تعدّ من أكثر الأراضي الخصبة في لبنان، التي يجري فيها أكبر نهرين في لبنان: نهر الليطاني، ونهر العاصي.

وبالنسبة للأنهار الرئيسة في لبنان، فهما نهر الليطاني، والذي يتدفق جنوبًا، ويصل في النهاية إلى البحر الأبيض المتوسط، بالقرب من مدينة صور، والذي يبلغ طوله (170 كم)، أما مساحة مسطحه المائي فتبلغ (2175كم^2)؛ أي ما يعادل ربع مساحة لبنان تقريبًا، أما نهر العاصي، فهو يمرّ في سوريا، ويصبّ في البحر الأبيض المتوسط، ويبلغ طوله (571كم).

وفي ما يخصّ المناخ في لبنان، فإنه يتمتّع بمناخ البحر الأبيض المتوسط؛ حيث إن الشتاء يكون قصيرًا ودافئًا، أما عن الصيف في لبنان فيعدّ طويلًا وحارًّا وجافًّا، أما المناطق الجبلية هناك، فحرارتها منخفضة جدًّا في شهور الشتاء، وتكون معتدلة في فصل الصيف، حيث تختلف كمية الأمطار الساقطة على أجزاء لبنان؛ فتكون الأمطار أكثر غزارة في السفوح الغربية لجبال لبنان الغربية؛ وذلك بسبب ارتفاعها وتعامدها، كما يتميّز لبنان بإرتفاع نسبة الرطوبة، وذلك بدرجة عالية جدًّا في فصل الصيف، والتي تزداد بشكل كبير على السواحل.(الجازي،2022)

وقد تبيّن للباحث من خلال الحديث عن المحدّد الجغرافي للبنان، أن موقع لبنان الجغرافي شديد الإرتباط بأهميته الإستراتيجية، وهذا ما جعله ميدانًا فسيحًا لصراعات دولية عديدة؛ لنشر المبادئ والممارسات السياسية أو المذهبية أو الإقتصادية، كما أن غنى لبنان بالموارد المائية كان عاملًا مثيرًا للأطماع الإسرائيلية تجاهه؛ لذا أخذت (إسرائيل) العمليات العسكرية لتوسيع الحدود، والهيمنة على المياه والأراضي اللبنانية.

ثالثًا: المحدّد الديمغرافي (السكان).

بفضل الموقع والطبيعة الجغرافية للأراضي اللبنانية، فقد شكلت مكانًا تلتقي فيه الحضارات والمذاهب الدينية المتنوعة، حيث إنه تميّز ببيئة مجتمعية معقدة، جعلت قضية العيش المشترك فيه بسبب الجماعات الدينية محور حياته السياسية، فالمجتمع اللبناني كان– وما يزال– يتمتّع بالتعددية الطائفية فيه، وأصبحت متأصّلة في بنية الشعب حتى وقتنا الحاضر، واللغة العربية هي اللغة الرسمية في لبنان، على الرغم من

أن هناك نسبًا صغيرة من السكان يتحدّثون الأرمينية أو الكردية، بالإضافة إلى أن هناك عددًا لا بأس به من السكان يتحدثون اللغة الفرنسية والإنجليزية. (سليمان، 1991، 16)

فيعدّ لبنان بلدًا غير متجانس؛ حيث يشكّل ما يعبر عنه بأنه "خريطة فسيفسائية" من الأديان والمذاهب والطوائف، فعلى الرغم من صغر حجم السكان، فإنه يعاني من إنقسام طائفي حادّ؛ حيث يضم لبنان ثماني عشرة طائفة معترف بها رسميًّا، حيث يتوزّع النسيج الإجتماعي اللبناني إلى مجموعة من الأقليات والطوائف والإثنيات، كما يمكن تصنيف سكانها إلى مجموعتين دينيتين كبيريتين، وهما: الإسلامية والمسيحية. أما عن تداعيات هذا التوزع الديني المعقد في لبنان، فقد أدى إلى مشاكل كبيرة في تاريخه المعاصر، واستغلت القوى الأجنبية وبعض القوى المحلية هذه التركيبة الطائفية المعقدة؛ بهدف تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية الخاصة بها. (عواد، 2019، 179) أما عن الإحصاء الرسمي للسكان، فلم يجرِ أي إحصاء رسمي في لبنان منذ عام(1932م)، حيث حددت نتيجة هذا الإحصاء آنذاك، الكثرة العددية قوة الطائفة على الصعيد السياسي، وخاصة بالنسبة لتوزيع المناصب الحكومية، فقد كانت الطائفة المارونية هي الأكثر عددًا، وبالتالي أصبحت هي الطائفة الأوفر حظًّا في هذا المجال، كما أكد الإحصاء روح الإقليمية بالنسبة لكل طائفة داخل لبنان نفسه، وأصبح لكل منها منطقة نفوذ، حيث تتركز الطائفة السنية في مدينة بيروت ومحافظات الشمال، بالأخص في مدينة طرابلس، كما تتبعها الطائفة الشيعية، والتي تتركز جنوب لبنان ومنطقتي بعلبك والهرمل، بينما تتركز قوة الطائفة الدرزية في منطقة "الشوف" بمحافظة جبل لبنان. ويعود السبب في عدم إجراء أي إحصاءات رسمية للسكان في لبنان، إلى عدة أسباب سياسية، حيث إن القيام بإحصاء شامل للسكان، يعدّ أمرًا خطيرًا؛ لأن نتيجة الإحصاء قد تغيّر موازين الحكم والتوازن الطائفي، ما يؤدي إلى حدوث مشاكل سياسية. (الطاهري، 2006، 17)

فالأرقام المتعلقة حاليًا بالتوزيع الديني في لبنان، تعدّ تقديرات ومقاربات إحصائية؛ وذلك لعدم وجود إحصاء رسمي للسكان، وبحسب تقديرات (2018م)، فإن نسبة الطائفة السنية في لبنان باتت تناهز ما يقارب ألـ (30.6%)، ما يقابل

(30.5%) للطائفة الشيعية، بالإضافة إلى (5.2%) للطائفة الدرزية، ونسبة قليلة جدًّا من الطائفة البهائية، واليهودية، والبوذيية، والهندوسية، بينما تراجعت نسبة المسيحيين في البلاد، وذلك مقارنة بإحصاءات عام (1932م)، إلى (33.7%). أما نسبة الموارنة من بين المسيحيين في لبنان وفق تقديرات سابقة للوكالة الأمريكية، تبلغ (52.5%)، وهذا ما يعبّر عن أنهم أصبحوا يشكّلون ما يقارب (17.7%) من مجموع السكان. أما بالنسبة لنسبة العرب والأجانب، فيشكّل العرب ما يقارب(95%) من سكان لبنان، بينما يشكّل الأرمن ما يقارب(4%)، والآخرون (1%).

المصدر: عابد، 2020،(**هكذا تغير تمثيل طوائف لبنان منذ "الطائف إنفوغرافيك)**"، موقع عربي 21، https://arabi21.com/)

ومن خلال ما سبق، يرى الباحث أن هذا المحدّد الديمغرافي، من الممكن أن يشكّل خطرًا ديمغرافيًّا ناتجًا عن النزوح السوري إلى لبنان مثلًا، ومن شأنه إلحاق الضرر بالتوزان الطائفي القائم نسبيًّا بين الطوائف اللبنانية الرئيسية، كما أن الكثافة السكانية خاصة بعد النزوح السوري، تمركزت في المناطق الأكثر فقرًا في لبنان؛ مثل: البقاع والشمال، وهو ما يمكن أن يزيد الأمر سوءًا.

رابعًا: المحدّد العسكري.

من المعروف أن القدرة العسكرية للجيش اللبناني تمتاز بالضعف، ويرجع ذلك إلى محدّد تعدد الطوائف وحرمانه من المقاتلات العسكرية، بالإضافة إلى قلّة عدد الجيش اللبناني، كما أن لبنان لا يمتلك القوة البحرية والجوية الحقيقية، وهو ما يقلل من قدرته القتالية ضد إسرائيل أو سوريا، وقد أدى ذلك إلى تعرض لبنان إلى غزو وتدخّل عسكري من جيرانه الإقليميين، كما أن الجيش اللبناني يحتل المرتبة (118) عالميًّا، فهذه الإمكانات والمعدات تعدّ ضعيفة بالنسبة لدولة تعاني من التمزّق الطائفي والسياسي والديني، وتحيط به (إسرائيل) وبعض القوى المناهضة؛ مما يشكّل تهديدًا للدولة اللبنانية، بالإضافة إلى تشكيل اظطرابات سياسية داخلية. (البطوش، 2022، 33)

وفي منذ نهاية الحرب الأهلية في لبنان، وفي ضوء مجريات الأحداث المتصاعدة دوليا صاغت الأحزاب الطائفية المتنافسة نظاماً سياسياً، يقوم على توازن دقيق، رعتة سلطة (الوصاية) فيه، من خلال الدولة الجار السورية، وتحت شعار الثلاثية – الجيش والشعب والمقاومة–، والناتجة عن ترجمة للتوازنات الدولية والإقليمية ما بعد الحرب الباردة، وكذلك تعايش اللبنانيون مع ثنائية عسكرية (الجيش النظامي وحزب الله اللبناني) لا تزال قائمة بعد ثلاثين عاماً، وقد أدت هذه المفارقة إلى تآكل تدريجي لدور السلطات الرسمية في حفظ النظام والأمن والسيطرة لمصلحة "حزب الله"، متجاوزا سبب وجوده الأساسي (مقاومة الاحتلال الإسرائيلي) وقد استخدم سلطته في الشارع اللبناني وإن كانت معنوية لتصبح نسخة لبنانية لا مفرَّ منها، وهي بديل الحرس الثوري الإيراني في لبنان، محولا نفوذه المتنامي إلى هيمنة إيرانية على لبنان في كل المجالات الحيوية، حتى وصلت إلى مجلس الشعب المنتخب من قبل اللبنانيين . (بؤلس،2020)

يتعرّض الجيش اللبناني لتحدّيات كبيرة أمام القوى والفواعل غير الحكومية في لبنان، كحزب الله مثلًا، فهو دائمًا ما يقوم باستعراض قوته العسكرية، وهذا الاستعراض ليس موجهًا فقط إلى الخارج "إسرائيل"، إنما هو موجه إلى الداخل اللبناني أيضًا، حيث يستضعف حزب الله الجيش اللبناني الذي يعاني من أزمة مالية خانقة، أثرت بشكل

كبير على مهماته، ومن المتوقع أن يؤدي تدهور وضع الجيش اللبناني إلى تعزيز موقع حزب الله، كما تخشى الولايات المتحدة، حيث باتت قوات حزب الله تشكل جيشًا موازيًا من حيث عدد عناصرها ونسبة التسليح.(العرب،2022)

حيث إن وجود حزب الله كقوة غير رسمية في لبنان، قد يؤدي إلى تهميش وضع الجيش اللبناني في دولته، فقد تبيّن ذلك من خلال حرب عام (2006م)، والتي خاضها حزب الله منفردًا ضد (إسرائيل)، حيث إن الاستمرار في مثل هكذا وضع في لبنان، قد يؤدي إلى تدهور وضع الجيش اللبناني، ويحدث هذا من خلال تحجيم عمليات التسليح، بالإضافة إلى المساعدة التي يتلقاها من قبل القوى الدولية؛ وذلك خوفًا من أن تصل الأسلحة لحزب الله.(علام، 2020، 10)

إن الجيش اللبناني يواجه ضعفًا في عملية إجراء التخطيط الاستراتيجي؛ وذلك بسبب نقص الموارد والقدرات المتاحة له، بالإضافة إلى نقص التماسك الخبرة الفنيّة، في المسائل الدفاعية داخل الحكومة المدنية، كما أن هناك فسادًا يعاني منه النظام اللبناني، والذي يرجع أثره إلى مؤسسات الدولة، كما يؤثر على القدرات العسكرية للجيش، بالإضافة إلى تأثير وضغط الجهات الخارجية، والتي تعدّ من المحدّدات الأساسية في النظام اللبناني.(موسى ، 2016)

فليس موضع الضعف في القدرات التسليحية للجيش اللبناني فقط، بل إن القدرات الاقتصادية للجيش اللبناني تعدّ أيضًا في موضع صعب؛ حيث تستهلك الأجور والمرتبات ما نسبته(80%) تقريبًا من موازنة الدولة العسكرية السنوية، حيث إن(20%) فقط من المبالغ المخصصة يتم الاستفادة منها في شراء التجهيزات والذخيرة، وبعض المعدات العسكرية الأخرى، هذا بالإضافة إلى ما تتعرض له الموازنة العسكرية من استقطاعات مستمرة، والتي ألحقت الضرر بشكل كبير بالأوضاع المادية للعسكريين. وبينما لا يوجد قانون يمنع صراحة قيام المؤسسة العسكرية بنشاطات اقتصادية، ولكن النشاطات العسكرية الرسمية في هذا المجال تعدّ نادرة جدًّا. (حسباني، 2010، 2)

وقد وجد الباحث من خلال ما سبق، أن التركيبة الطائفية والمذهبية للدولة اللبنانية تقف عائقًا أمام بناء علاقة متوازنة بين المجتمع والجيش، حيث إن عدم

استقلال المؤسسة العسكرية عن السلطة السياسية، بالإضافة إلى غياب الرقابة الأمنية والقضائية على أداء أفراد الجيش، يعمل على لجوء المدنيين إلى البحث عن الأمن في فضائاتهم الخاصة وبطرقهم الخاصة، وهو ما يؤثر على المحدّد الأمني في لبنان.

خامسًا: المحدّد التاريخي.

بالعودة إلى استقراء التجارب التاريخية، نجد أن النظام السياسي في لبنان كان يعاني دائمًا من إشكالية ولاء السلطة السياسية للطائفة، وذلك على حساب الطوائف الأخرى، بداية بالعهد العثماني وإعطاء الحكم لمتصرف درزي على حساب الطوائف الأخرى التي كانت مضطهدة، وأهمها المسيحيون، ثم في عهد الانتداب الفرنسي، حصل انقلاب في الموازين، فأصبح حكم جبل لبنان لمتصرف مسيحي، وبالتالي خدمت الطائفة المسيحية على حساب الطوائف الأخرى، واستمر هذا الاحتكار للسلطة حتى مع استقلال لبنان وصدور الميثاق الوطني سنة (1943). (المزابية، 2015، 47)

ومنذ ظهور لبنان كدولة مستقلة، وهي تعاني من الأزمات الساسية، والتي يرجع سببها إلى عدم التوازن بين النظام السياسي والمجتمع المكوّن له، ويتسم تاريخه بالصراع الطائفي والانقسامات السياسية والعلاقات غير المستقرة مع الدول المجاورة، وكل تلك التداعيات، دفعت بالبلاد إلى صراع في فترات زمنية مختلفة. في حين أن العديد من هذه القضايا ما تزال دون حلّ، وما تزال تشكل عوامل حاسمة محركة للصراع فيها، حيث إن الأحداث الأخيرة في لبنان أعادت تشكيل هذه الانقسامات الاجتماعية طويلة الأمد وخلقت شقوقًا جديدة فيها. (الراهب، 2020: 2).

عرف لبنان تجارب التطرف العنيف خلال العديد من الحقبات التاريخية التي حددت مسار تكوينه، وكانت الطائفية العامل الأساس المستخدم في التسعير. فشكلت بذلك النسق الذي أسهم في تطور النسيج الاجتماعي التاريخي. ونظرًا إلى تأثير الطائفية ودورها؛ نصّ الدستور اللبناني على تقسيم وظائف الفئة الأولى مناصفة بين الطوائف، وهذا إن دلّ على شيء، فإنه يدل على مدى ارتباط لبنان ونظامه السياسي بالنسق الطائفي الذي يكوّنه (علي محمود، 2021، 242).

أما عن النشأة الأساسية للدولة اللبنانية، فقد نشأ لبنان في منتصف القرن التاسع عشر، وبني على أساس نموذج قبلي من الهيمنة السياسية، وقد لعب الموارنة الدور المهيمن فيه، تبعتهم الطوائف الأخرى. كما مرّ النظام السياسي في لبنان بمراحل نمو عديدة على مرّ السنوات، وذلك بعد توسّع جبل لبنان ليضم جبل عامل والبقاع وصيدا وعكار وطرابلس. فلما كان معظم سكان هذه المناطق من غير الموارنة، فقد كان من الضروري دمجهم في النظام السياسي، وذلك بدافع نمط الهيمنة القبلي–الإثني، وذلك على شكل طوائف ومذاهب. وهكذا شهدت الثلاثينات والأربعينات دمج الطائفة السنية، في حين شهدت الستينيات دمج الطائفة الشيعية في المؤسسة السياسية اللبنانية، وذلك من خلال تأسيس المجلس الإسلامي الشيعي، وقد قدم الفلسطينيون والسوريون إلى حدّ أقل، طبقة منبوذة للنظام اللبناني، في حين عزّز التمييز ضدهم تضامن المواطنين اللبنانيين في ما بينهم الأعلى. لاحقًا، ستقوي الاستقطابات داخل النظام السياسي، مترافقة مع التنافر بين القوى الإقليمية "عربية أو غير عربية"، من حدة الأزمة بين مختلف الأطراف. (واكيم، 2018، 48)

وأخيرًا، وجد الباحث أن التاريخ اللبناني قائم على ثقافة الطوائف، وبالتالي فالهوية اللبنانية هي إنتاج ثقافة الطوائف، وهذه الثقافة مأخوذة أساسًا من مصدرها الغربي، ومستسقاة من المسيحيين بحكم انتمائهم الديني، وتم تصنيف الطوائف على أنها مجتمعات لها هويات متماثلة مع الهوية الدينية، ومن هذا التوجه، انبثق التاريخ اللبناني من ثقافة الموازنة، ومن البروز السياسي والعسكري للطائفة الدرزية، ومع لبنان الكبير، ضيفت إلى هذه الثنائية في الحكم عوامل أخرى، عملت على إبراز الوجه المتجدّد اللبناني. (بن نوى، 2015، 14)

سادسًا: المحدّد الاقتصادي.

اعتمد الاقتصاد اللبناني مبدأ الملكية الخاصة، وحرية المبادرة الفردية، غير أن الضوابط المطلوبة، والمفروض توفرها في أي نظام حر غالبًا ما كانت غائبة أو معطلة؛ إذ يشير الاقتصاد اللبناني إلى أزمات بنيوية حادة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي معًا، في ظل دولته الطائفية؛ بسبب غياب القيود السياسية

المفروضة على زعماء الطوائف، وتمكّن هؤلاء من صياغة نموذج اقتصادي يعزز امتيازاتهم الاقتصادية. (إبراهيم، 2020،185)

عانى الاقتصاد اللبناني منذ سنوات من عدة مشاكل مزمنة، أبرزها العجز التجاري السلعي، ورغم حدوث فائض بميزان تجارة الخدمات، فإنه عادة أقل كثيرًا من العجز التجاري السلعي؛ مما يتسبّب في عجز مزمن بالحساب الجاري، كما يعاني الاقتصاد من عجز مزمن بالموازنة، وارتفاع الدين العام لدرجة عالية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي حتى بلغ (158%)، وارتفاع نسب البطالة والفقر.(الولي،1،2020)

نشأ الدين العام اللبناني بفعل تراكم العجز في الحسابات المالية للدولة اللبنانية؛ إذ تخطت النفقات، التي تتحملها الخزينة، حجم الإيرادات بشكل دائم. بلغ الدين العام في نهاية العام (2017م) نحو (79,5) مليار دولار أميركي؛ أي ما يقارب (17 ألف دولار) لكل لبناني مقيم. ومن الممكن تقويم الدين العام وحجمه بالمقارنة مع ما يجنيه المواطن اللبناني خلال سنوات حياته المهنية، ومن الممكن كذلك تقويم الدين العام اللبناني، نسبة إلى الناتج المحلي، مقارنة مع الدول الأخرى، ليتبيّن مستوى ارتفاعه بالمعايير العالمية. فإذا تمت المقارنة مثلًا بين الدين العام في لبنان ونسبة الناتج، نجد أنه يتخطى بأضعاف معدل الدين في الدول الناشئة والنامية (153%) في لبنان، مقارنة مع (51%) في الدول الناشئة والنامية. ومما لا شكّ فيه أن الدين العام في لبنان نسبة إلى الناتج هو بين الأعلى في العالم.(قرداحي،2018)

إن هناك عدة أسباب جوهرية وراء العجز الاقتصادي في لبنان، أهمها: فقدان الثقة في النظام اللبناني، وعدم تمكّن الدولة من بسط سلطة القانون، بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات الأجنبية، وغياب سياسات اقتصادية لمكافحة الفساد، كما أن هناك وجودًا لمبدأ التمييز والمحاصصة في المناقصات، وترهّل أجهزة الدولة ومؤسساتها الرقابية، بالإضافة إلى تربع لبنان على المرتبة (138) على قائمة الفساد، واختراق مؤسسات الدولة من جهات خاصة.(العربية،2019)

وبالرغم من أن هذه السياسات الليبرالية سجلت نجاحًا اقتصاديًّا، فإنها كانت قاصرة اجتماعيًّا؛ إذ كرّست خللًا في الدخل والثروة، وفوارق اجتماعية وطبقية كبيرة، وكان ذلك من الأسباب التي قامت عليها الخلافات السياسية والصدامات العسكرية في

ما بعد. وقد لعبت الأزمات السياسية المتتالية والحروب والانقسامات الداخلية والإقليمية، وحالة الشلل السياسي، بفعل هشاشة هذا النمط الاقتصادي، أحيانًا، دورًا في انهيار الاقتصاد اللبناني، وكذلك غياب الآليات والسياسات الاقتصادية والمالية المناسبة، والخطط التنموية الفعالة.(الجزيرة،2020).

فقد بلغت قيمة الصادرات اللبنانية لعام (2016م) نحو (2) مليار و(954) مليون دولار، مقارنة بـ(2) مليار و(805) ملايين دولار عام (2015م)، بارتفاع قدرت نسبته بـ(5.3%)، وكانت قيمة الصادرات المصادق على منشئها في غرفة بيروت قد تراجعت بنحو(17%) في عام (2011م)، وهذه النسبة تعدّ نسبة انخفاض قياسية قد سجلت خلال العقد الماضي، كذلك انخفضت قيمة الصادرات أيضًا في العام (2009م) إلى (4%)، وبعدها سجلت قيم الصادرات نسب ارتفاع سنوية تراوحت ما بين (7–46%) في الفترة بين الأعوام (2004–2014)، غير أنها عادت وسجلت انخفاضًا تبلغ نسبته(2،7%) في عام (2015م)، ومن ثم ارتفعت بنسبة (3،5%) في عام (2016م). (مركز الدّراسات الاقتصادية، 2016)

ويرى الباحث من خلال ما سبق في المحدّد الاقتصادي، أنه يجب على لبنان أن يعطي الأولوية لإعادة بناء مؤسساته على نحو أفضل، بالإضافة إلى تحسين أنظمة الحوكمة وبيئة الأعمال، إلى جانب إعادة الإعمار المادي، ومع ذلك، وبالنظر إلى حالة الإعسار في لبنان، من خلال الديون والجهاز المصرفي، وعدم توفر احتياطات كافية من النقد الأجنبي، فإن المعونات الدولية والاستثمارات الخاصة، تعدّ ضرورية لتحقيق التعافي الاقتصادي في لبنان.

وفي ضَوء السياقات والمعطيات الاقتصادية اللبنانية، والتي تعاني من انهيار وانتكاسات متتالية، ومنها زيارة الرئيس الفرنسي (ماكرون)، وسيتم معالجة هذا الموضوع في الفصل اللاحق بوضوح أكثر.

2.4 المحدّدات الخارجية للسياسة الخارجية اللبنانية

أولًا: المحدّد الإيراني.

إن الدور الإيراني كان واضحًا في تأثيره النظام السياسي اللبناني، وكان بروز هذا الدور من خلال الدعم المطلق لتنظيم حزب الله، كما أن هناك أيضًا أسبابًا كثيرة لاهتمام السياسية الإيرانية بالدولة اللبنانية، حيث يعود هذا الاهتمام إلى عوامل داخلية، تتمثل في الحاجة إلى تقوية الجبهة الإيرانية، بالإضافة إلى التوحد من أجل مناصرة الجماعات الشيعية في المنطقة، والهدف من ذلك هو الحفاظ على الهيكل العام للنظام السياسي، الذي وضعته الثورة الإسلامية، بالإضافة إلى عوامل إقليمية تتمثل بتقوية وتوسيع النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط؛ وذلك بهدف تعزيز النفوذ الإيراني في العالم العربي، ونشر التشييع بالاعتماد على الطوائف الشيعية، لذلك أنشأت حزب الله في لبنان. (منشاوي،2016)

كما عملت إيران على الاهتمام بحزب الله اهتمامًا كبيرًا، وتكفلت بتقديم الدعم المالي له، وهذا ما أدى إلى قيام حركة أمل بالانخراط في حزب الله؛ بهدف الكسب، فظهر بعد ذلك توزيعًا للأدوار الشيعية في لبنان، فقامت حركة أمل بتمثيل الطافة الشيعية سياسيًّا، والحفاظ على حقوقهم، بينما يتولى حزب الله الأعمال العسكرية. (باكير، 2012، 29).

نعم، يُعدُ الدور الإيراني في لبنان بمثابة حلقة متسلسلة من حلقات التمدد الإيراني في المنطقة العربية– الشرق الأوسط– فكان منشأ عامل المصلحة السياسية القوية بين الأصل(إيران) وفروعها المسماه (حزب الله، والحوثيون، وغيرها)، وهذا الترابط العضوي بين إيران وبين حزب الله كان جليا على مختلف الصُعد والمسنويات العديدة كـ(الإعلام والمؤسسات المختلفة) مضيفا الدعم السياسي والعسكري المتعارف عليه. بين الأطياف الحزبية، إذ إنَّ دولة إيران استفادت من نشأة حزب الله بمجموعة من الأهداف، كان من ضمنها: تحسين شعبيتها أمام بعض أبناء المجتمع السني تحت مزاعم الدفاع عن الأراضي العربية في مواجهة إسرائيل، والإضافة إلى لعب دور الشريك الناجح في رفع اقتصاديات الحكومات المنهارة، كلبنان واليمن وسوريا، إذ ساعد حزب الله على ظهور إيران بمظهر الدولة التي تواجه القوى الاستعماري، وهنا يشترك

العنصر الإيراني والمتمثل بأذرعه العسكرية في المنطقة في صناعة القرار ومسك زمام الأمور بين يديها سلبا وايجابا إن وجد.(الشعراوي،2020)

وقد كان الدعم الإيراني لحزب الله لا يمكن إخفاؤه؛ حيث إن القادة في حزب الله لا يترددون في الإعلان عن أن إيران هي المصدر الرئيس للحزب، حيث قامت بتقديم الدعم المالي والتسليح والتدريبات؛ وذلك لزيادة قوة حزب الله، كما أدت علاقات حزب الله بإيران والدعم الذي يتلقاه الحزب إلى حدوث زعزعة في التوازن السياسي الهشّ في لبنان، بالإضافة إلى زيادة التوترات الطائفية، ويعدّ الدعم الإيراني لحزب الله عاملًا في الانقسام السياسي داخل لبنان، كما يعدّ عاملًا في التدخّلات الخارجية في لبنان، حيث إن اسرائيل والولايات المتحدة تحارب إيران عن طريق ضرب حزب الله على الأراضي اللبنانية. (بولعراس، 2016، 468)

ومع توسّع النفوذ الإيراني في المنطقة، منذ احتلال العراق في نيسان من عام (2003م)، احكمت إيران السيطرة على لبنان بعد اغتيال الرئيس اللربناني السابق"رفيق الحريري" في عام (2005م)، وسيطر حزب الله، الذي يعدّ فصيلًا من الحرس الثوري الإيراني، على مؤسسات الدولة ومفاصلها؛ حيث احتلت إيران لبنان عن طريق حزب الله بواسطة السلاح الإيراني الذي تم تبريره بأن هذه السلاح هو لفرض توازن رعب مع العدو الإسرائيلي. (الحسيني،2022).

إن هذه العلاقات المميزة التي تربط شيعة لبنان بشيعة إيران، وحزب الله اللبناني الذي يؤمن بولاية الفقيه، والأكثر ارتباطًا بالثورة الإسلامية في إيران، يحظى بشعبية كبيرة في صفوف الطائفة الشيعية في لبنان، تجعل من الصعب أن تقاس العلاقات بين البلدين على المستوى الدبلوماسي فقط، بعيدًا عن الامتداد الطائفي والإيديولوجي الذي يجمع بين فئة لبنانية كبيرة بإيران، فتعززت العلاقات اللبنانية الإيرانية بعد أن تعزز دور المقاومة الإسلامية لحزب الله في الحياة السياسية في لبنان، حيث دخل حزب الله انتخابات البرلمان لأول مرة في عام (1993م)، وقد فاز باثني عشر مقعدًا نيابيًّا، أما عن أكبر دور سياسي لعبه حزب الله، فقد كان عام (2011م)، وذلك عندما عمل على إسقاط حكومة الوفاق اللبنانية بقيادة سعد الحريري، والذي كان مدعومًا من السعودية. (شقير،2007).

يرى الباحث أنَّ الأدوار الإقليمية التي اتسمت بها إيران تنطلق من أهداف قائمة نحو بناء قوة إقليمية تمتلك زمام الأمور في المنطقة، وضمن أبعادٍ مختلفة، كالايدليوجية السياسية لايران الدولة، والقائم على فكرة تصدير الثورة الشعبوية والفكرية ضمن استراتيجيات مختلفة، وبأدوات ناعمة؛ للولوج في العديد من دول المنطقة وعلى راسها لبنان، من خلال البُعد الطائفي، فهيمنت إيران على الساحة السياسية اللبنانية عبر رأس حربتها كالمعتاد (حزب الله)، مستفيدا من الموقع الجعرافي بين أذرعها، والمدروس مسبقا من قادة الحرس الثوري، فكان التمدد الاستراتيجي باتجاه سوريا ترسيخا لتحقيق أهدافه في المنطقة العربية.

ثانيًا: المحدّد السوري.

إن التدخّل السوري في لبنان كان مبكرًا وبشكل واضح، ويمكن ملاحظته بشكل أكبر من أي طرف خارجي، حيث كانت قواتها العسكرية موجودة في لبنان منذ عام (1976م)، حتى عام (2005م)، وكان الهدف المعلن هو مساعدة لبنان على الخروج من أزمته بكل الوسائل المتوفرة، سواء كانت سياسية أو عسكرية، حيث سعت سوريا من خلال تدخّلها على الحفاظ على وحدة لبنان؛ وذلك لأن سوريا تتأثر بشكل كبير بأمن لبنان، فلم يكن ذلك هو الهدف الوحيد، فسوريا كانت لها عدة أهداف، حاولت تحقيقها من خلال تدخّلها في لبنان، وأهم هذه الأهداف صيانة أمنها القومي، وتحسين موقعها الاستراتيجي بالنسبة لإسرائيل، وقد عملت سوريا على التأثير في السياسة اللبنانية خلال هذه الفترة، وحتى بعد الانسحاب السوري من لبنان بشكل كبير. (عواد، 2019، 199).

فقد ارتبط الوجود السوري في لبنان باعتبارات استراتيجية؛ لأن سوريا علمت على تشكيل عمق االستراتيجي للبنان في المواجهة مع (إسرائيل)، فمنذ دخول القوات السورية إلى لبنان، غلب على العلاقات السورية اللبنانية الطابع العسكري الأمني الذي حال دون بناء علاقات طبيعية ترتكز على المصالح المشتركة والمصير الواحد، كما تحكمت سوريا من لبنان، وذلك من حيث انتخاب النواب اللبنانيين، واختيار رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى عملية اتخاذ القرارات على المستوى الحكومي، وفي العلاقات العربية– العربية أيضًا، ومن الممكن القول: إن سوريا ومن خلال العقود الثلاثة

الماضية، علمت على الهيمنة على مجريات الحياة السياسية في لبنان، وأصبح هناك صراع سياسي فيها. (أحمد، 2008، 67).

وبين عامي(1990– 2005)، تمكّنت سوريا من الاستفراد بلبنان، حيث انتشر الفساد والنهب في المؤسسات الرسمية، ومن أخطر ما قامت به هو تقسيم اللبنانيين إلى فئتين سياسيتين؛ تستفيد الأولى، وهي الأكثرية التي غالبيتها من المسلمين، والثانية وهي الأقلية من المسيحيين من الموارنة، والتي تعارض الوجود السوري وتدخّله في الحياة السياسية في لبنان. (موالي، 2017، 124).

وقد شكلت العلاقات بين إيران وحزب الله وسوريا حلقة وصل جغرافيًّا في لبنان، وتعدّ سوريا من أولى مجموعات الدول العربية التي يرى الكثير أنها ذات طابع تعاوني غالبًا مع إيران؛ حيث يعدّ الوجود السوري في لبنان مرتبطًا بأدوات تدخّلية عديدة، استخدمتها سوريا لتحقيق مصلحتها الأمنية، والحفاظ عليها، وأن حزب الله المدعوم من إيران يعدّ إحدى هذه الأدوات التدخّلية لسوريا في لبنان، كما أن أولى الأدوات التي استخدمتها سوريا للحفاظ على مصلحتها الأمنية، هي بمنزلة التوازن الطائفي في لبنان، فكانت متمثلة بمحاولتها نشر الإيديلوجية البعثية، وأن الهدف الأساسي لسوريا من وراء نشرها في لبنان متمثلًا في القضاء على النزاعات الطائفية. (البدري، 2013، 38).

فيما رأي صناع القرار في لبنان أنَّ سوريا قد أضرت بالمصالح اللبنانية فيما بين عامي (1992– 2004) فقدرت الأموال التي انتقلت من الاقتصاد اللبناني إلى الاقتصاد السوري ب(20) مليار دولار، نتجت من تحويلات العمالة الصعبة، والمهاجرة بشكل منظم، واختراق السلع السورية الزراعية وغيرها للسوق اللبنانية خارج الأطر القانونية والأعراف (التهريب) ، فضلا عن الخسائر التي تكبدها الاقتصاد اللبناني من جراء الوجود السوري في لبنان وبحجج واهية، فقد أسهم ذلك في زيادة درجة المخاطرة لدى من يريد الاستثمار والاستهلاك في لبنان، وعدم الاستقرار في قيمة لليرة للليبننية التي تعاني من إنهيار مقابل العملات المتبادلة في السلع والبضائع، فما بلك مع الاستثمار الذي هو عصب الميزانية البنانية.(فاضل ، 2011، 111)

وقد كان للوجود السوري في لبنان نتائج عديدة، منها: دعم نشر النفوذ الإيراني عقب ثورة الخميني، بالإضافة إلى تأسيس حزب الله، والذي كان لها دور كبير مع

إيران في تأسيسه، في عام(1982م)، حيث إن إيران كانت تعتمد بصورة مباشرة على الحليف السوري لتقوية نفوذها داخل لبنان، والحصول على تمويلات ضخمة من الجامعة العربية؛ باعتبارها قوة ردع في لبنان، بالإضافة إلى إضعاف لبنان لصالح تمدد نفوذ نظام البعث السوري والإيراني، وخلق مواليين أقوياء لسوريا، حتى بعد رحيلها العسكري عن لبنان، متمثلًا في حزب الله وحلفائه، وهو ماعاد على نظام الحكم السوري بالدعم من جانبهم خلال المعارك الجارية في سوريا في الوقت الحالي، وحتى بعد انسحاب سوريا من لبنان، فقد أصبح لبنان مقسّمًا إلى فريقين؛ الأول هو "14 آذار" المعارض للوصاية السورية والإيرانية، والذي يتزعمه تيار المستقبل، والثاني هو "8 آذار" الموالي لهما، ويتزعمه مليشيا حزب الله. (البنداري،2018).

فيما يرى الباحث أنَّ هنالك مسارات تاريخية واستراتيجة تحدد طبيعة العلاقات السورية– اللبنانية، فهما ضمن جغرافية بلاد الشام، وقد عُرِف تاريخيا بالشعور العام إلى أنَّ لبنان اقتُطِعَ جغرافيا من سوريا الكبرى أبان فترة الانتداب الفرنسي، وعلى المستوى الاستراتيجي دائما كان الهاجس الأمني من سوريا تخوفا من اجتياح اسرائيل للبنان، الأمر الذي يضعها أمام ثغرة جيواستراتيجية من الطرف الغربي لحدودها، فيعتبر المسار الأمني والعلاقات الاجتماعية والسياسية هي من صاغت طبيعة العلاقات بين البلدين. قبل 17 عاما، فقد غادرت آخر الآليات العسكرية السورية الاراضي اللبنانية؛ كنوع من بناء العلاقة الودية بين الإخوة الأشقاء، لكن ذلك المشهد زاد من حدة الانقسامات والتقسيم بين اللبنانيين، لأسباب حدودية، وعدم ضبط الحدود، وعملية التهريب وقائم عليها أطراف مستفيدة من الفلتان الأمني.

ثالثًا: المحدّد السعودي.

تعدّ العلاقات السعودي ذات أهميّة للدولة اللبنانية والسعودية أيضًا، فبالنسبة للدولة اللبنانية، فهي ذات أهميّة اقتصادية وتجارية وسياسية، وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، فهناك أهميّة سياسية للتخلّص من الدور الإيراني في لبنان، ولكن ما يمكن ملاحظته في هذا الجانب، أن هذه العلاقة سادت عليها حالة من التوتر في الآونة الأخيرة.

فمنذ بداية الحرب الأهليّة اللبنانية في عام (1975م)، وحتى تم التوصل إلى اتفاق الطائف في عام (1989م)، قامت المملكة العربية السعودية بلعب دور رئيس في محاولات التسوية للصراع اللبناني، حيث لعبت دور الوساطة في اتفاق الطائف في عام (1989م)، والذي يعدّ الدور الخارجي والعربي الوحيد الذي لقي تجاوبًا مع مختلف الأطراف اللبنانية، وكان للسعودية دور كبير بعد انتهاء الحرب الأهليّة بضخّ الأموال الكثيرة؛ بهدف إعادة الاعمار في لبنان، وتقديم الدعم للبلاد اقتصاديًّا، وتأمين فرص العمل للبنانيين. (سنو، 2002، 40).

كما أن تنامي النفوذ الإيراني متمثلًا في حزب الله، ومواقفه المعادية للعرب، يعدّ تهديدًا لصفو هذه العلاقات، فبالإضافة إلى العلاقات الدبلوماسية والرسمية المستمرة منذ زمن، فإن السعودية تبدي دائمًا اهتمامًا مباشرًا بكل شأن لبناني، فقد كانت السعودية بجانب لبنان في كل أزمة يمرّ بها. (صالح،2016).

وقد شهدت العلاقات اللبنانية– السعودية توترًا وركودًا بفترات مختلفة، حيث توترت عندما انسحب حزب الله وحلفاؤه من الحكومة في عام(2011م)، حيث تمت الإطاحة بحكومة الوحدة اللبنانية برئاسة "سعد الحريري"، كما قامت السعودية في شهر شباط من عام(2016م) بإلغاء عقد التسليح الفرنسي للجيش اللبناني، والتي كانت ستتكفل بتسديد قيمته البالغة ثلاثة مليارات في ظل هيمنة حزب الله وحلفائه على القرار اللبناني، معتبرة أن هناك خطرًا من ذهاب الأسلحة إلى حزب الله. (ماجد، 2018، 2).

إن هناك عدة أسباب دفعت السعودية إلى إعادة النظر في سياستها تجاه لبنان عمومًا، والمساعدات المالية والعسكرية خصوصًا، والاقتصار على المساعدات ذات طبيعة إغاثية عبر المنظمات الدولية، دون المرور بمؤسسات الدولة، ومن هذه الأسباب توتر العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران، وذلك منذ بداية عام (2016م)، وقبلها التدخّل الإيراني في ملف اليمن، وتدخّل حزب الله في سوريا، وفرض الحزب سيطرته على معظم مؤسسات الدولة اللبنانية، حيث ترى الدول العربية ومنها السعودية، أن حزب الله وهو الحليف الأهم لطهران في المنطقة، حيث يهيمن على مراكز القرار في الدولة اللبنانية. (الفقيه،2021).

وما تزال المملكة العربية السعودية قلقة بشأن حزب الله، وبالتالي هي مستمرة في الضغط السياسي؛ بهدف تقليص نفوذ الجماعة وأنشطتها في لبنان وخارجه، ومع ذلك تظهر التجربة أن خيارات الرياض في لبنان ما تزال محدودة، وأن صدّ حزب الله ليس مهمة سهلة، حيث يبقى الاقتصاد سلاح الرياض الأكثر حدة لأي سياسة أكثر صرامة ضد بيروت. ومع هذا، يعدّ الضغط المتزايد على الاقتصاد اللبناني، الواقع تحت ضغوط شديدة بالفعل، هو العمل المحفوف بالمخاطر، والذي يمكن أن يؤدي إلى انهيار الاقتصاد اللبناني، وجلب المزيد من المشاكل إلى المملكة العربية السعودية. (فواز، 2021، 3).

من هنا، يرى الباحث أن الدور السعودي كان واضحًا في إحلال الفراغ السياسي في النظام اللبناني، منذ استدعاء سفيرها في بيروت بمغادرة لبنان، وأيضًا من خلال ما قامت به من إجراءات تصعيدية مع لبنان، وكان ذلك بعد قيام الرئيس الحريري بتقديم استقالته من الحكومة، وبعدها طلبت من السفير اللبناني مغادرة الرياض، وأطلق بعدها مصطلح الأزمة غير المسبوقة بين المملكة العربية السعودية ولبنان.

رابعًا: المحدّد الأمريكي.

إن هناك تنازعًا بين رؤيتين أمريكيتين في شأن أهميّة لبنان بالنسبة إلى الولايات المتحدة، تتمثل الأولى برؤية لبنان في آخر قائمة اهتمامات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وذلك حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، فلبنان بحسب هذه الرؤية قيمة استراتيجية محدودة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، على العكس من دول عدة في المنطقة، ولا توجد في لبنان احتياطيات نفطية أو قواعد عسكرية أميركية، أو قوة صناعية وعسكرية، كما لا يوجد روابط تجارية ذات أهميّة بين لبنان والولايات المتحدة؛ أما الرؤية الثانية، فتعدّ أن للبنان أهميّة استراتيجية للولايات المتحدة، وأنه يشكّل حاجزًا بين سوريا وإسرائيل، فهو يحوي عددًا كبيرًا من اللاجئين الفلسطينيين، وبعض التنظيمات الفلسطينية المسلحة، بالإضافة إلى أنه يمثل رأس حربة للحوار مع الدول العربية الأخرى. وقد ظلت الرؤية الأولى مسيطرة على السياسة الخارجية الأميركية طوال عقود، لكنها انتهت لتحل محلها الرؤية الثانية بعد احتلال العراق، وتوقيع الرئيس "جورج بوش" قانون محاسبة سوريا، واستعادة سيادة لبنان في عام (2003م)، لتؤسس

إدارته بهذا القانون نمطًا مختلفًا من التعاطي مع لبنان، يستند إلى الضغط على كل من سوريا وإيران عبر لبنان، وذلك تنفيذًا لرؤية هذه الإدارة القائمة على إعادة تشكيل الشرق الأوسط، وتغيير سلوك سوريا وإيران، وتشكيل ضغطًا عليها (التامر، 2015، 237، 238) .

وقد ظنت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، أن إخراج سوريا من معادلة لبنان، سوف يضعف المقاومة في جنوب لبنان، ويعمل على المساعدة في تفكّك الحزب، والتخلّص من التوتر الذي يهدد أمن وحدود إسرائيل، وقد تمت الضغوطات الأمريكية وحليفها إسرائيل لإدانة ومنع طهران من برنامجها النووي، وفرضها العقوبات عليها.

وإذا كانت الولايات المتحدة الامريكية لا تريد من لبنان بالذات شيئًا، فإنها من المؤكد أنها تريد الشيء الكثير عبر لبنان، وذلك من خلال محيطه الإقليمي، فهي تمارس ضغوطًا على السوريين والفلسطينيين والإيرانيين، وهي تعدّ أن إيران وتحالفها مع سوريا وحزب الله هو عدو للمصالح الأمريكية في المنطقة. (فارس، 2007، 37).

وهناك بعض الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، منها:(أبو الحصين، 2017، 91)

1- الوجود العسكري المباشر؛ من أجل السيطرة على مصادر النفط.

2- التمكين لإسرائيل كقوة إقليمية؛ باعتبارها الحليف الوحيد الموثوق به في المنطقة.

3- إزاحة النظم المعادية للسياسة الأمريكية في المنطقة، كلما كانت الفرصة مناسبة لذلك، بالإضافة إلى القضاء على حزب الله ونزع سلاحه.

كما أن هناك أسبابًا أحرى رئيسة لاهتمام الولايات المتحدة في مساعدة لبنان وحل مشكلاته، منها: إن استقلال لبنان وسيادته يدعمان مصالح الولايات المتحدة الجيوسياسية في الشرق الأوسط، عن طريق حرمان خصوم الولايات المتحدة – إيران وسوريا– من إمكانية استغلال لبنان لتحسين أوضاعهما الاستراتيجية في المنطقة، وذلك على حساب الولايات المتحدة وحلفائها. بالإضافة إلى أنه يتحقق للبنان الأمن والقوة على المستوى الداخلي، ويصبح قادرًا على حل مشكلاته أو التخفيف من حدتها، وهذا يعزز المصالح الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط، وكذلك مصالح حليفتها إسرائيل. (https://www.brooking)

بالإضافة إلى أنها تعدّ إيران والقوى السياسة الموالية لها داخل لبنان، هي المستفيد الأول من انهيار الدولة اللبنانية، فعلى سبيل المثال قد يرى "حزب الله" وكيل إيران في لبنان، فرصة للاستيلاء على السلطة بشكل مباشر وأكثر استراتيجية، وذلك عن طريق تعزيز سيطرته في معاقله، والسماح لبقية البلاد بالانغماس في العنف؛ وذلك من أجل إظهار ضعف الديمقراطية الغربية، وبالتالي وفي الحالتين، ستفوز طهران، وذلك إذا ما انخرطت الولايات المتحدة في مسار استراتيجي لمعالجة معضلات لبنان. (العليمي،2021).

من هنا يرى الباحث أنَّ الاستراتيجية الأمريكية قامت في منطقة الشرق الأوسط على توازن المصالح، وتشكيل جبهات إقليمية متنافسة، حفاظا على المصالح الاستراتيجية لها، فموقع لبنان الإستراتيجي يمنحها القدرة والنفوذ على موقع جغرافي واستراتيجي عسكري على البحر الأبيض المتوسط وقناه سيناء، ذلك المنفذ الدولي بين ثلاث قارات (آسيا وأوروبا وأفريقيا)، إضافة إلى مصلحة الولايات المتحدة في جعلها أكبر مانح منفرد للمساعدات الانسانية في لبنان، والدعم الأكبر للمؤسسة العسكرية اللبنانية، فلبنان جزء مهم ومرتبط بالأمن القومي الامريكي ارتباط إسرائيل بأمها أمريكا، بالرغم من تواجده في بيئة إقليمية معقدة؛ لسمعة الولايات المتحدة بين الشعوب العربية وعلاقتها بنهب ثروات الشعوب سواء في الخليج أو العراق وغيره، وبحكم علاقتها مع إسرائيل ودعمها له دائما.

خامسًا: المحدّد الإسرائيلي.

لا شك في أن قيام (إسرائيل) عام (1948م)، وإخراجها لمئات الآلاف من الشعب الفلسطيني من أرضه، والدفع بهم إلى اللجوء إلى الأراضي اللبنانية، عمل– وما زال يعمل– على تشكيل التحدّي الأعظم للبنان، والعامل الخارجي الأهم في الأزمات التي عاشها وما زال يعيشها، فقد بات جليًّا من خلال مذكرات قادة إسرائيل، أن الرغبة الصهيونية والعمل على استغلال المخاوف والهواجس الطائفية لدى الشعب اللبناني، كانت في صلب المخططات الرامية إلى تحصين إسرائيل، حتى قبل قيام الكيان الصهيوني، وذلك عن طريق إقامة دولة مسيحية يحكمها ماروني، تكون حليفة

للكيان الصهيوني في إضعاف القدرة العربية على استعادة الحق العربي في فلسطين، ورفع الظلم عن شعبها. (خير الله، 2013).

وقد شكّلت (إسرائيل) أحد المحدّدات الرئيسة للبنان، وذلك بحكم الجوار الجغرافي والصراع العربي الإسرائيلي، بالإضافة إلى اللجوء الفلسطيني، والتي تعدّ من أبرز الاعتبارات التي تحكم العلاقات بين لبنان واسرائيل، وفي ظل هذه الظروف التي تشهدها لبنان بسبب المحاصصة والفساد والانقسام السياسي والطائفيه، ووجود قوى حزبية تتجاوز قوة لبنان الدولة؛ لذا أدى هذا الانقسام إلى حالة من عدم الاستقرار في لبنان، وهذا ما يخالف تطلعات إسرائيل، والتي ترى أن استقرار لبنان هو من استقرار إسرائيل. (بولس، 2020، 3).

كما أن حالة النزاع بين لبنان واسرائيل، تؤرّخ من عمر النزاع العربي الإسرائيلي، إلا أنه لم ينتهِ حتى الآن، خاصة في منطقة الجنوب اللبناني، والتي بقيت عرضة للعمليات المتقطعة، وكذلك الاجتياحات الإسرائيلية، فالاهتمام الإسرائيلي ليس حديث العهد، وإنما يعود إلى مشاريع الصهاينة الأوائل، وأطماعهم الصهيونية في المياه اللبنانية، وقد زادت هذه الأطماع من رسوخ الأصول الدينية والجذور التاريخية مع مرور الزمن، وذلك استنادًا إلى حاجات إسرائيل الاقتصادية من جهة، وقوتها العسكرية المتفوقة من جهة ثانية. (الحوت، 1995، 56).

وتعدّ (إسرائيل) الجنوب اللبناني في مقدمة أولوياتها الاستراتيجية، وترفض ما جاء في القرار (425) الذي يفيد في الانسحاب من مزارع شعبها، وذلك لعدة أسباب، من أهمها: توفير حماية أمنية لمستوطناتها الشمالية من المقاومة العربية، والتي تتركز قواعد انطلاقها من جنوب لبنان، وإيجاد مصدر مائي مضمون يساعد على حل الأزمة المالية لإسرائيل، ومعالجة خلل الميزان المائي الإسرائيلي. وأخيرًا، جعل الجنوب اللبناني ساحة عدم استقرار؛ بهدف إرباك النظام السياسي اللبناني، وإرباك الخطط التنموية له. (لوائلي وعليوي، 75،2006)

وعلى الرغم من انتهاء الحرب الأهليّة اللبنانية بعد اتفاق الطائف، فإن (إسرائيل) واصلت هجوماتها وعملياتها العسكرية ضد لبنان، منها ما يسمى "عملية تصفية الحسابات" في عام (1993م)، وعملية "عناقيد الغضب" في عام (1996م)،

بالإضافة إلى عدوان عام (2006م)، وأن السبب الرئيس وراء هذه الهجومات بحسب وجهة النظر الإسرائيلية، هو النشاط الإرهابي الذي يمارسه "حزب الله"، وغيره من المنظمات الإرهابية اللبنانية والفلسطينية، كما أنها ترى أن الحكومة اللبنانية عاجزة عن منع استخدام أراضيها قاعدة للعدوان على (إسرائيل)، وأنها غير مستعدة لذلك. (زايدي، 2017، 84)

إن اسرائيل كانت تسعى من خلال عدوانها على لبنان في عام(2006م)، إلى تحقيق العديد من الأهداف، من أهمها: تدمير القيادة الإيرانية في لبنان "حزب الله"، قبل أن تصبح إيران دولة نووية، وإجبار لبنان على أن يصبح دولة خاضعة للمساءلة، وأن ينهي وضع حزب الله كدولة داخل دولة.

بالإضافة إلى تحطيم حزب الله على أساس أنه لا يمكن تدميره كقوة عسكرية، وأنه سيستمر في كونه فاعلًا سياسيًّا رئيسًا في الأراضي اللبنانية. هذا بالإضافة إلى إعادة الجنديين اللذين أسرهما "حزب الله"، والعمل على تدمير الاقتصاد اللبناني الذي ازدهر كثيرًا بعد عام (1990م)، كل هذا بالإضافة إلى الحرب على جنوب لبنان؛ باعتباره تحدّيًا لسوريا وإيران، وهما حلفاء "حزب الله"، حيث اعتقد الإسرائيليون أن الانتصار في لبنان هو اندحار لمخططات كل من سوريا وإيران.(الداود،3،2007)

وقد وجد الباحث من خلال المحدّد الاسرائيلي وتأثيره على لبنان، أن لبنان هو مركز التوتر الذي غذّاه الصراع العربي– الإسرائيلي، بما فيه الإسرائيلي– الفلسطيني، والذي يحتلّ المقام الأول في الصراعات، وأن لبنان يتحمّل تداعيات الأزمة الإسرائيلية مع الطوائف الحزبية فيه، وهذا ما يسبّب دخولها في دوامة من الاضطراب السياسي والأمني المستمر.

سادسًا: المحدّد الفرنسي.

تعود العلاقات اللبنانية الفرنسية منذ النشأة، حيث وقعت لبنان وسوريا تحت الاستعمار الفرنسي، فكان لفرنسا النفوذ والوصاية عليهما، وقامت فرنسا على تكريس الطائفية في لبنان، فكانت تقوم على استغلال الطائفية وتنميتها، حتى بعد استقلال لبنان عن فرنسا.

وقد كانت العلاقات اللبنانية الفرنسية صعبة في بداية عهد الاستقلال السوري عن الانتداب الفرنسي، وإن ما يميّز العلاقات الفرنسية اللبنانية هي علاقة فرنسا والطائفة المسيحية في لبنان؛ ففرنسا عدّت دومًا أن انفتاح المسيحيين وتعدد لغاتهم هو بوابتها إلى الشرق العربي، لكن تغيّرت هذه السياسية فيما بعد لتطول كل الطوائف الأساسية، فالشيعة في لبنان كان لهم نصيب كبير من الاهتمام الفرنسي. (الكومي، 2020)

كما أن هناك العديد من المحدّدات التاريخية التي تدعو فرنسا إلى التدخّل في الأوضاع السياسية اللبنانية، من أهمها: الإبقاء على النظام السياسي الطائفي في لبنان والدفاع عنه، والاستحواذ على امتيازات تضمن لهم الإمساك بالبلاد والدفاع عن مصالحهم، بالإضافة إلى محاولة زيادة عددهم عن طريق تجنيس المسيحيين اللبنانيين المغتربين والمسيحيين العرب والأرمن، وإيجاد هوية لبنانية تقوم على الميراث ثقافي وتاريخي خاص قائم على التعدّدية. (مزابية، 2013، 22)

وجب الاشارة إلى أنه لا توجد سياسة لبنانية لفرنسا بمعزل عن الهاجس السوري، رغم ما جرى منذ عام (2011م)، والحرب التي عصفت بسوريا وبموقعها في لبنان، وميزان القوى الجديد، إلا أن الفرنسيين ما يزالون يعيشون في كوكب آخر، ولم يأخذوا علمًا به حتى اليوم، وما يزالون يصنّفون القوى اللبنانية تبعًا لعلاقتها بسوريا، ويضعون فصل لبنان عن سوريا، ومواجهة سوريا في لبنان، محورًا لكل سياساتهم. (بلوط،2022).

كما تؤكد فرنسا أن الجهدين: الاقتصادي والمالي اللذين قامت بهما فرنسا تجاه لبنان، يجعل من لبنان المستفيد الأول من البروتوكولات المالية الفرنسية، ويشير الواقع أن العودة الفعلية لفرنسا إلى لبنان كانت عبر قرار (1559)، الذي استطاعت عبره إخراج القوات العسكرية السورية من لبنان بعد ثلاثين عامًا من الهيمنة السورية، حيث جاء هذا القرار نتيجة مبادرة فرنسية أدى إليها تلاقي المصالح مع الولايات المتحدة. (أبو الحصين، 2017، 85).

ولم تكن استجابة فرنسا السريعة والمتنامية تجاه تطورات الأوضاع في لبنان، سوى جزء من سياستها العامة تجاه هذا البلد، واستكمالًا لما بدأته منذ سنوات من

محاولات لإصلاح الأوضاع الاقتصادية الداخلية في لبنان، ويمكن استخلاص أهم دوافع الموقف الفرنسي الحالي في لبنان من خلال الجوانب التالية: (راشد،2020)

1- استعراض القوة: فقد عبّرت تحركات الرئيس "ماكرون" عن حجم النفوذ الذي تتمتّع به فرنسا في لبنان، بصفتها دولة صديقة تدعم فرنسا حريتها واستقلالها وسيادتها الوطنية، وهو ما انعكس في رفض "ماكرون" نفسه فكرة "إحياء الانتداب الفرنسي"، وتأكيده أنه "لا يمكن أن يعوض عن قادة لبنان".

2- إضعاف النفوذ الإيراني: والمتمثل في حزب الله الذي يسيطر بشكل كبير على الحكومة اللبنانية "المستقيلة"، وقد أظهرت تطورات التعامل مع الأزمة أن لفرنسا اليد الطولى في لبنان حاليًا، مدعومة بتأييد داخلي من الشعب اللبناني نفسه من جهة، وبقدرتها على إعادة إعمار لبنان بعد الدمار من ناحية أخرى.

وقد أظهرت الأيام اللاحقة للأزمة اللبنانية حجم الحضور الفرنسي، ومدى تأثيره على الأوضاع، ليس على مستوى الحكومة والنخبة السياسية فحسب، بل على مستوى الشارع اللبناني أيضًا، الذي قدم انتفاضة طالب فيها بتغيير كل النخبة السياسية الحالية دون استثناء، تحت شعار "كلن يعني كلن"، ولم يكتفِ باستقالة الحكومة، بل دعا إلى استقالة مجلس النواب أيضًا، وتغيير بنية النظام السياسي. (راشد،2020).

وبعد مرور عام على انفجار ميناء بيروت – الذي سيتم التطرق إليه في الفصل اللاحق–، والذي أغرق لبنان في أزمة اقتصادية، لم يشكّل الساسة بعد حكومة قادرة على إعادة بناء البلاد، على الرغم من الضغوط الفرنسية والدولية، وقد قادت فرنسا الجهود الدولية لانتشال مستعمرتها السّابقة من الأزمة. كما أن الرئيس"ماكرون" قام بزيارة العاصمة بيروت مرتين منذ انفجار المرفأ، وقام بزيادة مساعدات الطوارئ، وفرض حظر سفر على بعض كبار المسؤولين اللبنانيين، كل هذا في إطار سعيه للحصول على حزمة إصلاحات، ولكن مبادراته حتى الآن باءت بالفشل، بما فيها الحصول على تعهدات من السياسيين اللبنانيين بالاتفاق على حكومة خبراء غير طائفية. (جريدة الغد، 2021).

ويرى الباحث أنَّ الدَّور الفرنسي لم يعد كما كان تاريخيا، فقد كان الراعي لشؤون الاقتصاد والثقافة الفرنسية لعقود، وقد كان تصريحات الرئيس الفرنسي

(ماكرون) تزامنت مع المئوية الأولى من إعلان الجنرال الفرنسي (غورو) عن إنشاء دولة لبنان الكبير، فقد تكون إيذانًا بعودة النفوذ الفرنسي في لبنان بعد الخروج من المنطقة فترة الخمسينيات، لكن تغيرات موازين القوى على الصعيد الدولي يدفع فرنسا إلى إقامة أعلى تنسيقٍ مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الإقليمية، لغاية كانت فحواها المحافظة على مصالح الفرنسية وبخاصة اعتبار المنطقة سوق استهلاك للمنتجات والبضائع والأسلحة العسكرية الفرنسية، فبيروت كانت باريس العرب ما قبل نفوذ (حزب الله)، ومصلحة فرنسا لا تعارض مع مصلحة أمريكا؛ فالتبادل بينهما مهم لحفظ التوازن الإقليمي بين المنتج والمستهلك.

خاتمة الفصل:

من خلال ماتَّم طرحه وَجد الباحث أنَّ النظام السياسي اللبناني بقي اسيرا للتوازنات الطائفية في لبنان، وقد بلغ عددها (18) طائفة، وإنَّ كان للتدخلات الخارجية أثرٌ واضح في إبراز العامل الطائفي في البنية الدستورية للدؤلة، فالمتغيرات الاقليمية والدولية تُنتِج نخب سياسية تتوافق مع أهداف وتطلعات تلك الدول.

إنَّ جغرافية لبنان تاريخيا محكومة بالأبعاد الأمنية لدول الجوار وعلى رأس تلك الدول سوريا واسرائيل، حيث كان للدولتان تدخل كثيف في المشهد السياسي اللبناني، وأنَّ إيران تؤثر في الحياة السياسية في لبنان من خلال ذراعها (حزب الله) الذي يلعب دور مؤثر في الحياة السياسية اللبنانية، ونجد أنَّ المؤسسة العسكرية تواجه تحديات كبيرة نتيجة لوجود ميليشيات مسلحة، بعضها مرتبط بدول إقليمية بشكل مباشر فبنية الجيش اللبناني صُمِّمت لمواجهة الأزمات الداخلية، وعدم القدرة على مواجهة التحديات الخارجية، وهذا التصميم لم يكن بمحظ الصدفة، بل بُني على استراتيجيات خارجية خضع لها لبنان؛ لقة الموارد الطبيعية وقربها من خط التماس مع الكيان الإسرائيلي.

وأنَّ حالة التنافس والصراع بين مختلف القوى الإقليمية والدولية والدور الخارجي كان لها الأثر المباشر لحالة عدم الاستقرار السياسي في لبنان، فقد لقد كان للمحدد الخارجي شكل بارز في إنتاج النسق الطائفي و محطات العنف عبر التاريخ اللبناني.

فالدور الخارجي المتمثل من خلال الدول(إيران، سوريا، السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إسرائيل) تمتلك الكثير من أدوات القوة والنفوذ في لبنان، ويعاني النظام السياسي اللبناني التوافقي نضطرب ضمن شحن طائفي، يكون في كثير من الأحيان دور للمحددات الداخلية والخارجية في تازيم المشهد السياسي اللبناني، فتجاذبات المشهد الإقليمي تعقِّد حالة الاستقرار السياسي في لبنان.

الفصل الخامس

أثر التحديات السياسية والاقتصادية على الاستقرار السياسي في لبنان والسيناريوهات المحتملة.

لم تشهد الحياة السياسة اللبنانية يوماً من الأيام أي نوع من الإستقرار الدائم والثابت، بل شهدت استقراراً نسبياً متقلباً، يعكس ديناميت الصراع في لبنان والمنطقة، حيث عانى الكيان اللبناني منذ نشوئه من صراعات طائفية متتالية، جعلته عرضة للتدخلات الخارجية، خصوصاً وأنه يقع في منطقة تشهد صراعات متعددة ومتشابكة، جعلت دول الإقليم تتدخل من أجل تحقيق مصالحها الخاصة. هذا جعل الإستقرار السياسي في لبنان مترابط ومتشابك مع عوامل غير مستقرة على مستوى الطوائف والمنطقة. ولقد شكلت التحديات السياسية أثر مباشر على الحالة الإقتصادية المتردية في لبنان نتيجة حالة الفراغ السياسي، والتي بقيت مستعصية لفترة طويلة بسبب تعنت النخب السياسية وطبيعة النظام السياسي اللبناني نفسه القائم على مبدأ(الترويكا الرئاسية) وهذه الأثار أسست أزمات متفاقمة على المستوى الامني وتشرذم في البنية الاجتماعية للدولة.

1.5 أثر التحديات الداخلية على الاستقرار السياسي في لبنان

لقد كان لحالة الإنقسام والبنية الطائفية المتشكلة في لبنان تاريخيا أبعادًا مباشرة على الحالة الداخلية في لبنان، وشكلت من أهم التحديات الداخلية على الاستقرار السياسي في لبنان، ويمكن، إجمال هذه التحديات الداخلية على النحو التالي:

1.1.5 الانقسام الطائفي والسياسي.

إعتمدت لبنان تطبيق مبدأ الديمقراطية التوافقية، والتي كان لها انعكاسات على إستقرار لبنان السياسي، فقد أسهمت وبشكل جزئي في إستقراره السياسي بفضل الميثاق الوطني عام (1943م) الذي وضع أسُس الحكم في لبنان، وقد أشرك فيه كل أطياف المجتمع المتعددة والمتنوعة، وكذلك اتفاق الطائف (1989) الذي دعم ركائز التوافقية

وأنهى حربًا أهليّة دامية دامت (15) عاما، كما أنَّها في الوقت ذاته كانت وما زالت عامل عدم استقرار في لبنان تسري بين شعبه ومؤسساته، ومثال على ذلك الفراغ السياسي لمدة عامين ونصف (2014–2016)، وعدم تشكيل انتخابات نيابية لمدة تسع سنوات في الفترة الممتدة (2009–2018) والأزمة الإقتصادية وغيرها من الأحداث (عيشاوي، 2019، ص53)

ولقد شكل الانقسام الديني الطائفي أحد أهم الأسباب التي تؤثر على الاستقرار السياسي في لبنان؛ حيث إنَّ النظام السياسي اللبناني يقوم على التقسيم الطائفي للسلطات الدستورية، والمناصب الإدارية؛ وأدى ذلك تأثيره السلبي الواضح في عملية صنع القرار، وإلى حالة من الجمود السياسي أيضًا؛ بسبب تصاعد التوترات الطائفية، وخاصة بين حزب الله والجماعات السنية، وهذا مما أدى إلى وقوع لبنان في التزامات وديون كبيرة، وقد أصبحت الحكومة عاجزةً عن توفير الخدمات الرئيسة؛ مما شكل حالة من الإحباط للشعب اللبناني من احداث استقرار أو حل لمشكلة الاقتصاد المتهالك. (باحوط، 2016)

لقد كان للانقسام السياسي والطائفي في لبنان أثر كبير؛ حيث شهد لبنان تراجعًا كبيرًا في النمو الاقتصادي، واحتل أعلى نسبة دين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وقطاع مصرفي يتعرض للانهيار بشكل مستمر، حيث إنَّ غالبية السكان يجدون أنفسهم يعيشون تحت خط الفقر، وهذا الوضع الذي وصل إليه لبنان ناتج عن المشكلات الهيكلية، والفساد، والسعي وراء الريع لدى النخبة السياسية، إضافة إلى إخضاع الاقتصاد البناني لواقع مرير من انهيار الاقتصادات العالمية والداعمة له في أغلب السنوات السابقة، كالاتحاد الأوروبي وأمريكا (البطوش، 2022، 63)

إضافة إلى الوجود الإيراني في لبنان شكل تداعيات خطيرة على الاستقرار السياسي في الدولة، وذلك من خلال ذراعها العسكري السياسي (حزب الله)، فقد أدت إلى الانقسام (التشرذم السياسي)، وبالرغم من أنَّه تمَّ حل الأزمة الرئاسية في لبنان، وتم انتخاب (ميشال عون) رئيسًا عام (2016) فإنَّها بقيت تعاني من انقسام سياسي؛ بسبب سيطرة حزب الله على مفاصل الدولة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وذلك بدعم من إيران، في حين أصبح (حزب الله) مسيطرًا على الثقافة الدينية، والمسؤول

الأول في الطائفة الشيعية، بالإضافة إلى موقعه المتميّز عسكريًّا في المقاومة؛ مما جعل النفوذ الإيراني ينتشر ويؤثر في لبنان شعبيا وحكوميا، وخاصة في المناطق الشيعية. (محمد، 2017)

في حين نرى غالبًا ما يتم التعامل مع الزعماء الدينيين اللبنانيين كممثلين حقيقيين لطوائفهم، ويتم منحهم سلطات واسعة في الشؤون الدينية، ومع ذلك فإنَّ قيادتهم ليست عضوية ولا هي بالضرورة شعبية، في الوقت ذاته يتم تدريب هؤلاء الأفراد واختيارهم من قبل مؤسسات النخبة، وهذه الشخصيات لا تحرّض على الكراهية الطائفية، بل تهدف إلى الحدّ منها، لكن طريقة تمكّنها واحتكارها للأمور الروحية تمنع الاندماج الاجتماعي بين مختلف الطوائف الدينية والمشكلة من السنة والشيعة والدروز والمسيحيين وغيرهم من الأقليات، وهذا يعزز الانقسامات الطائفية بينهم. (M. HENLEYK, 2016).

لم يستطع لبنان بسبب نظامه الطائفي ووضع السلطة المتهالك أن يحقق المساواة في المشاركة، ويقيم المساواة بين مواطنيه، ويؤمِّن العدالة للجميع؛ فترسّخت الفوارق الاجتماعية بين المناطق، وبين الريف والمدينة، وبين الطوائف نفسها، حتى وصلت ضمن الطائفة الواحدة، وأنَّ عدم ميلِ القوى والنُّخب السياسية إلى اعتماد قاعدة العيش المشترك، والمشاركة السياسية التوافقية، وهذا سيذهب الدولة اللبنانية نحو مزيد من الانقسام داخل المؤسسات والمناطق المتأزمة في لبنان، كالجنوب والحدود السورية في الشرق والشمال(سنو، 2007، 34).

ومن العوامل التي تؤدي إلى استقطاب حادّ في النظام السياسي اللبناني، والتي تفجّر الصراع الداخلي في المجتمع اللبناني، ويمكن تلخيصها بما هو آتِ (هلال، 2009، 2)

1- ضَعف وتفكّك السلطة الوطنية؛ مما يدفع نحو تسييس الهويات الأولية.

2- التدخّل المباشر من قوى خارجية دولية إقليمية.

3- الضغط على النظام السياسي من قبل قوى سياسية داخلية مشكلة (دينية، طائفية، مذهبية)

وفي عام (2011م)، مع بداية ما يسمى بالربيع بالعربي، خرج مجموعات من الشباب المتظاهرين في أحد شوارع بيروت، وقد اتفق المجتمعون على أن الممارسة الطائفية للنظام هي التي تمنع لبنان من أن يكون دولة عادلة، فنادوا بمختلف الشعارات ضد النظام الطائفي الذي يقف في وجه تطور لبنان وإستقراره، والتي هي سبب للتدخّلات الإقليمية والدولية (صالح، 2019).

لقد برز الانقسام السياسي في لبنان بشكل واضح بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق (رفيق الحريري) عام (2005م)، حيث برز على المشهد السياسي اللبناني تجاذب بين كتلتين كبيرتين، وهما: تحالف (8 آذار)، وتحالف (14 آذار)، وحولهما يلتف النواب جميعهم، وقد عبّر تحالف (8 آذار) عن دعمه للنظام السوري وإيران.

أمَّا تحالف (14 آذار) فقد دعا إلى خروج القوات السورية من لبنان، كما يلتف المواطنون حول هذه التحالفات أيضًا، وهو ما أدى إلى صراع قوي ما زال حتى الآن تقطف ثماره من انتكاسات وتهالك. والجدير بالذكر أنَّ هذه التحالفات ضَمَّ أحزابًا تقوم شعبيتها وانتماء أفرادها على طائفة من الطوائف، وهي الأحزاب التي حكمت لبنان منذ خمسينيات القرن الماضي حتى الآن، وهي تجسّد هذا الانقسام اللبناني داخل البرلمان وخارجه (المعوش،2011، 25)

ويضم تحالف (14 آذار) مجموعة متنوعة من الجماعات الدينية والعرقية التي لا تشترك تقليديًّا في نفس الأجندة السياسية. ومع ذلك اتحدت في السعي لتحقيق مصلحتها المشتركة في انسحاب القوات السورية من لبنان، وفي أعقاب الانسحاب السوري، ظل تحالف (14 آذار) موحدًا بشكل أساس حول ثلاثة أهداف(عبود، 2017، 3):

1. الحدّ من التدخّل السوري في السياسة اللبنانية.
2. منع حزب الله من الاستيلاء على النظام السياسي اللبناني؛ لأنَّ ذلك من شأنه زعزعة استقرار الوضع السياسي الراهن الهشّ، وبالتالي زيادة النفوذ الإيراني في البلاد.
3. تشكيل محكمة دولية لمحاكمة المتهمين باغتيال الحريري ومحاسبة المتسببين في الفوضى السياسية.

لقد شكل الانقسام السياسي تجاوز القضايا الداخلية التي أثرت بشكل مباشر على حياة اللبنانيين. وعكس صورة على أنَّه انقسام إقليمي أكثر تعقيدًا مع إيران وسوريا من جهة، والدول العربية المحافظة من جهة أخرى. بالمقابل تمتعت قوى (14 آذار) بأغلبية شعبية وبرلمانية، إلا أنها بقيت تحالفًا فضفاضًا دون أجندة واضحة. مع انتهاء التجمع، برزت مفاوضات من قوى (14 من آذار) لإقناع نصر الله بتسليم ترسانة حزبه للحكومة اللبنانية، والانضمام إلى صفوف (14 آذار)، ولكن المفاوضات لم تثمر عن شيء (طليس 2022 :2)

يمكن القول أن السياسية اللبنانية بسبب الانقسامات الطائفية، أصبحت ساحة معركة بالوكالة حيث تدعم إيران حزب الله؛ لإبراز نفوذها مما جعل لحزب الله دور مؤثر في السياسة اللبنانية، بالإضافة إلى دعم السعودية إلى السياسيين السنة ورئيس الحكومة السابق سعد الحريري، وهذا لا يخلو من أهداف خفية ومبطنة.

شكلت المليشيات المسلحة في لبنان الوجه العسكري للطوائف، والتي جاءت نشأتها مع النشأة التاريخية لتطور النظام السياسي اللبناني، فهي تحقق أهداف ومساعي الحركات السياسية في لبنان، فكل طيفٍ سياسي كان يمتلك وما يزال جماعات مسلحة ترتبط به بشكل مباشر، ففي عام(2018م) انشغل اللبنانيون بسطوع نجم مجموعة جديدة من الناطقين باسم (الله)، مسيحيين هذه المرة، يسمون أنفسهم (جنود الرب)، التقارير اللبنانية تشير إلى أنَّ نواة المجموعة تشكلت من مساجين سابقين عملوا حراسا لمصارف لحمايتها من غضب البنانيين الذين احرقوا وكسروا مصارف بسبب إفلاسها وضياع أموالهم ومدخراتهم، كما تشير التقارير إلى أنَّ عددهم 300 عنصرا ، يستعرضون أعدادهم في الشوارع من حين لأخر، وهم يرتدون قمصان سوداء رسموا عليها صليبا ذي أجنحة، ويبدو أنَّ جنود الرب هم الذين تصدوا قبل عام لمتضاهري حزب الله الذين عرجوا على حيٍّ (عين الرمانة) المسيحي في طريق عودتهم من تظاهر ضد العدالة لضحايا انفجار المرفأ، فاندلعت اشتباكات مسلحة أدت لوقوع قتلى، وهذه الطائفة لا تخلو من كونها فئة رأت في نفسها ملاذًا لمن وجد نفسه مظلوما أو مقموعا من غيره، سواء الحكومات أو الطوائف، وتخصُّ الطائفة من المسيحيين.(عربي نيوز،2022).

2.1.5 الفراغ السياسي في لبنان.

تعد العلاقة بين انتقال السلطة والنظام السياسي في لبنان ليست تفاعلية كما هي الحال في كل نظم العالم، وإنَّما هي علاقة من جانب واحد، وأنَّ الصراع على السلطة في لبنان لايمثل إلا جزءًا من صراع عام، واشتمل على القيم السياسية ككل بين الطوائف، ومن ثُمَّ قد بات العنصر الحاسم في قضية انتقال السلطة فيه، وهو التوافق الوطني، هذا التوافق الذي كان يجد ترجمته الواقعية في مسألة التوازنات الطائفية بين الأطراف المتناحرة، ولكن التوافق لم يسلم من التدخلات الخارجية والبيئة الاقليمية، الدور الذي أدى إلى إضعاف دولة لبنان من الداخل.(عواد،2019، ص193)

مرّت دولة لبنان منذ الاستقلال عن فرنسا عام (1943م) بمراحل، ومنها حدوث (شغور رئاسي) في البلاد، فكانت المرة الأولى عند انتهاء ولاية الرئيس (أمين الجميِّل) عام (1988م)، وهو شُغور انتهى بانتخاب الرئيس (رينيه معوض) عام (1989م)، وكانت المرة الثانية عام (2007م) عندما انتهت فترة الرئيس (إميل لحود) وانتهى الشغور بعد أن دام ستة أشهر بانتخاب (العماد ميشال سليمان) عام (2008).

أمَّا المرة الثالثة، والتي تعدّ الأطول في تاريخ لبنان من حيث الشغور الرئاسي، حيث امتدت لعامين ونصف العام (2014–2016م)، والتي انتهت بانتخاب (العماد ميشال عون) في (31 أكتوبر 2016م)، بموجب تسوية سياسية بين الفرقاء السياسيين. (اسطيح، 2022)

فيما واجه لبنان بسبب الفراغ السياسي المتكرر عددا من الأزمات السياسية والاقتصادية وسلسلة من الفراغات على مستوى المؤسسات التشرعية والتنفيذية، قد سببت في تعطيل عجلة العمل الحكومي، بفعل تحول مجلس الوزراء إلى مايشبه المجلس الرئاسي من حيث التنافس، حيث باتت كل القرارات تتطلب موافقة جميع الوزراء لا التصويت، كذلك باعتبار المكونات السياسية جعلت مجلس النواب يتحول إلى هيئة انتخابية، حيث يتم انتخاب رئيس الجمهورية، بذلك التأخير الحاصل أدى إلى تعطيل العمل التشريعي في البلاد لأشهر عديدة، يدخل البلاد في أزمة تشريعات وتعطيل المصالح للمواطنين. (سعد، 2015).

كان للفراغ السياسي، بعد انتهاء فترة ولاية (ميشال سليمان) التي استمرت ست سنوات، وقبل انتخاب (ميشال عون)، آثار سلبية على الدولة اللبنانية؛ حيث كان من تداعيات الفراغ: عدم قدرة البرلمان على تمرير التشريعات وإجراء الانتخابات كالمعتاد، بالإضافة إلى ضعف مؤسسات الدولة، وتدهور اقتصادي أدى إلى حالة من عدم الاستقرار، فبداية المأزق السياسي عندما أيد (حزب الله) الرئيس (عون) الذي كان يتطلع منذ فترة طويلة إلى منصب الرئاسة، والذي يقتصر تقليديًّا في النظام الطائفي اللبناني على الطائفة الكاثولوكية المارونية.

وبسبب الفراغ السياسي المتأزم، حيث يعاني لبنان منذ ثلاثة سنوات أزمة اقتصادية غير مسبوقة تعاني منها البلاد، والتي أدت إلى انهيار قياسي في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، بالإضافة إلى وجود حكومة تصريف أعمال غير قادرة أن تتخذ القرارات إنَّ لبنان يعاني من تداعيات أزمة (الفراغ الرئاسي) التي تفجرت مع نهاية ولاية الرئيس السابق (ميشال عون) ومع انتهاء المهلة الدستورية المقررة لانتخاب الرئيس الجديد، والتي امتدت من أول سبتمبر وحتى 31 أكتوبر الماضي .

ودخل لبنان في (شغور رئاسي) بعدما فشل مجلس النواب الموكل بانتخاب رئيس الدولة طوال المهلة الدستورية خلال(10) جلسات في التوافق على مرشح تجمع عليه الكتل النيابية والفرقاء السياسيون، اللازمة في ملفات ملحة وضرورية، والتي من أهمها: القيام بإصلاحات يضعها المجتمع الدولي شرطا أساسيا لدعم لبنان للخروج من أزمته، وتحت مسمى الإصلاحات الإقتصادية والبرلمانية(مراد2022).

تكمن المخاطر الآن في أن (الشغور الرئاسي) طويل الأمد، قد يؤدّي إلى انهيار البلاد بشكل أكبر، على الرغم من أنّ منصب (الرئيس) لا يلعب دوراً جوهرياً في إدارة السلطة التنفيذية، وهي الأساس، فإنّ الحكومة التي يُفترض أن تنتقل إليها الصلاحيات الرئاسية مستقيلة بموجب الدستور اللبناني، وبالتالي هي مقيّدة بشأن كيفية استخدامها، كما أنّ عملها مكبّل بالإجماع الداخلي للكتل، الذي يصعب تحقيقه بسهولة في ظلّ الاستقطاب الكبير بين مكوناته، وبالنّظر للإصلاحات الاقتصادية التي يشترطها صندوق النقد الدولي من الحكومة مقابل المساعدات، تبرز كقضية ملحة في عمل حكومة تصريف الأعمال، فإنّ إقرارها يتطلب موافقة غالبية أعضاء الحكومة، مما

يعني وضع عقبة أخرى في طريق التعافي والإصلاح الاقتصادي، والتسبّب في مزيد من الأزمات الاقتصادية الذي يزيد بدوره من مخاطر الاضطرابات الاجتماعية والأمنية واللوجستية، ولذلك من المستبعد أن تتحكم النخبة السياسية بالمصالح الوطنية على مصالحها الضيقة الفردية، كما اعتادت أن تفعل في السنوات السابقة. (مرهج،2022)

إنَّ منصب رئاسة الجمهورية اقتصر تاريخيًّا على الطائفة المارونية، وهذا ليس نادرا فعله، فبعد انتهاء مدة الرئيس (ميشال عون) كان رئيس التيار الوطني الحر (جبران باسيل) صهر الرئيس السابق، و(سمير جعجع) رئيس الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية، و(سليمان فرنجية) رئيس تيار المردة، هم أول المرشحين للمنصب، ويعدّ هؤلاء المرشحون من أركان النظام، وجزءًا من النخبة السياسية التي أدت بسياساتها إلى وجود حالة من عدم الاستقرار، وهي من النخبة التي خرجت عليها الاحتجاجات الشعبية عام (2019)، وهي النخبة ذاتها التي يتهمها البنك الدولي في الإنهيار الإقتصادي خلال السنوات السّابقة، وساق البلاد إلى ما آلت إليه. (صالحاني، 2022)

وتستمر النقاشات السياسية بشأن مستقبل الرئيس والحكومة دون تقدم يذكر في البرلمان، في حين يستمر إنهيار البلاد بشكل متزايد، فقد تعرض الرئيس (نجيب ميقاتي) لإنتقادات جمّة؛ وذلك لمحاولته الاستئثار بصلاحيات الرئيس، أي التفرد بها، يرى (ميقاتي) أنَّ الدستور يتحاشى الفراغ السياسي، وهو لا يحدّد حكومة معينة تتسلم صلاحيات الرئيس، لذلك يجوز أن يكون لحكومة تصريف الأعمال تلك الصلاحيات، من باب تصريف الأعمال وعدم ترك البلاد في فوضى عارمة، لكن (باسيل) يعارضه في ذلك، ويرجح أن الرئيس (عون) يفضّل أن يتولى صهره (جبران باسيل) منصب الرئيس، وهو الذي سبق له تولى حقيبة وزارتي الطاقة والمياه، والخارجية. لكن (باسيل) لا يحظى بشعبية كبيرة في الوسط الشعبي، على الرغم من تزعمه الكتلة البرلمانية الأكبر قبل الانتخابات البرلمانية في مايو الماضي؛ إذ كان عرضة لسخرية من عامة اللبنانيين ومثقفيهم، حيث ردّدوا اسمه بأغاني وهتافات مهينة له أثناء الثورة، ويرى مؤيدوه أن بقية السياسيين منعوه من إجراء إصلاحات مهمة، لكنّ معارضيه يرونه عنيدًا وفاشلًا وفاسدًا في بلده (صالحاني، 2022).

وللخروج من هذا المأزق لا بدّ من توافق الأطراف السياسية على مرشح رئاسي يحظى بإجماع الأطراف الفاعلة، خصوصًا تحالفي (حزب الله) وخصومه، والاتفاق على تقاسم جديد للسلطة لا يحرج لبنان مع حلفاؤهم، على غرار ما حصل عام (2016)، لكنّ هناك أسبابًا تقف دون تحقيق ذلك، ومن هذه الأسباب: (علوش، 2022)

أولًا: كان لرئيس الوزراء السابق سعد الحريري دور أساس في التسوية الرئاسية السّابقة، وأما الآن فهو خارج المعادلة السياسية، ولا يوجد زعيم سياسي سني يمكنه أن يقود تسوية جديدة محتملة.

ثانيًا: في عام (2016)، كان (ميشال عون) الشخصية التي تحظى بإجماع مختلف الأطراف والأطياف، أمَّا الآن فلا يوجد شخصية وسطية مقبولة لتولي الرئاسة يمكن أن تنال الإجماع من الأطراف الأخرى، ولا تحدث بلبة في أوساط الشعب.

ثالثًا: في تسوية عام (2016)، كانت الرعاية الإقليمية والدولية لانتخاب (عون) أساسية، وبالنسبة للدول الأخرى كالخليج فإنَّ تجربة بشأن التسوية سيئة، وهذا ما يدفعها إلى عدم التدخّل وتكرارها من جديد.

يمكن القول الآن أنّ (الشغور الرئاسي) في لبنان يؤدي إلى استمرار التأزّم الاقتصادي والاجتماعي؛ مما ينعكس ذلك على الواقع المعيشي للبنانيين، بالإضافة إلى أنَّه يوقف الفرص المتاحة أمام لبنان لتلقّي المساعدات والقروض الدولية، من الدول الصديقة والموسسات الدولية، والتي قد تصل إلى مليارات الدولارات، وتأجيل كل الحلول المطروحة لحين انتخاب رئيس جديد، يكون بذلك زادت أزمة لبنان واشدت حال الناس للتخلص من حكومات الفساد كما يعتقدون.

3.1.5 تداعيات الأزمة الاقتصادية على حالة الاستقرار السياسي في لبنان.

إنَّ لكل بلد طبيعة معينة يقوم عليها لمعالجة ظروفه الاقتصادية، فطبيعة شكل النظام الاقتصادي في لبنان، هي: (قادري، 2008، ص34)

1- اعتماد النظام الاقتصادي غير المقيد (الحرُّ)، بشكله الليبرالي القائم على المبادرة الخاصة واستقلالية الأفراد الاقتصادية وحمايتها من التدخلات المصرفية والمسائلة،

وذلك استنادًا إلى المادة (15) من الدستور، والتزام الدولة بهذا النظام عند إصدار مختلف التشريعات الاقتصادية والمالية في لبنان.

2- اعتماد قانون سِرية المصارف والإلتزام به منذ عام (1956)؛ فقد أحدث انعكاسات إيجابية في جذب رؤوس الأموال وإستثمارها في لبنان، وتطوير القطاع المصرفي وجعله مركزًا إقليميًّا ودوليًّا مهمًّا، لا يخضع لإجراءات تقيدية.

3- اعتماد مبدأ حرية الصرف، وحرية تحويل النقد، وتحرك الرساميل، وضمان الودائع والإستثمارات، وعدم التعرض لإحتياطي الذهب في المصرف المركزي اللبناني، على الرغم من الضغوطات والأزمات التي مرّ بها لبنان.

وترتبط الأزمة الاقتصادية في لبنان بشكل مباشر بطبيعة النظام السياسي، والذي يكاد أن يكون معقد، ومنهجية إدارة الملف التنموي بالدولة، والخلافات في الخيارات الكبرى بين الأطياف السياسية، وتمثل هذه الأزمة أكبر تهديد لاستقرار البلاد منذ الحرب الأهلية التي دارت رحاها من 1975م إلى 1990م، والسؤال المطروح هو ما الأسباب المباشرة التي عجّلت بتفاقم الأزمة الراهنة؟، فيمكن حصرها بالنقاط الآتية:(الجزيرة،2020)

1- تراجع احتياطات البنك المركزي من الودائع.

2- انخفاض الودائع العربية والأجنبي الواردة للبنوك.

3- تقلص تحويلات المغتربين من الخارج.

4- عدم إيفاء المانحين الدوليين بالتزاماتهم وربطها بالإصلاحات المطلوبة.

5- تأثيرات قانون قيصر المفروض على سوريا.

6- تأثيرات أزمة كورونا منذ بداية عام 2020، وما بعدها.

بدأ الاقتصاد السياسي في لبنان رحلة التداعي والتراجع حتى قبل الإحتجاجات الحاشدة التي هزت البلاد في تشرين الأول/أكتوبر (2019م)، لكن فوجئ كثيرون بالإنهيار المالي المحتوم الذي يتوالى فصولًا؛ وذلك بسبب الإعتقاد السائد بأن مبدأي الديمقراطية التوافقية (حرية الامتلاك) وعدم تدخّل الدولة في الاقتصاد- والمتجذّر في القطاعين: المصرفي والعقاري- هما عاملان استثنائيان لديهما القدرة على الصمود. وطالما بالغت النخبة السياسية الحاكمة في الحديث عن الإستثناء اللبناني من التأثر بالأزمات بغية الحفاظ على وضع قائم، كانت هي المستفيد الأساس والحصري منه.

ولكن الحقيقة هي أن الإستثناء اللبناني يكمن في اللامساواة الهائلة في المداخل والثروات الطائلة، والتي تستمر بسبب فساد الاقتصاد السياسي (أسود، 2021)

شكلت الأزمة الاقتصادية اللبنانية ضغطًا شديدًا على الخدمات، وبخاصة التي تمس المواطنين، فدفعت المواطنين للخروج إلى الشارع احتجاجًا على أداء الطبقة السياسية الحاكمة والمتهمة بالفساد، والفشل في إدارة الأزمات المتلاحقة على مدار السنوات المتلاحقة.

فحوالي (60٪) من الناتج المحلي الإجمالي للدولة من التجارة والسياحة والخدمات، فانفجار مرفأ بيروت أدى إلى تعطيل القطاع السياحي والتجاري؛ باعتباره أهم ميناء في المنطقة، ومصدرًا رئيسًا للدخل القومي، كما أدت الأزمة السورية منذ اندلاعها في عام (2011) إلى تعطيل قطاع الإستثمار بشكل كبير؛ حيث قام العديد من المستثمرين الأجانب بتحويل أموالهم من البنوك اللبنانية؛ حيث عانى لبنان من نقص في السيولة بالدولار الأمريكي، وأدى ذلك إلى تدهور الوضع في السنوات التالية، لإستهلاك الأموال لصالح الرواتب، والتي تصل إلى 50%، فكانت أكبر أزمة اقتصادية في تاريخ لبنان (عمر، 2019).

لقد أدت الأزمة الاقتصادية لعام (2019) إلى إنهيار قياسي في قيمة العملة المحلية (الليرة) مقابل الدولار، فأدى إلى شحّ في الأدوية والوقود، والسلع الأساسية المختلفة، وكذلك هبوط حادّ في القدرة الشرائية للمواطنين، ووفقًا لأرقام الموازنة في لبنان لسنة (2022)، بلغت قيمة النفقات (873) مليار و(40) ألف ليرة، ما يعادل (2،7) مليار دولار، بينما بلغت قيمة الواردات إلى خزينة الدولة (986) مليار، و(29) ألف ليرة، ما يعادل (1،9) مليار دولار؛ أي بعجز 10 الاف و(878) مليار، و(10) آلاف ليرة، ما يعادل (726) مليون دولار. (برجاوي، 2022)، إنَّ هذه الأرقام توضح لنا مدى المعاناة في لبنان.

ولقد وضع البنك الدولي لبنان في التصنيف السنوي الذي يصدر في الأول من يوليو ضمن فئة (بلد ذي دخل متوسط أدنى)، في حين كان (ذا دخل متوسط أعلى) منذ نحو (25) عامًا، حيث أوضح البنك تصنيفه أنَّه " للعام الحادي عشر على التوالي انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في لبنان في عام (2021)، وذلك في

سعر الصرف، وأشارت فجداول البنك الدولي تشير أنَّ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في عام (2021) بلغ (3450) دولارًا، بعد أن كان (5510) دولارات في عام (2020) (الشرق الأوسط،2022)

فيما أثرت العلاقات السياسية والدبلوماسية مع السعودية ضربة اقتصادية جديدة على لبنان عبر توقف الواردات كافة القادمة من المملكة، شكلت تصريحات وزير الاعلام اللبناني (جورج قرداحي)، وذلك حول حرب اليمن أزمة دبلوماسية بين البلدين، فكان الرد من دول الخليج العربي باتخاذ عدة قرارات صادمة تجاه لبنان، قد فاقمت من حدة الازمة الاقتصادية التي يعاني منها لبنان أصلا، ودخلت لبنان في أزمة تلوى الأزمة. (ستيفاني،2021)

وتعاني البلاد من تضخم مفرط، حيث ارتفعت أسعار بعض المواد الغذائية بأكثر من (600٪)، وتقلّص الاقتصاد بنسبة (20٪). ومن المتوقع أن تنزل هذه النسبة إلى (10٪)، وفي تقرير حديث، أشار البنك الدولي إلى أنَّ أزمة لبنان كانت من الأزمات في العالم منذ (150) عامًا. (Yacoubian, 2021).

فقد شكلت الأزمة الاقتصادية انعكاسات على الحالة السياسية في البلاد، حيث أصبح البلاد عاجزة عن تمويل القروض، بسبب سوء الإدارة المالية أعوام طويلة، فقامت البنوك بوضع القيود على عمليات السحب النقدي، وإن كانت منخفضة، بحيث لا تغطي الحياة الأساسية، بالإضافة للعلاج، وهو ما أدى إلى انتفاضة المواطنين لأخذ حقوقهم بالقوة، فحصل اقتحام البنوك بقوة بالسلاح؛ وذلك لاسترداد واسترجاع ودائعهم الخاصة. (صالحاني ، 2022).

وفي مقابل تردّي الوضع الاجتماعي، فقد أشارت الأرقام إلى ارتفاع كلفة المعيشة نتيجة التضخم الذي سجل مستوى قياسيًّا في العام (2018) عند (6.1%)، بينما بلغت نسبته (4.7%) في العام (2017)، وفقًا لتقرير أصدره البنك الدولي في إبريل/ نيسان (2018). ومن المتوقع أن يسجل التضخم ارتفاعًا في الأعوام المقبلة؛ نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار في الأسواق. وقد وصف البنك الدولي الأزمة الحالية بأنَّها " كساد متعمّد " ناتج عن تقاعس الحكومة، بدلًا من تنفيذ الإصلاحات التي طال انتظارها. (مركز الجزيرة للدّراسات، 2019، 3)، فقد تخلف لبنان عن سداد الديون

عام 2020م، فخسرت العملة المحلية 85٪ من قيمتها، وتراجعت الليرة اللبنانية أمام الدولار أثناء تداولها في السوق السوداء، ويعاني لبنان من أزمة في الإمدادات الغذائية ونقص في إمدادات الوقود والأدوية وانقطاع التيار الكهربائي بشكل خاص، وقد هددت الشركة التركية بتزويد لبنان بالكهرباء بشكل رئيسي البلاد في حال سداد ديونها، أو قطع التيار الكهربائي، وبذلك ينكمش الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 9.5٪ في عام 2021 بعد انخفاضه بنسبة 20.3٪ في عام 2020 و 6.7٪ في عام 2019. وانكمش أيضًا الناتج المحلي الإجمالي للبنان إلى ما يقدر بنحو 33 مليار دولار في عام 2020 من ما يقرب من 55 مليار دولار في عام 2018م(Darad, 2021)

لقد كان من تداعيات الأزمة الاقتصادية أن أدت إلى:

1-انخفاض حادّ في الأداء الاقتصادي.

2- ازدياد نسبة الفقر والبطالة.

3- وارتفاع معدلات العجز.

4- وانخفاض الإنتاج والطلب.

5-عجوزات كبيرة في المالية العامة والحسابات الخارجية.

6- والافتقار إلى الإصلاحات الهيكلية.

وسبب ذلك السياسات الاقتصادية، وتداعيات جائحة كورونا، وانفجار مرفأ بيروت عام (2020).

ومن الأسباب أيضًا الحرب في أوكرانيا؛ مما أدت إلى ضغوط على الحساب الجاري والتضخم ومزيد من النقص في إمدادات الغذاء والوقود. (صندوق النقد الدولي، 2022)

فحاجة لبنان إلى خطة إنقاذية يعدّها صندوق النقد الدولي، الذي أبدى استعداده للمساعدة. وضمن شروط لقاء رزمته المقترَحة، يتعيّن بموجبها على الدولة اللبنانية إجراء إصلاحات هيكلية، تؤدي الى: (رزق،2020)

1-تعزيز الشفافية والاستقرار المالي.

2- الحدّ من الفساد والتهرّب الضريبي.

وليس مفاجئًا أن الطبقة الحاكمة في البلاد لم تبدِ استعدادًا لتلبية هذه الشروط؛ خوفًا من خسارة امتيازاتها؛ فبلغت الاجتماعات التي عقدتها وفود حكومية لبنانية مع مسؤولين في صندوق النقد الدولي، طريقًا مسدودًا؛ لسوء التخطيط، وعدم الاتفاق على سياسات معقولة بعيدة عن الأجندات الفردية والحزبية، وعدم تغليب المصلحة للبنانية.

فمعاناة لبنان من سوء الحوكمة والفساد الذي تسبب في أزمة مالية عام (2019)؛ كانت نتيجته تخلف البلاد عن سداد سنداتها لأول مرة منذ عام (1943). ولم تتسبب الحرب الأهليّة التي استمرت لسنوات، ولا تدفق ملايين اللاجئين من الدول المجاورة، ولا الصراعات المتكررة مع إسرائيل، ولا الاغتيالات السياسية في تقسيم البلاد بهذه الطريقة ، فقد صنف البنك الدولي أزمة لبنان على أنها أسوأ من أزمة اليونان، وكذلك هي أشدّ حدّة من أزمة في الأرجنتين. (الجزيرة للدّراسات، 2021)

ومن نتائج الأزمة كان بالأمن والجيش، كانهيار كامل للأمن، وتصاعد المخاوف من أن الجيش لن يتمكّن من تلبية الاحتياجات الأساسية لجنوده؛ فالمؤسسة الواحدة التي تمنع الفوضى الكاملة في لبنان يعاني من تدهّور معنوياته، في حين كان الجندي جزء من المواطنين فيعاني من وطأة الأزمة الاقتصادية. وبالفعل، انخفضت رواتب العسكريين بشكل كبير، مما اضطرهم لإشغال وظائف ثانية. وتشير التقديرات الرسمية إلى أن عدد الهاربين من الجيش يبلغ (1200) حندي على أقل تقدير رسمي. كما تتزايد المخاوف من أن الجيش لن يعود قادرًا على أداء واجباته الأساسية. تشير التقارير القصصية إلى أن العناصر الأمنية بدأت بالفعل بعدم وقف جرائم الشوارع. ويبدو أن الجيش اللبناني بدأ العجز. (Yacoubian, 2021)

حاول البنك المركزي اللبناني طمأنة المودعين بعدم الوقوع في الإفلاس، وقام بإجراء الحدّ من سحب الودائع لضمان السيولة، وقد تراجع عنه بسبب احتجاجات الشوارع التي أكدت أن ودائعهم آمنة. وقد صنفها البنك الدولي الأزمة الاقتصادية والمالية أن تحتل المرتبة العشرة الأولى، وربما في المراكز الثلاثة الأولى على أنها " أكثر فترات الأزمات حدّة على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر". (Darad, 2021)

ويوضح تقرير البنك الدولي أن الأزمات المتفاقمة كشفت عن هشاشة نموذج تقديم الخدمات في لبنان، وهو في حدّ ذاته نتاج استحواذ النخبة على مقدرات وموارد الدولة؛ لتحقيق مكاسب فردية وإضعاف الخدمات العامة ". فأدي إلى انتشار الفقر في لبنان، وارتفع معدله من (55%) عام (2020) إلى (74%) من مجموع السكان، بحسب تقرير أصدرته لجنة الأمم المتحدة لغربي آسيا "الإسكواش" في سبتمبر/ أيلول من العام الماضي (شمص، 2022) .

فمن خلال متابعة التحليلات المتعلقة بالاقتصاد اللبناني والأزمات المالية، يمكن حصر الأسباب المتداخلة في الأزمة الاقتصادية(عربي بوست،2020)

1- ارتفاع نسبة الديون للقطاع العام، نحو (91) مليار دولار.

2- إفلاس وانهيار القطاع المصرفي.

3- نسبة النمو الاقتصادي انخفضت، فالاقتصاد اللبناني لم يشهد أي نمو فعلي طوال (10) سنوات الماضية، وهذا الانخفاض له آثاره الاجتماعية والسياسية التي يمكن وصفها بأنها حادّة وشديدة على دوله مثل لبنان، محدود الموارد.

4- الفراغ السياسي بين عامي(2014-2016)، عانت دولة لبنان من فراغ سياسي، ومنه تأجيل للعديد من القرارات حتى جرت الانتخابات النيابية عام (2018)، وقد أصبحت حكومة (الحريري) عام (2019) عاجزة عن اتخاذ أي قرار سياسي في تنفيذ أي إصلاحات مطلوبة كشرط للحصول على دعم خارجي من الدول المانحة.

1.3.1.5 الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية في لبنان.

اندلعت الاحتجاجات في لبنان على خلفية الإجراءات التقشفية، والتي قامت بها الحكومة في لبنان، فالاحتجاجات شعبية كانت عامة من كل أطياف الشعب، وقد هزت البلاد من خلال تحدّي المحتجين لحُكم الساسة اللبنانيين الذي استمر (30) عامًا، ومن المعروف أنَّ هذه المواقف تحتاج إلى شعارات، فقد رفعوا شعارات تدين الفساد المستشري والمحسوبية الطائفية وغيرها، فكان من ضمن القوى الحاكمة (حزب الله) الذي اتُّهِم في أزمة سياسية وأمنية غير مسبوقة في الوطني والإقليمي والدولي. لقد تسبّبت الحكومة اللبنانية في اشتعال الحراك الاجتماعي في البلاد عندما أعلنت في

(17 أكتوبر 2019) عن فرض ضريبة شهرية بمقدار ستة دولارات على المكالمات الصوتية عبر تطبيق (واتساب)، فقد هبّ الشعب اللبناني بجميع أطيافه وانتماءاته الجغرافية والدينية وشرائحه الاقتصادية مطالبًا بتنحّي الطبقة السياسية بأكملها (العلمي، 2020)

ومن أهم القضايا التي كشفتها الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية في لبنان:

1- الفشل البنيوي لترتيبات تقاسم السلطة الطائفية كنظام (ريعي) يتم فيه تقسيم السلطة والثروة.

2- احتكارهم السلطة وفق معايير لا علاقة لها بالكفاءة أو القدرة.

وتركزت الاحتجاجات بشكل كبير في بيروت؛ لأنَّها العاصمة، وقد جمعت اللبنانيين من كل الطوائف، ومن الملاحظ أنَّها تخلو تمامًا من الإشارة إلى اللاجئين؛ كونه أحد أسباب الأزمة الاقتصادية، كما تخلو من كل تلك القضايا التي تصدرت المشهد الإعلامي اللبناني، وقد كان خطاب هذه المظاهرات الاعتراض على الطبقة السياسية الحاكمة، بجميع اتجاهاتها الحاكمة،وقد دعت إلى:

1- المطالبة بالقضاء على الفساد والمحسوبية.

2- طالبت باستقالة الرؤساء الثلاث؛، رئيس الحكومة (سعد الحريري)، ورئيس الجمهورية (ميشال عون)، ورئيس مجلس النواب (نبيه بري).

3- رحيل كل ما يتصل بهذه السلطة.

وبناء على هذه الاحتجاجات فقد استقال مجلس الوزراء، وألقى البلاد في أزمة سياسية لازالت تحوم بها (مركز الجزيرة للدّراسات، 2019، 4)

ومن شدة التأزم في البلاد فقد أبدى المواطن اللبناني تمرّدًا غير مألوف ضد جميع أطياف الساسة من خلال المظاهرات التي امتدت طيلة أسبوع كامل، أُغلقت على أثرها الجامعات، والمدارس، والمصانع العاملة، والإدارات المحلية، والمرافق الحيوية في البلاد، في قلب العاصمة بيروت، وصيدا وطرابلس، وكان من أسبابها الضريبة التّي فرضتها حكومة (سعد الحريري) على قطاع الاتّصالات، والتي قد تراجعت عنها لاحقا(القدارات، 2019).

فالنظام السياسي في أي دوله يعبر عن شكل القاعدة الاقتصادية ومضمونها، غير أنَّ تشعب العلاقات السياسية الخارجية لمختلف القوى والتيارات في لبنان خاصة كانت بمعزل عن الإطار الدبلوماسي والرسمي، والذي يسهل حل المشكلة في الغالب، إلا أنَّ في حالة الوضع اللبناني سيؤدي إلى مزيد من التعقيد في إيجاد حل للمشاكل الاقتصادية والسياسية التي تواجه المجتمع اللبناني بشكل خاص. (ستراتيجيكس، 2020)

لقد كان خروج الشعب اللبناني يمثل تعبيرًا جليًّا لعمق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من خلال إقامة الدولة المدنية، وتحوّل لبنان من مناطق وحصص نيابية إلى منطقة انتخابية واحدة، مع إلغاء النظام السياسي الطائفي؛ والسبب في ذلك طبيعة النظام اللبناني الذي قام على تقاسم السلطة بين (المسيحيين والمسلمين) بشكل عام، وكان مرجعهم اتفاق الطائف في السعودية،ومن الأسباب أيضا الحروب التي يشهدها الإقليم(السنَّة– الشيعة)، وكانت النتائج قد اكتفت بفرض تسويات، والحصول إلى إصلاحات على المدى المتوسط القريب.

2.3.1.5 أثر انفجار مرفأ بيروت على الحالة الاقتصادية في لبنان.

كانت الأحداث الساعة السادسة وسبع دقائق من نهار الثلاثاء الموافق (4 آب/ أغسطس 2020)، لحظة مفصلية في تاريخ لبنان، في العنبر رقم (12) فقد اندلع حريقا في مرفأ بيروت، ثمَّ تبعه انفجارٌ سُمع دويه في قبرص، وسُجلت كهزة أرضية في الأردن، وقد وُصف بأنَّه أحد أكبر الانفجارات غير النووية التي عرفها التاريخ، موديا بحياة (217) شخصًا، وإصابة حوالي (7000) شخص، بالإضافة إلى تشريد (300000) آخرين، متسببًا في دمار واسع، وصلت أضراره إلى مسافة (20) كيلو مترًا، وقد تبيّن أنَّه ناجم عن انفجار مئات الأطنان من مادة نترات الأمونيوم سريعة الاشتعال، مخزنة منذ عام (2014)، دون درجات الوقاية، ومن المؤسع بعلم من السلطات الأمنية والسياسية التي تجاهلت التقارير التي كانت تحذر من خطورة حفظ هذه المواد دون احتياطات حفظ وحماية(الخطيب، 2021، 2).

انهار اقتصاد لبنان وتحمَّل أزمة جديدة، حيث أدى الانفجار إلى إبادة القطاع السياحي برمّته، مع خسائر تقدّر بمليار دولار بشكل مباشرة وغير مباشرة، وأكثر من

(10) آلاف مؤسسة سياحية، (فنادق ومطاعم وملاهٍ ومقاهٍ، وشركات تأجير سيارات، وشقق مفروشة ومحلات وغيرها)، وتم تدمير المخزون الاستراتيجي للقمح بشكل كامل، بجانب تدمير المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية، وبذلك أدى إلى زيادة التدهور في الاقتصاد الرقمي والورقي كسعر العملة وغلاء الأسعار، فالخسائر الاقتصادية كانت كارثية ما زال حتى اليوم. (سهام،2021)

لقد كان انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس (2020) حادثًا ذا بُعد سياسي وأمني وزاده الانزلاق السريع نحو الهاوية، ولفت الأنظار بالخارج إلى محورية وجود مساعدة دولية ضرورية لتخفيف أعباء هذا الوضع الاقتصادي؛ ورجَّح بعضهم ذلك نتيجة الاختلالات الهيكلية التي أصابت مختلف قطاعات هذا الاقتصاد الخدمي، وصولًا إلى القطاع المصرفي، بسبب نقص في سيولة النقد الأجنبي دفعته للحيلولة بين المودعين وحساباتهم الدولارية، ومنه تهاوي الليرة اللبنانية أمام الدولار الأميركي بأرقام قياسية، فمثلا المبلغ (23) ألف ليرة يقابلها (1) دولار في سوق السوداء، والسعر الرسمي تجاوز (1500) ليرة عقب اعتذار (الحريري) عن تشكيل الحكومة (نوح، 2021).

فنلاحظ أنَّ تداعيات الأزمة تأخذ منحى دولي، من خلال سوء العلاقات وتردي سعر العملة، وتلقي نتائج انفجار المرفأ، واحتجاجات الشعب وغيرها، فيقدر حجم الخسائر التي تعرضت لها أرض المرفأ الذي يعدّ واحدًا من أهم (71) مرفأ على البحر المتوسط، إضافة إلى المرافق التجارية والسكنية، وصولًا إلى بعد (72) كيلو مترًا عن مركز الانفجار، قيمة الخسائر الأولية (2) مليارات دولار، أي (11.2%) من قيمة الناتج المحلي لعام(2019)، والذي بلغ(11.21) مليار دولار. كما يعادل (4) أضعاف قيمة سندات يورو (بوند) أدوات دين مقومة بالدولار، لقد تخلف لبنان عن سدادها في مارس/ آذار الماضي البالغة (9.7) مليار دولار، كما تعادل الخسائر (25%) من احتياطي النقد الأجنبي للبلاد البالغة (20) مليار دولار(زيدوري، 2020، 92) .

وجاءت الردود الدولية لهذه الأزمة، فكان الرئيس الفرنسي (ماكرون) حريصًا على الدفاع عن آخر جيوب النفوذ الفرنسي في المنطقة؛ لذا، فقد زار بيروت وكان له موقف سلبي من القادة اللبنانيين، ودعا إلى: (معكرون،2021).

1- نظام سياسي جديد، يلتزم به القادة.

2- حذّر من أن باريس ستتخذ المزيد من الإجراءات في أيلول؛ أي بعد شهر من تاريخ وقوع الانفجار، في حالة لم تُبادر السلطات اللبنانية إلى إجراء الإصلاحات؛ لأنَّ المجتمع الدولي لن يعطي تنازلات أخرى، تحت مسمى (شيكات على بياض) لنظام لم يعُد يحظى بثقة شعبه.

ولكن إدارة (ترامب) غيرت خففت من شدة اللهجة الفنسية بزيارة (هيل)، وهو الذي ضبط الإيقاع الدولي في ضوء تدخلات الحكومة الإيرانية الداعمة لأذرها في المنطقة، فالولايات المتحدة وإيران هما اللاعبان الرئيسان في المشهد السياسي اللبناني حتى إشعار آخر.

ويتوقع المحللون أنَّ انعكاس الأوضاع الاقتصادية الداخلية، والإقليمية السياسية والعسكرية ستؤثر على مستوى الاستقرار السياسي في لبنان، والمتوقع أن الأزمة الاقتصادية الراهنة في لبنان سوف تستمر، للأسباب لآتية (عبد الحي، 2019):

1. إن التحول الاقتصادي المأمول لا يواكب في وتيرته إيقاع التوقع الشعبي المتسرع حتى لو خلصت النوايا.
2. مصادرة الأموال لزعماء الطوائف عبر كشف الحسابات المصرفية بشكل خاص لن تمر بسهولة؛ من خلال القرارات القضائية.
3. ترشيد المصروفات وضبط الموارد من خلال النظام السياسي، فالخروج من الأزمة بحاجة إلى ثورة سياسية موازية، فالنظام السياسي الحالي هو الحامي للهشاشة الاقتصادية؛ لأنَّه هو الضامن لمصالح هذه النخبة الوراثية.
4. هروب نسبة من رؤوس المال اللبنانية الى الخارج؛ لأنَّ الاستثمار اللبناني في خارج لبنان مرتفع بالمقابل داخل لبنان، فيعادل 24.23% من اجمالي الناتج المحلي أي مايعادل 13-14مليار دولار.

2.5 أثر التحدّيات الخارجية على الاستقرار السياسي في لبنان.

يعدّ لبنان في حالة اضطراب دائم، ولذلك تبدو النظرة الأولية له أن الربيع العربي لم يكن له تأثير سياسي مباشر، ولكن بالتأكيد كان للربيع العربي دور غير مباشر برز من خلال الأزمة السورية التي أدت إلى اختلال في الساحة السياسية في لبنان؛ باعتبار أن لبنان ما يزال مرتبطًا إلى حدّ كبير بسوريا بحكم الجوار والعلاقات التاريخية بين الدولتين، حيث كان للصراع الداخلي في سوريا تأثير كبير على الاستقرار في لبنان على جميع الأصعدة.

1.2.5 تأثير الأزمة السورية على حالة الاستقرار السياسي في لبنان.

يعدّ لبنان من أكثر دول الجوار السوري تأثرًا بالتغيرات السياسية في الجارة سوريا، هي الطرف الأقوى فيها، ولها تأثير مباشر على معظم المستويات في لبنان، ولكن سوء العلاقات تراجع بسبب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني (رفيق الحريري)، واتهام أطراف في الجانب السوري بالمحاولة، وما ترتب عليه انقسام الأحزاب السياسية داخل لبنان بين مؤيد ومعارض للنظام السوري، ولقد شكل انقسام القوى الداخلية في لبنان بالصراع القائم في سوريا إلى زعزعة الاستقرار السياسي في لبنان، وإضعاف الإرادة التي كانت ضابط الأمان من جهة الشرق مع سوريا، فسوء العالقة يعني قلة التواصل والاتصالات والتفاهمات وغيرها (سالم، 2012،3).

حتى أنَّ الأزمة السورية في عمليات الاقتتال والعنف في سوريا أدت إلى تفاقم حدة المواجهة بين تحالف (14 آذار)، وهي التي تهاجم نظام الأسد وأنصاره اللبنانيين في الداخل، وتحالف (8 آذار)، و(حزب الله)، والأخير من أقوى مؤيدي نظام الأسد منذ بداية الاحتجاجات المناهضة للنظام، كونه الداعم والمنفذ لعمليات القتال والمساعدات الإيرانية في المنطقة، مما أثر ذلك على الوضع الداخلي في لبنان بين مؤيدين ومعارضين، حيث أدى إلى زعزعة الاستقرار في البلاد.

في ضوء هذا بدأ الموقف الرسمي اللبناني يتبلور بتبني رئيس الحكومة اللبناني (نجيب ميقاتي) موقفًا وسطيًّا (سياسة الحياد)، ومنها النأي بالنفس والابتعاد عن سياسة المحاور العربية، مع تأكيد التضامن العربي في إطار الجامعة العربية والذي لا غنى

عنه أولا وأخيرا؛ وذلك لتجنيب البلاد الانعكاسات السلبية للأزمة السورية، ووضع حدّ انزلاق لبنان نحو حرب أهليّة، فقد تحالف قوى (14 آذار) ومؤيديه وهم بانتظار تطور الأوضاع التي تسير في تجاه إضعاف النظام السوري، وتجنب تصعيد المواجهة السياسية في لبنان، وفي الوقت ذاته حرص تحالف (8 آذار) على إبقاء الحكومة التي كان يهيمن عليها كسلطة وإدارة، وخفض حدة التوتر في لبنان، لكن نتيجة للاختراقات السورية وتطور الأزمة بدأ التحول في وقف القوى السياسة في لبنان، حيث الانقسام والاصطفاف السياسي والطائفي بين قوي (8 آذار) الداعمة للنظام، وقوى (14 آذار) المؤيدة للمعارضة التي رأت أن الأزمة السورية هي فرصة لتدعم المعارضة الداخلية في سوريا، ضد النظام السوري الإيراني، والعمل على إسقاط القوى الإقليمية التي تقف وراء قوة (حزب الله) في لبنان (أبومصطفى، 2015، 101).

لم يخلُ هذا الاستقطاب من مشاحنات واحتكاكات بين القطبين الأبرزين في السياسة اللبنانية، فقد أحدث اشتباكات مسلحة في طرابلس وبيروت، نتج عنها العديد من الضحايا ووصلت درجة التوتر إلى ما قبل الحرب الأهليّة، والسبب هو الثورة السوريّة والموقف منها على خلفيّة سياسيّة بحتة، ثم جرى عملية جديدة كنوع من الاستفزاز وهو خطف مواطنين لبنانيين داخل الأراضي السورية على يد جماعة مسلّحة معارضة، ما فأحدث نوع من نقمةٍ لم ينجُ منها المقيمون السوريون في لبنان، مؤيدين للنظام كانوا أم معارضين، وكان من تبعاتها أصدار مثقفون وناشطون سوريون بياناً يستنكر اختطاف المواطنين اللبنانيين، ويدعو للإفراج الفوري وغير المشروط عنهم، ذلك تفاديا لحصول انقسامات غير مرغوبة في الوقت الراهن، وكذلك تفويت الفرصة على من تسول له نفسه من العبث بالدولتين وفك الأواصل التاريخية بين شقيقين اعتادا على تلقي الضربات معا (ابو الحصين، 2017،73)

فللأزمة السورية تداعيات مباشرة قوية ومزلزلة على لبنان كاملة بمختلف القطاعات، وكانت نتائج هذه التداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية؛ وذلك بسبب الانقسام الداخلي بين اللبنانيين حول مؤيد للنظام ومناهض له، والتي كانت من أسبابها ضخّ الخلافات السياسية، وفشل سياسية النأي بالنفس، كما أنَّه كان هناك تأثير مباشر على أمن لبنان، حيث إن حالة عدم الاستقرار في سوريا تؤثر على قدرات

الجيش اللبناني في التعامل مع الأزمات في بيئة مضطربة، كما أن هناك عدة تهديدات إرهابية لأمن لبنان، حيث شهد لبنان عمليات تفجير متكررة، بالإضافة إلى أزمة اللاجئين السوريين في لبنان. (عبدالقادر،2017)

وقد كان تأثر لبنان– بشكل كبير– بالأزمة السورية؛ فيتسم اقتصاد لبنان بقطاع تجاري واسع مع الجمهورية العربية السورية، فليس فقط كشريك تجاري مهم، بل تمثل سوريا وسيل لتأمين الممرات التجارية التي يستفيد منها لبنان، فقد تأثرت تلك الممرات إلى حد كبير وتضاعفت المخاطر على الصادرات في كافة المجالات، إضافة إلى تأثر لبنان في قطاع السياحة الذي يمثل شريان حياة مشترك. (البنك الدولي، 2013، 17)

وقد عانى لبنان من أعداد اللاجئين الذين بلغ عددهم (مليون ونصف) لاجيء، حيث برز التأثير من خلال مجموعة من المؤشرات، كان من أهمها زيادة نسبة القوى العاملة، والبطالة، والتضخم، وكذلك تراجع واضح في القطاع الاقتصادي، وتوفير العمالة بأقل تكلفة للاجئ السوري، والذي قلص فرص العمل للمواطنين؛ فزادت نسبة الفقر والبطالة، والزيادة الطلب على المساكن المؤجرة إلى ارتفاع أسعار الإيجارات بشكل كبير، والمنافسة الحاصلة في المجال التجاري، فمارس عدد كبير من السوريين الأعمال التجارية، ونافسوا صغار التجار اللبنانيين على القطاعات المختلفة، خصوصًا أنَّهم تجار بمنتجات سورية، فوفروا أسعار متدنية عن أسعار المنتجات اللبنانية. (التقي، 2022)

ومن الناحية الاجتماعية، أدى اللجوء السوري إلى ارتفاع كبير في عدد السكان؛ وازدياد الضغط على الخدمات العامة ذات القدرات المحدودة أصلًا، وزاد استنزاف كبير للبنى التحتية الهشّة؛ فنج عنه ازدياد حالة التوتر بين السكان المحللين واللاجئين السوريين، علاوة على التركيبة المذهبية في لبنان مع وجود ثلاثة أرباع اللاجئين السوريين في لبنان من السنة، فزادت الطائفة السنية في لبنان، الأمر الذي أدى إلى تفاقم التوتر الطائفي؛ مما دفع العديد من الأطراف إلى تبرير دعواتهم للتسليح بحجة الدفاع عن النفس من شدة خوفهم ممن هو قد دخل على لبنان من غير طائفتهم وثقافتهم اللبنانية. (التقي،2022)

فقد استوطن في بداية السوات الأولى ما يقارب (86%) من النازحين السوريين في المناطق التي تعيش فيها أكثرية اللبنانيين المهمّشين، أي في مناطق الفقر، الذين يشكّلون حسب التقديرات (66%) من السكان الأصليين، وهناك مشكلة ازدحام سكنية في بعض المناطق، كما في البقاع والشمال، فقد ازداد عدد سكان بعض القرى بنسبة الضعف. كما في بلدة عرسال، فشهدت نتيجة ذلك اشتباكات متكررة في محيط مخيمات النازحين، ويقدر عدد سكانها مايقارب (40) ألف سوري إلى جانب (35) ألف لبناني. مقابل هذا تم دفع أقل من ثلث الأموال الخارجية الموعودة للبنان من أجل دعم النازحين، وفق منظمة العفو الدولية، فحدث فجوة من حيث الأوضاع مقارنة مع الحوال الاقتصادية (الخطيب،2014)، وهذه المقارنة كانت من حيث قيمة المنتج ومدى توفر المواد والنقد بين أيدي الناس.

2.2.5 تداعيات التدخل الايراني ؤ حزب الله في الازمة السورية والتهديد الاسرائيلي.

كان تدخّل (حزب الله) عسكريًّا في سوريا منذ زمن، وقد تزامن هذه المرة ضمن تحالف استراتيجي منظم إيرانيا، دعمًا للنظام السوري؛ فحرص (حسن نصر الله) الأمين العام للحزب على تأكيده " أن قوة المقاومة تزداد يومًا بعد يوم، وأن أي حرب على لبنان مهما كانت أهدافها لا توازي ولا تستاهل الكلفة التي ستتحملها إسرائيل"، ويقابله ذلك تركيز إسرائيل على الدعاية الواسعة حول قدرات (حزب الله) ونموها، وتهديدها المستمر بوقف هذا النمو المتصاعد بكل الطرق، وبخاصة العسكرية. وقد كان البُعد استراتيجي لتحالف حزب الله وسوريا وإيران فلعب دورا في حماية نظام الأسد في نقل الأسلحة والمعدات، والأموال من إيران إلى حزب الله في لبنان، فقد أرسل النظام الإيراني جوًّا أعدادًا كبيرة من الأسلحة إلى دمشق. ولا تقتصر أهميّة سوريا لحزب الله على دورها كقناة للدعم المالي والمادي، فقد وفّر الأسد ملاذًا آمنًا لمعسكرات تدريب الحزب وتخزين الأسلحة في مناطق مختلفة من سوريا وبخاصة الغربية المحاذية للبنان. (القواسمي،2،2017)

والحديث عن الصلات بين سورية وحزب الله هي جوهر العلاقات السورية – الإيرانية. فطيلة زهاء أربعة عقود، كانت الروابط بين سورية وحزب الله تجسّد الجسد والروح، فطبيعة الديناميكيات بين دمشق وطهران برزت منذ زمن. وقلما كانت التوترات تندلع بينهما، ويستثنى منها يتعدّى على سلطة الآخر، فقد كانت سوريا تحتج على حزب الله.(الحاج علي،2،2019)

أمَّا من حيث الهدف، فقد كان التدخّل المتدحرج نحو الفضاء السياسي والجغرافي الذي يربط حزب الله استراتيجيًّا بمركزه السياسي والعقائدي؛ أي إيران وقيادة ولاية الفقيه والحرس الثوري فيها، وولاية دينية (شيعية) كانت على رأس الأهدف التوسعية، فحمايتها وطاعتها واجبة، وبالتالي كان الحزب شريكًا عسكريًّا أساسيًّا في العمل على إنقاذ نظام الرئيس الأسد للحفاظ على بقاء سوريا ووجودها اللوجستي، هذا من جهة. ومن جهة أخرى ليحفظ ارتباط بيروت بطهران جغرافيًّا وقطع أهداف المعارضة السورية له ولغيره، بما يؤمِّن له الاستمرار على الأقل كمنظمة عسكرية قوية وليس حزبًا سياسيًّا يحكم منطقة بعينها.(شقير، 2017، 9)

وفي نهاية عام (2013)، قامت قوات حزب الله بالتدخّل في الأزمة السورية؛ نتيجة ضعف النظام السياسي السوري، وعدم قدرته في السيطرة على الإقليم وبخاصة الغربي منها، لقمع الثورة، وسبب ذلك المخاوف من هجمات الجماعات الإسلامية السُنّية والسيطرة على القطاعات الواصلة بين حزب الله والحكومة السورية، وخير دليل على ذلك في عام (2015) قامت قوات (حزب الله) بتأمين الخطوط الاستراتيجية الإيرانية والتي تمدُّ حزب الله بالأسلحة، وذلك من خلال الاشتراك مع الجيش السوري بشنّ هجوم، فقيام الثوار بالتنازل عن أسلحتهم بعد وقف إطلاق النيران وانسحابهم من منطقة (الزبداني)، وكذلك أدى إلى خروج الشيعة بشكل آمن من القريتين الشيعيتين، وفي بعض المناطق المهمة حاول عناصر الحزب – حول العاصمة– بتجويع السكان وترحيلهم عنها، فالتغيرات الديمغرافية في هذه المناطق قد نالت من شرور(حزب الله) ما نالت؛ لغطرسهم وحقدهم العقدي (حسن،2022)

في ظل الأزمات الكبرى التي يتعرض لها إقليم الشرق الأوسط، وأبرزها الأزمة السورية، نلاحظ أنَّ قوى التنافس في المنطقة جارٍ بين إسرائيل وتركيا، وتحاول كل

منهما أن تجيّر تلك الأزمات لصالحها وتدير رحى القصية ضمن رحاها، فلا تخرج عن إطار حلها، ومحاولة تقليل المخاطر وتعظيم المكاسب، فإسرائيل تبحث عن الكيفية التي تجعلها تخرج من تسويات هذه الأزمات بأعلى المكاسب وأقل الخسائر، في حين أن إسرائيل تسعى إلى تحقيق أبعاد ليس أقل أهميّة، بتأمين التفوق العسكري الاستراتيجي الإسرائيلي المطلق على كل القوى المجاورة عربية كانت أم إقليمية، وبخاصة أمام الخصم والند ذراع إيران العسكري، وبتأمين ظهير دولي قادر على توفير الضمانات الكافية للتفوق الإسرائيلي عسكريا، مع الأخذ في الاعتبار كل ما يحدث من تطورات في توازنات القوى الدولية في المنطقة، وبخاصة التركي منها.(عبد الحميد، 2016)

مما سبق، نلاحظ أن البُعد الطائفي، بالإضافة إلى البُعد المصلحي يقفان وراء تأثير إيران وتعاونها مع حزب الله في الدفاع عن نظام بشار الأسد، إذًا هي مصالح متبادلة بين قطبين أساسيين في إقليم واحد، ويتضح ذلك في مقالة نشرتها (لوجورنال) الفرنسية حول الدور الذي يلعبه حزب الله في سوريا مبينًا خلاله أن الحزب يعدّ الدفاع عن نظام بشار وهو فرض وواجب؛ فسقوط الأسد يعني خسارة تاريخية في معركة طائفية بين السنة المدعومين جزئيًّا من السعودية، والشيعة المدعومين من إيران، فيما يرى (حزب الله) يرى أن (إسرائيل) تسعى إلى الإطاحة ببشار الأسد ونظامه، وهو مرفوض من إيران وحزب الله؛ ولذلك ينطلق الدعم الإيراني لحزب الله الذي يصبّ في مصلحة سوريا ممثلة ببشار الأسد، بمبادئ دينية وعقائدية وبرجماتية واضحة وثابتة لدى الطرفين؛ فهي تمثل بالنسبة لها ورقة ضغط تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها العقائدية المتمثلة في تحجيم الدولة الإسلامية، وتهديد إسرائيل والاستراتيجية المتمثلة في امتلاكها لقوة نووية رادعة، أو تكتل عربي محتمل بين جيران إسرائيل أمثال مصر والأردن وسوريا والعراق .(محمد،2017)

إنَّ المخاوف على الوضع الأمني في لبنان تزداد سوءًا؛ نتيجة غياب الاستقرار السياسي والخلاف المستمر بين مختلف القوى الحزبية على الملف الرئاسي وغيره من الملفات، وخصوصًا نتيجة استمرار الانهيار الاقتصادي والمالي، مع انهيار سعر صرف الليرة إلى مستويات غير مسبوقة. وقد صرَّح المدير العام للأمن العام اللواء

(عباس إبراهيم) مطلع الأسبوع الحالي أن الأوضاع الأمنية (آخذة في التفاقم، وأن الوضع الاجتماعي سينفجر آجلًا أو عاجلًا)، وهنا يتحدث عن أوضاع أفراد وعناصر الأمن مع تحوّل رواتبهم إلى رمزية(غير مجدية).(اسطيح،2022)

3.2.5 أهم السيناريوهات المتوقّعة في المستقبل لطبيعة حالة الاستقرار السياسي في لبنان.

سيناريوهات وتوقّعات محتملة نستقبلها في القريب، وتكمن في المعطيات وحالة الاستقرار السياسي في لبنان قد تكون منفصلة أو متوازية، سنقوم باستعراضها وبناء ما يتوقّعه أو يرجّحه الباحث، وذلك من خلال: (الحوت،2021)

1. نظرًا للوضع الحرج الذي تمرّ به البلاد، قد يستعد الساسة للقيام بإجراءات صعبة لمنع الانهيار الاقتصادي للبلاد، وذلك من خلال البدء بإعداد خطة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، وكذلك السيطرة على السيولة، وبالنسبة للقوض فهي حلٌّ مستعجل تفرضه التحالفات والمصالح الدولية سواء من صندوق النقد الدولي، أو من صندوق الدعم العربي – دول الخليج العربي–، واستثمار الأوقات المناسبة والفرصة السانحة لإقامة ديمقراطية شكلية من خلال الانتخابات النيابية.
2. إنَّ استمرار الوضع الراهن مع ازدياد الضغوط الداخلية والخارجية، وعدم التوصل إلى حلول سريعة ومستعجلة، مع احتمال تأجيل الانتخابات النيابية المقررة؛ وهذا يؤدي إلى مزيد من تدهور الأوضاع اقتصادية، ومالية ومعيشية واجتماعية وأمنية، والتي قد يدفع البلاد نحو تقسيم البلاد، بحيث تعجز الأجهزة العسكرية والأمنية عن معالجة الأوضاع، وانهيار مؤسسات الدولة وبخاصة الحكومية كالخدمات، التربية والصحة)، ويتم توزيع المهام السياسية والحزبية بإدارة المناطق التي يشرف عليها كلٌّ منهم، وهذا السيناريو هو الأخطر، وهذا سيعرّض البلاد لمخاطر كبيرة وبخاصة في ظلّ انهيار الحكومة المركزية، وبالنسبة لترك الحدود مفتوحة أمام اللاجئين للتحرك داخل أوروبا وخارجها، سواء الهجرة أو السفر، فحوادث الغرق زادت في الآونة الأخير، وأودت بحياة المئات من اللاجئين، وقد تنتقل الفوضى إلى دول

أخرى، سواء مجاورة، كتركيا والأردن، وبعيدة قد حوت المهاجرين كأوروبا واليونان، فتتحرك الخلايا الإرهابية، ويحدث ما لا يحمد عقباه.

3. من المتوقع صدور قرار دولي عن مجلس الأمن لفرض وصاية دولية على لبنان وفقًا للبند السابع على غرار القرار (1559)، ومنه توسيع مهمة قوات (اليونيفيل) لتغطي الحدود السورية اللبنانية، وهو أمر مستبعد؛ لأنَّه يتطلب عدم حصول فيتو من روسيا أو الصين، بالإضافة إلى عدم توفر القدرة العملية لتطبيق هذا القرار وإرسال القوات الدولية دون حصول مواجهات عسكرية في لبنان، بالإضافة إلى قدرة الأمم المتحدة التي بدأ بالتناقص في ضوء الحرب الروسية الأكرانية.

4. حصول عدوان عسكري إسرائيلي على لبنان يؤدي إلى نزع سلاح حزب الله، ويكون هذا العدوان أقسى بكثير من عدوان تموز/ يوليو (2006)، ويؤدي إلى تدمير لبنان. وعلى ضوء ذلك؛ يتم تغيير الوضع السياسي الداخلي بما يشبه ما جرى بعد عدوان حزيران/ يونيو (1982). وهذا السيناريو صعب جدًّا أيضًا؛ بسبب عدم قدرة الجيش الإسرائيلي على حسم المعركة، وعدم توفر أوضاع داخلية وإقليمية ودولية، وهذه الظروف لا تتناسب مع ما يجري في روسيا، وما تقوم به أمريكا في مضيق تايوان، واستفزازات اسرائيل لإيران وملفها النووي.

وعلى مستوى سيناريو اندلاع حرب إسرائيلية جديدة مع لبنان على غرار حرب (2006)، يتوقّع- في ظل سياق تداعيات- استمرار الحرب السورية، وتكرار الهجمات الجوية الإسرائيلية داخل الأراضي السورية. بدأ المحللون الإسرائيليون بالحديث عن احتمال أن يؤدي التوتر الحاصل إلى إمكانية اندلاع حرب على الحدود الشمالية السورية واللبنانية، كانت وسائل الإعلام الإسرائيلية قد نشرت عدة تحليلات حول هذا الاحتمال، كما كتب الباحث الإسرائيلي البارز والضابط الكبير السابق في الموساد الإسرائيلي (يوسي الفر) أن اندلاع هذه الحرب سيأتي من خارج الصراع العربي- الإسرائيلي، وستقع هذه الحرب كنتيجة لاستمرار الحرب السورية واحتدام الصراع بين إيران وإسرائيل. ورأى (الفر) أن إسرائيل ستتكبد خسائر فادحة (عبد القادر، 2017) .

وقد أصدرت تقديرات عن الأوساط العسكرية الإسرائيلية من داخل جيش الاحتلال حول محاكاة حرب قد تندلع أمام حزب الله في لبنان، وتستمر تسعة أيام، وضحيتها الآلاف

في لبنان، و(300) في إسرائيل، مقابل تدمير كبير لـ(80) موقعًا إسرائيليًّا؛ نتيجة إطلاق (1500) صاروخ في المتوسط يوميًّا من لبنان، وأنَّ (كتائب الرضوان) التابعة للحزب لا يقضى عليها إلا من خلال العملية البرية المحتومة (أبو عامر، 2022).

يميل الباحث إلى تحقق السيناريو الكارثي، والذي يتوقع باندفاع لبنان نحو الانفجار الداخلي والتقسيم، وبقاء الوضع الحالي مع تسارع معدلات انهيار الاقتصاد الكلي، والتنافس والصراع بين مختلف القوى السياسية، وعدم التوصل إلى تسويات وتفاهمات، وانهيار الحالة الأمنية يدفع كل القوى الإقليمية والدولية بترك لبنان نحو مصير الخراب والتشظّي، وهذا على حدِّ تقديري جازما لا يختلف عليه اثنان.

يرى الباحث أن المسألة الطائفية في لبنان ذات صلة وثيقة في بناء الدولة الحديثة من جهة المشاريع الإقليمية الدولية، التي أثرت سلبا على أمن لبنان واستقراره من جهة أخرى، إذ تصبح الدولة اللبنانية عاجزة عن مجابهة مختلف التحديات، فالزعماء اللبنانيين يغلِّبون المصالح الشخصية والخاصة على مصلحة الوطن العليا.

أولًا: الخاتمة:

بحثت الدّراسة للإجابة عن السؤال الرئيس، وهو: ما أثر التحدّيات الداخلية والخارجية على الاستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة (2011–2022)؟ ومن ثَمَّ الإجابة عن الأسئلة الفرعية، من خلال تتبّع المسار التاريخي لتطوّر النظام السياسي اللبناني، ومحدّدات السياسة الخارجية اللبنانية، والتأكد من صحة فرضيّاتها، والتي مفادها: إنَّ هناك علاقة ارتباطية بين التنافس والصراع الإقليمي في المنطقة، تؤدي إلى ضَعف وهشاشة النظام الطائفي في لبنان، وكلما حدثت تحولات وتغيرات بنيوية في المنطقة، زادت التعقيدات والأزمات على مسار الاستقرار السياسي في لبنان.

وقد بيّنت الدّراسة صحة الفرضيّة؛ فالنظام السياسي اللبناني تأسس منذ البدايات على جملة من التناقضات والاختلافات، فالمتغيّرات السياسية والإقليمية والدولية أثرت بشكل مباشر في تشكيل المصالح والقوى السياسية المحلية، والذي أدى بالنتيجة إلى حالة اللااستقرار السياسي داخل الدولة، وتعدُّ الطائفية وارتباطها الوثيق بالبنية الدستورية من أعقد المشكلات السائدة في لبنان، كما طغت الطائفية على القواعد والأصول البرلمانية، حيث اتجاه المشاركة الطائفية ليست بالعدد، وإنما بالرؤساء الثلاثة، أو ما يسمى بـ(الترويكا)؛ (رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب)، هذا التحالف الثلاثي أدى إلى انتهاك مبدأ فصل السلطات، وأثر سلبًا على رقابة مجلس النواب على الحكومة، وعطل عمل السلطة التنفيذية؛ بسبب التدخلات في عمله.

هناك مجموعة من المسارات والاتجاهات التي أسهمت في بروز وتشكل النظام السياسي اللبناني، والذي مرّ عبر مخاضات معقدة ووعرة، بداية منذ لحظة التشكل الأولى في الجبل في العهد العثماني، إلى التوسع الجغرافي المكاني في زمن الانتداب الفرنسي، مرورًا بفترة الاستقلال، منتهيا بمرحلة الطائفية المتشرذمة غير المستقرة.

ثانيًا: النتائج.

وفي ضَوءِ ما سبق؛ فقد توصّلت الدّراسة إلى مجموعة من النتائج وهيعلى النحو التالي:

1. أنَّ أثر التحدّيات الداخلية والخارجية على الاستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة (2011–2022) كان واسع الأبعاد، ويرتبط بحجم التداعيات والتحدّيات التي أنتجت حالة الاستقرار السياسي في النظام السياسي اللبناني، بفعل المتغيّرات على مستوى منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي، كالطائفية التي ارتبطت بالدولة اللبنانية منذ النشأة التاريخية الأولى، وأثر الدول المجاورة والقوى الدولية، والتنافس الإقليمي والدولي انعكس على تجذير المحاصصة على مستوى السلطة السياسية، وهذا أدى بدوره إلى عدم الاستقرار السياسي في لبنان.

2. بيّنت الدّراسة أنَّ البنية الدستورية والدساتير للبنانية التي نشأت أثرت بشكل عميق في ترسيخ الحالة الطائفية، فالمجتمع اللبناني لم يؤسس على قاعدة " المواطنة الدستورية"؛ لأنَّه مجتمع متنوّع، وكل جماعة أو طائفة تتسم بالذاتية المطلقة وضعف الروح الوطنية بين أفراده.

3. أكّدت الدّراسة أن الحالة الحزبية في لبنان عبارة عن كتل داخل الطوائف، لا تربطهم وحدة المصالح، إنَّما وحدة الارتباط التقليدي بالزعيم، والشيخ والرئيس.

4. بيّنت الدّراسة أنَّ الانقسام وحالة الصراع السياسي بين الفرقاء والنُّخب السياسية أسهمت في تفجر الأزمة الاقتصادية، وتزايد معدلات الفقر والبطالة، في ضَوءِ الأزمات الاقتصادية والسياسية.

5. أكّدت الدّراسة أن الأزمة السورية وتدفّق اللاجئين من سوريا نتيجة الحرب القائمة، فاقمت من تداعيات الأزمة الاقتصادية، وزعزعت البنية الاجتماعية والسياسية والأمنية في الداخل اللبناني؛ مما كان له الأثر على حالة الاستقرار السياسي في لبنان.

ثالثًا: التوصيات.

في ضوء نتائج الدّراسة؛ يمكن وضع التوصيات التالية:

1. يجب تحول قيم التنافس والصراع بين القوى السياسية داخل لبنان، إلى شركاء داخل اللعبة السياسية من قبل جميع الفاعلين السياسيين.

2. استيعاب النَّمط الطائفي الإيجابي، على قاعدة العيش المشترك والاحترام الثقافي، والبُعد الاجتماعي، عبر الاستفادة من تجارب دولٍ عريقة في هذا المجال؛ كالنموذج السويسري، وغيره.

3. ضرورة إيجاد قانون انتخاب جديد عصري على صيغة (لبنان كله دائرة واحدة مفتوحة)، يوازي قانون انتخاب للمناطق حسب كل محافظة، ولا يعطي حق الطائفية، ويحث على التعايش المجتمعي.

4. السعي إلى تحقيق ترسيخ دولة القانون والمؤسسات، والمواطنة، ضمن عناوين: (النزاهة، والجدارة، والشفافية والكفاءة، والحوكمة)، بدلًا من المحاصصة، واستعادة التوازن المالي والاستقلال للمؤسسات المالية والقضائية.

5. ألَّا يتحوّلَ لبنان إلى ساحة من ساحات الصراعات الإقليمية والدولية، أو لتصفية الحسابات والتوتر مع أطراف إقليمية متعدّدة، وتحكيم القضايا العربية داخل الخيمة العربية، بعيدا عن التطرف والمغالاة.

قائمة المصادر والمراجع:

إبراهيم، ناظم نواف، (2020)، التطورات السياسية في لبنان دراسة في ضوء ديناميكيات الطائفية السياسية والديمقراطية التوافقية، **مجلة قضايا سياسية**، العدد61، السنة الثانية عشر 2020، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق.

احمد، عامر، (2008)، العلاقات السورية اللبنانية بعد الانسحاب السوري من لبنان، مجلة دراسات دولية، العدد35، جامعة بغداد، العراق.

اسطيح، بولا (2022)، **13رئيساً... و3 تجارب شغور و3 تمديدات**، مقال منشور بتاريخ، 10تشرين أول 2022، على الرابط التالي:**https://aliwaa.com.**

اسطيح، بولا، (2022) مخاوف في لبنان من انعكاس عدم الاستقرار السياسي على الوضع الأمني، الشرق الاوسط، العدد16087، 14ديسمبر2022.

اسود ، ليديا (2021). **الاقتصاد السياسي اللبناني: من اقتصاد مفترس إلى اقتصاد يلتهم نفسه**، مركز كارنيجي للشرق الاوسط، 22، اذار، واشنطن.

الأغا، علي محمد، (1991)، **الاتجاهات السياسية في لبنان (1920-1982)**، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، لبنان.

باحوط، جوزيف، (2016)، **تفكك اتفاق الطائف في لبنان: حدود تقاسم السلطة على أساس الطائفة**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت .

باكير، حسن علي(2012)، **حزب الله تحت المجهر رؤية شمولية مغايرة للعلاقات مع إيران وإسرائيل**، متوفر على الانترنت.

البدري، مروة حامد، (2013)، العلاقة بين إيران وسورية وحزب الله وآثارها في الدولة اللبنانية، دراسة منشورة في دورية سياسات عربية، العدد5_تشرين الثاني 2013.

برجاوي، نعيم (2022)، إقتصاد – انعدام الأمن الغذائي يتفاقم في لبنان، مقال منشور على الموقع التالي:https://arab-dream.net/

البطوش، محمد، **تداعيات الصراع السياسي على الأزمات الاقتصادية في لبنان2005 -2022**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الاردن.

البنداري، ابتكار (2018). في ذكرى إنهاء الوصاية السورية على لبنان.. أبرز المحطات، **صحيفة العين الاخبارية** ، 29، نيسان ، الامارات العربية .

بلوط، محمد (2022)، »الانحدار الفرنسي«: كيف تدير فرنسا ملف لبنان؟، مقال منشور على جريدة الاخبار، تاريخ 13كانون الثاني2020، متوفر عبر الرابط التالي:https://al-akhbar.com/

بولس ، توني (2020). إسرائيل ولبنان تاريخ من الاتفاقات بلا سلام، **صحيفة الاندبندنت** ،30،تشرين اول ،لبنان.

بولس، طوني، (2020)، الجيش اللبناني وحزب الله ثنائية عسكرية على حد السكين، **موقع الاندبندت**، 1 اغسطس2020، مقال منشور على الرابط التالي: https://www.independentarabia.com/

بـولعراس، فتحي (2016) السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الاوسط بين الاعتبارات المذهبية والعوامل الجيوبولتيكية، دراسة منشورة في **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد44، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

بوعافية، محمد الصالح، (2016)، **الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم و الغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 15، المركز العربي الديمقراطي، برلين.

بلقزيز، عبدالاله، (2006)، **حزب الله من التحرير إلى الردع (1982-2006)**، مركز الوحدة العربية للدراسات، بيروت.

البياتي، احمد، (2018)، اتخاذ القرار في السياسة الخارجية: منطلقات وخبرات، **المعهد المصري للدراسات** ،28، كانون أول ، مصر.

التامر، عبادة محمد،(2015)، **سياسة الولايات المتحدة الامريكية** وادارة **الازمات الدولية(إيران، العراق، سوريا، لبنان أنموذجا)**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

التقي، يقضان (2022). عن أزمة اللجوء السوري في لبنان، **صحيفة العربي الجديد**، 2 ايلول ، لندن.

توفيق، سعد حقي،(2010)، **مبادئ العلاقات الدولية**، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة.

تيم، فوزي، صالح، عطا محمد، (1988)، **النظم السياسية العربية المعاصرة**، الجزء الثاني، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا .

حاج، سليمان، رائد نايف، (2009)، الاستقرار السياسي ومؤشراته، **الحوار المتمدن**، العدد:2592، مقال منشور بتاريخ 2009/3/21، على الرابط التالي: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

حبيب، كميل، (2014)، **لبنان الهدنة بين حربين**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان.

سعيفان، احمد، (2008)، **الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة، دراسة مقارنة** ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت

حسباني، نديم، (2010)، **الجيش اللبناني: ضحية الطبقة السياسية**، مركز مالكوم كير كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، لبنان.

حسن، أمير خالد، (2022)، أثر التدخلات الخارجية على فشل الدولة السورية (2011–2022)، دراسة منشوره في **المركز الديمقراطي العربي**، 1 اغسطس 2022.

أبو الحصين، نجلاء موسى، **المتغيرات السياسية الإقليمية وأثرها على مستقبل النظام السياسي اللبناني (2005–2013)**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة.

الحسيني، هدى (2022) سقوط المشروع الإيراني في لبنان مر على طريق المطار، **جريدة العرب الدولية**، العدد15913، تاريخ 23يؤني 2022.

حسين، خليل، (2012)، **التاريخ السياسي للوطن العربي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت _لبنان.

الحوت، بيان نويه، (1995)، خافية الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية، **المستقبل العربي**، العدد95.

الحوت، عماد (2021)، ما الذي يحول دون تأسيس دولة المواطنة والمؤسسات في لبنان؟، مقال منشور على **موقع عربي21**، 27نؤفمبر2021، متوفر عبر الرابط التالي: https://arabi21.com/.

الخطيب، سنى (2021)، عام على انفجار مرفأ بيروت: أزمات متفاقمة وآفاق مسدودة، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، منشورة على الرابط التالي:https://www.dohainstitute.org /

خليف، سميحة ناصر، (2021)، معلومات عن لبنان، **موقع موضوع** ، 27، تشرين أول، الاردن.

خيرالله، داود، (2013)، العوامل الداخلية والخارجية في الأزمات اللبنانية، **صحيفة الاخبار اللبنانية**، العدد 2007، 20مايو.

خليل، محسن، (1967)، **الدستور اللبناني والمبادئ العامة للدساتير**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت_ لبنان.

- (1992)، **الطائفية والنظام الدستوري في لبنان**، الدار الجامعية للنشر، بيروت الجازي هايل (2021). أين تقع لبنان، **موقع موضوع** ،3، نيسان، الأردن. مقال منشور على الرابط التالي/https://mawdoo3.com

جريدة الغد الإخبارية، (2021)، في ذكرى انفجار بيروت.. فرنسا تستضيف حملة تبرعات جديدة للبنان، تاريخ 4اب 2021، مقال منشور متوفر عبر الرابط التالي:https://alghad.com /

جريدة العرب الإخبارية، (2022)، حزب الله يستضعف الجيش اللبناني، العدد12487، نشر بتاريخ 2022/7/28، متوفر على الرابط التالي: https://alarab.co.uk/

جريدة العرب الدولية الشرق الاوسط، (2022)، البنك الدولي يُخفّض تصنيف لبنان إلى (بلد ذي دخل متوسّط أدنى)، 5يوليو2022. متوفر على الرابط التالي: https://aawsat.com/home/article

الجزيرة، (2020)، الاقتصاد اللبناني في عواصف السياسة.. الأزمة اللبنانية الى اين؟ تغطية بالأرقام، مقال منشور على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/

الجسر، باسم، (1998)، **ميثاق 1943..لماذا كان؟ وهل سقط؟**، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان.

الداود ، محمود علي، (2007) الحرب الإسرائيلية السادسة على لبنان، **مجلة العرب والمستقبل**، العدد 20.

الريس، رياض نجيب، (2001)، **لبنان تاريخ مسكوت عنه**، الكتاب موجود على شبكة الانترنت.

راشد، باسم (2020)، دوافع التحركات الفرنسية في لبنان بعد انفجار بيروت، **المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة**، تم النشر بتاريخ 18سبتمبر 2020، على الرابط التالي:https://futureuae.com/

الراهب ، انس (2020). **التاريخ السياسي والطائفي الحديث للجمهورية اللبنانية**، دار كنعان للدراسات والنشر، بيروت.

رزق، سيبيل (2020)، لبنان يطلب مشورة صندوق النقد الدولي للخروج من أزمته المالية لكن هل بإمكانه تفادي خطة إنقاذ شاملة، مقال منشور في **مركز ماركوم كير كارينغي**، على الرابط التالي:https://carnegie-mec.org/

رزق، سها (2022)، **أثر المحاصصة الطائفية علي استقرار النظام السياسي اللبناني: دراسة حالة للطائفة الشيعية " 2005 – 2014** ، المركز الديمقراطي العربي، 22 يوليو 2022.

الريس، رياض نجيب، (2001)، **لبنان تاريخ مسكوت عنه**، الكتاب موجود على شبكة الانترنت.

زايدي، أسامة، (2017)، الطائفية **الدينية** و**أثرها على الاستقرار السياسي، دراسة حالة لبنان**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.

زيدوري، نسرين (2020)، انفجار مرفأ بيروت والصراع الاقليمي على لبنان، **مجلة اتجاهات سياسية، تحليلات سياسية**، العدد الثالث عشر، المجلد الرابع، ديسمبر 2020، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

سالم، بول (2011)، لبنان والازمة السورية :تداعيات ومخاطر، دراسة منشورة في **مركز كارينغي للشرق الاوسط**، لبنان، 11ديسمبر 2011 على الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/

ستيفاني، راضي (2022). أزمات لبنان تضيق أكثر على قطاعاته الاقتصادية ، تقرير منشؤر في **وكالة الاناضول** ، 9 ، تشرين ثاني ، تركيا . على الرابط التالي:https://www.aa.com.tr/

ستراتيجيكس، (2020)، **قراءة عامة لأبعاد الأزمة الاقتصادية في لبنان**، مقال منشؤر بتاريخ2020/2/17، على الرابط التالي: https://strategiecs.com/ar/analyses

سرحال، احمد، (2006) ازمة الحكم في لبنان:عوامل وحلول، دار الباحث للطباعة.

سعد، علي (2015)، عام على الشغور الرئاسي في لبنان، تقرير منشؤر على **مؤقع الجزيرة**، متؤفر على الرابط التالي:https://www.aljazeera.net/

سعيد، سهام (2021)، اليوم ذكرى انفجار مرفأ بيروت.. ولازال جرح لبنان ينزف، تقرير منشور على **موقع اوان مصر**، تاريخ 4اغسطس2021، متوفر عبر الرابط التالي: https://www.awanmasr.com/

سعد، سعدي، (1998)، **معجم الشرق الاوسط (العراق–سوريا–لبنان–فلسطين–الاردن)**، دار الجبل ،بيروت.

سنو، أخرون، (2002)، **العلاقات السعودية اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود**، دار الملك عبدالعزيز، رقم الاصدار131، الرياض.

سنو، عبد الرؤوف، (2006)، لبنان حتى مطلع القرن الحادي والعشرين: قراءة في تطور ومقومات التعايش الطائفي وممارسته، **حوليات جامعة القديس يؤسف**، العدد9.

سليمان، عصام، (1991)، **الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

السيد، رحاب وائل، (2021). نظرية النظم ل ديفيد إيستون (وحاله تطبيقيه "الواقع الإفريقي")، **المركز الديمقراطي العربي**، 5 آب 2021، برلين.

السيوف، عطاف، **دور الفواعل غير الحكومية في التأثير على الاستقرار السياسي في لبنان 1989-2021**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن.

الشريف، خلدون (2021)، محطات في انهيار المشهد اللبناني من آب/أغسطس 2015 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2019 – محاولات لإعادة تأهيل وطن، **مجلة البحث للابحاث الاستراتيجية**، 13سبتمبر2021، متوفر على الرابط التالي:https://research.sharqforum.org/

الشعراوي، سالة (2020) **العلاقات الايروانية اللبنانية بين المصلحة والعقيدة، دراسة منشورة في المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية**، 20ديسمبر2020، مصر.

شمص، ابراهيم (2022) هل للجؤء السوري علاقة بالأزمة الاقتصادية في لبنان؟، مقال منشور على **موقع عربي نيوزBBC**، 11/تشرين اول/2022، على الرابط التالي:https://www.bbc.com/

شقير، شفيق (2007). لبنان وإيران.. من علاقات بالرعاية إلى علاقات مباشرة، **مركز الجزيرة للدراسات** ، 14 ، شباط، قطر.

- (2015)، **الفاعلون السنَّة في لبنان: التحديات والمستقبل**، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.
- (2017)، حزب الله: روايته للحرب السورية والمسألة المذهبية (1)، تقرير منشور في **مركز الجزيرة للدراسات**، 28ديسمبر2017.

الشوبكي، هادي محمد حسين (2000)، **أثر اتفاق الطائف على الاستقرار السياسي في لبنان خلال الفترة (1989-1997)**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة آل البيت، الأردن.

شيحا، إبراهيم (1995)، **النظام الدستوري اللبناني**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.

شيحا، إبراهيم (2009)، الوجيز **في النظم السياسية والقانون الدستوري، دراسة تحليلية في النظام السياسي اللبناني**، دار العلم للملايين، بيروت.

صالح، باسل (2012)، حملة اسقاط النظام الطائفي في لبنان: تقييم التجربة، مقال منشور في **مجلة بدايات**، العدد الثاني، 2012، بيروت، لبنان. على الرابط التالي:https://bidayatmag.com/

صالح، كريم، (2016)، العلاقات السعودية اللبنانية. .تاريخية متجذرة شابها "حزب الله"، **صحيفة العين الإخبارية**، 22شباط، أبوظبي.

صالحاني، جاستن (2022)، رئيس لبنان الجديد: بين تلكُّؤ النخبة السياسية وانهيار الدولة، مقال منشور في 29سبتمبر2022، في **موقع فنك** على الرابط التالي: https://fanack.com/

الصحاف ، يوسف قحطان نعمة، (2022)، أطروحة ريتشارد سنايدر وأثرها في عملية صنع واتخاذ القرار الاستراتيجي في السياسة الخارجية العراقية بعد2003، **المركز الديمقراطي العربي**، 5، كانون ثاني، برلين، دراسة بحثية منشورة على الرابط التالي:https://democraticac.de/?p=79780

صخر، محمد (2019). نظرية اتخاذ القرار في العلاقات الدولية، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية** ،8، حزيران، الجزائر.

الصليبي، كمال سلمان، (1991)، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنشر، الطبعة السابعة ، بيروت .

صندوق النقد الدولي، (2022)، الصندوق يتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن السياسات الاقتصادية مع لبنان للاستفادة من "تسهيل الصندوق الممدد" لمدة أربع سنوات، بيان صحفي رقم 22/108، على الرابط التالي: https://www.imf.org/

الطاهري، حمدي، (2006)، **سياسة الحكم في لبنان تاريخ لبنان من الانتداب حتى الحرب الأهلية 1920-1976**، منشورات أسمار ، باريس .

الطرابلسي، فواز، (2008)، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، دار رياض الريس للنشر، بيروت .

طليس، حسين (2022).اللبنانيون يترقبون "فسحة أمل" في احتجاجات الإيرانيين.. و"القاتل واحد"، **قناة الحرة** ، 19، ايلول، واشنطن.

طي، محمد، واخرون، (2011)، **التوافقية: النظرية وتطبيقاتها في لبنان**، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت.

ظاهر، مسعود، (2009)، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية**، دار الفارابي، بيروت، لبنان.

العبد، عارف، (2001)، **لبنان والطائف، تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

عبدالله، عبدالغني، (1987)، **القانون الدستوري المبادئ العامة_الدستور اللبناني**، الدار الجامعية للنشر، بيروت، لبنان.

عابد، (2020)، هكذا تغير تمثيل طوائف لبنان منذ "الطائف إنفوغرافيك"، **موقع عربي 21**، https://arabi21.com/

أبـو *عامر*، عدنان (2022)، سيناريو إسرائيلي لحرب مع حزب الله.. آلاف القتلى في 9 أيام، مقال منشور في **صحيفة عربي21**، بتاريخ 5،2022/17، على الرابط التالي: https://arabi21.com/story

عبدالحي، وليد (2019) **لبنان ماوراء الاكمة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 2910 2019، يمكن الاطلاع عبر الرابط التالي: https://www.politics-dz.com/

عبدالحي، هناء صوفي، (1994)، **النظام السياسي والدستوري في لبنان** ، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، لبنان.

عبدالقادر، نزار (2017)، إرهاصات النظام الإقليمي وارتداداته المحتملة على لبنان، **مجلة الفاع الوطني اللبناني**، العدد 101، على الرابط التالي: HTTPS://WWW.LEBARMY.GOV

عبود ،شربل (2017). في ذكراه الـ12.. هل يتوارى تحالف "14 آذار" اللبناني ؟ **وكالة الأناضول** ، 14، ايار.

العربـــــــي، تـــــاريخ 16يونيـــــو2017، متـــــوفر علـــــى الـــــرابط التـــــالي: https://democraticac.de/

العربية، (2019)، 8اسباب وراء العجز الاقتصادي اللبناني..ماهي؟، نشر بتاريخ 21 اكتوبر 2019، متوفر على الرابط التالي:https://www.alarabiya.net/

عربي نيوز، (2022)، **"جنود الرب" في لبنان..من هم ولماذا يثيرون القلق؟**، 27ديسمبر، على الرابط التالي:https://www.bbc.com/

العمارات، فاطمة هارون، (2020)، **العلاقات الروسية – الإيرانية وأبعادها على الأمن القومي العربي (2011–2018)**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤتة ، الأردن.

علام، فيصل عبدالله، (2021)، **الجيش اللبناني وتحديات فشل الدولة**، متوفر على الرابط التالي https://www.alsiasat.com/

علي، محمود شكر، (2021)، التجربة اللبنانية محطة في سياق الأمن القومي العربي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، الناشر: الجمعية العربية للعلوم السياسية، مجلد 18، عدد3، بيروت .

علي مهند الحاج (2019)، أي علاقة الأمس باليوم بين حزب الله وسورية؟، **مركز مالكوم كارينغي للشرق الأوسط**، 27ايار، واشنطن.

العليمي، سلمى (2021)، كيف تفكر السياسة الخارجية الأمريكية في لبنان؟، دراسة منشورة في **مركز رع للدراسات الإستراتيجية**.

العلمي، منى (2020)، كيف يمكن أن تشكل الاحتجاجات الشعبية في لبنان ازمة وجودية لحزب الله، دراسة منشورة في **ترينذرز للبحوث والدراسات**، على الرابط التالي:https://trendsresearch.org/

عمر، ايمن (2019). الأزمة الاقتصادية اللبنانية: الواقع والتداعيات، **مركز الجزيرة للدراسات** ،30، ايلول، قطر.

علوش، محمود (2022)، فراغ الرئاسة في لبنان وازمة النظام، مقال منشور على **قناة الجزيرة الاخبارية** على الرابط التالي:https://www.aljazeera.net/

عنقر، آمنة، (2018)، **الأحزاب السياسية والانتماءات التقليدية في الدول العربية دراسة حالة لبنان**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر_بسكرة، الجزائر.

أبو عيسى، شادي خليل، (2008) **رؤساء الجمهورية اللبنانية خفايا، وقائع، وثائق، صور**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى بيروت، لبنان.

عيشاوي، فيروز (2019). **الديمقراطية التوافقية وأثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان)**. جامعة احمد دراية ، الجزائر.

عواد، منى جلال، (2019)، اشكالية تعاقب السلطة في لبنان، **مجلة العلوم السياسية**، العدد57، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

فتوني، علي عبد، (2013)، **تاريخ لبنان الطائفي**، دار الفارابي للنشر، بيروت .

فضلي، فاضل نادية، (2011)، التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية، **مجلة الدراسات الدولية**، جامعة بغداد، العراق، العدد47.

الفقيه، إحسان، (2021)، المخاوف من النفوذ الإيراني توجه بوصلة الدعم العربي للبنان، مقال منشور في **موقع الأناضول**، اسطنبول، تركيا.

فواز، علي (2021). ما بعد قرداحي.. الخطوات السعودية المقبلة تجاه لبنان، الميادين نت ، 11، تشرين ثاني ، لبنان . فاعور، علي، (2007)، **اطلس لبنان**، دار المؤسسية الجغرافية، بيروت، لبنان.

قادري، حسين (2008)، **لبنان: الحرب الأهلية والتدخلات الخارجية**، دار قانة للنشر والتوزيع، الجزائر.

القرالة، ذيب اسليم، (2015) **طبيعة النظام السياسي اللبناني**، مجلة القراءة والمعرفة، العدد166 ، جامعة عين شمس_ كلية التربية الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة.

قرداحي، شربل، (2018)، **العجز المالي والدين العام تقاسم كلفة الحل**، مقال منشور

القدارات، ماهر (2019)، مظاهرات لبنان 2019 هل هي بداية نهاية الطائفية؟، دراسة منشورة في **المركز الديمقراطي العربي**، على الرابط النالي: https://democraticac.de/

القواسمي، غروف محمد، (2017)، تقدير موقف حزب الله بعد تدخله في الأزمة السورية: الى أين؟، **المركز الفلسطيني لابحاث السياسات والدراسات**

الإستراتيجية-مسارات، 24سبتمبر2017، متوفر عبر الرابط التالي: https://www.masarat.

الكومي، محسن (2020)، العلاقة بين فرنسا ولبنان عبر التاريخ وأثرها في الحماية الفرنسية، دراسة منشورة على **موقع المركز الديمقراطي العربي**، تاريخ 13اغسطس2020.

ماجد، زياد، (2018)، العالقات اللبنانية-السعودية وتأثيراتها على المشهد السياسي اللبناني، **مركز الجزيرة للدراسات**، 7شباط2018، الدوحة.

المجذوب، محمد، (1998) القانون الدستوري اللبناني، (1998)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.

المجذوب، محمد، (2002)، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان واهم الأنظمة الدستورية في العالم، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.

محمد، إبراهيم عبدالقادر،(2013)،**التحديات الداخلية و الخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة(1991-2013)**، دراسة حاله رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

محمد، آخرون، (2017)، **أثر المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية اتجاه الشرق الأوسط: دراسة حالة العراق-سوريا-لبنان، دراسة منشورة في المركز الديمقراطي**

المحمودي، محمد سرحان، (2019) ، **مناهج البحث العلمي** ،دار الكتب، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

مراد، احمد (2022)، الفراغ الرئاسي يفاقم معاناة اللبنانيين، مقال منشور في **صحيفة الاتحاد الإخبارية** على الرابط التالي:https://www.alittihad.ae/news/

مركز الدراسات الاقتصادية، (2016)، **الصادرات اللبنانية وفق احصاءات غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان.**

مركز الجزيرة للدراسات، (2019)، **احتجاجات لبنان: سخط عابر للطوائف**، 27اكتوبر2019، دراسة متوفرة على الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/

مرهج، حسن (2022)، الفراغ السياسي في لبنان... أزمات وتحديات، مقال منشور في **موقع البناء**، على الرابط التالي:https://www.al-binaa.com /

مزابية، خالد، (2013)، **الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي(دراسة حالة لبنان)**، رسالة ماجستير مقدمة لقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورفله، الجزائر.

منشاوي، إبراهيم، (2016)، الأبعاد والتداعيات:النفوذ الإيراني في لبنان، متوفر في **المركز العربي للدراسات والأبحاث**، 15مارس2016، على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/

منصور، ألبير، (1993)، **الانقلاب على الطائف**، دار الجديد للنشر، بيروت .

بن نوى، حسان، (2015)، تأثير **الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الاوسط**، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية.

أب**و** مصطفى، سهام (2015)، الأزمة السورية في ظل تحولات التوازنات الاقليمية **و**الدولية2011–2013، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، فلسطين.

معكرون، جو (2020)، لبنان بعد انفجار بيروت: بين فشل الدولة والوصاية الدولية، **المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات**، متوفر على الرابط التالي: https://www.dohainstitute.org/

المعوش، سالم (2011)، النمط الانتخابي اللبناني بين رهان الديمقراطية وحصار الطائفية، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد الخامس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

الملخص التنفيذي للبنك الدولي، (2013)، **تقييم تداعيات الأزمة السورية على الوضع إلاقتصادي والاجتماعي في لبنان**، متوفر عبر الرابط التالي: HTTPS://WWW.WORLDBANK.ORG/

مقلد، إسماعيل صبري، (1991)، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، المكتبة الأكاديمية، الكويت.

المنوفي، كمال، (2006)، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، جامعة القاهرة ، مصر.

مهدي، شيماء علي، (2021)، أزمة لبنان: بين طموح شعب وهشاشة النظام السياسي، دراسة بحثية منشورة في **المركز الديمقراطي العربي**، 8نوفمبر 2021 على الرابط التالي:https://democraticac.de/

موالي، (2017)، **تأثير التعددية الطائفية على بناء الدولة في لبنان**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي–وزو، الجزائر.

موسى، نائلة، (2016)، **الولاءات وتشكيل الجماعات في سلك الضباط اللبنانيين**، مركز مالكوم كير كارينغي للشرق الأوسط، تحليل إقليمي، بيروت، لبنان.

موقع الجزيرة نت، (2020)، الاقتصاد اللبناني في عواصف السياسة.. الأزمة إلى أين؟ تغطية بالأرقام، مقال منشور على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/

موقع BROOKING، (2010) تعديل الموقف تجاه الشرق: نحو استراتيجية أمريكية أكثر مرونة مع لبنان، تقرير منشؤر على الرباط التالي: **https://www.brookings.edu/**

موقع الجزيرة، (2021)، صنف ضمن اسوأ 3 ازمات في العالم. تداعيات انفجار بيروت توجج الانهيار الاقتصادي في لبنان، مقال منشور بتاريخ 2021/8/8 على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/8/8

نعلبنديان، بيرج، (2011)، **النظام السياسي اللبناني(الواقع والأفاق)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق.

نوح، ضياء (2021)، السقوط الحر عوامل تأزيم المشهد اللبناني، دراسة منشورة في المركز الديمقراطي العربي، على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=76585

بن نوى، حسان، (2015)، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.

الهرمزي، سيف نصرت (2012)، تحليل لموضوعة – القوة في العلاقات الدولية: ل –هانز مورجانثاو–، **الحوار المتمدن**، العدد 3696، 12، نيسان، 2012،

مصـــــــر، دراســـــــة منشـــــــورة علـــــــى الـــــــرابط التـــــــالي:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=303080
هلال، جميل (2009)، **لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية عوامل الاستقطاب** ، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت.
الوائلي، اخرون، (2006)، الاطماع الاسرائيلية في مياه الجنوب اللبناني، واثرها في أمن لبنان، **مجلة مركز دراسات الكوفة**، المجلد 1، العدد 5
الوالي، ممدوح، (2020)، **الاقتصاد اللبناني مشاكل مزمنة وسيناريوهات سلبية**، تقرير، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول تركيا.
https://al-akhbar.com
واكيم، جمال، (2020)، **جريمة ولا عقاب الحرب الأهلية اللبنانية ترميم النظام الطائفي**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
بن يزه، يوسف، (2013)، **الدولة والطائفة في عصر العولمة دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة لبنان نموذجا**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

المراجع الاجنبية

Study of **ALEXANDER D. M. HENLEY(2016) Religious Authority and Sectarianism in Lebanon .**
Study of LovishaDarad| (2021) Lebanon's political instability is burning down the economy.
Study of Magut Arnos(2018) The Robustness of Sectarian Politics in Lebanon: Reflections on the 2018 Elections.
Study of Mona(2021) Lebanon: Assessing Political Paralysis, Economic Crisis and Challenges for U.S. Policy.

المعلومات الشخصية

الاسم: محمد يوسف عبدالوهاب الطراونة

التخصص: الماجستير في العلاقات الدولية

الكلية: العلوم الاجتماعية

سنة التخرج: 2023